44
الإنساني

تصدر كل ثلاثة شهور عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ICRC

غير مخصصة للبيع | العدد الرابع والأربعون | خريف 2008

روسيا-جورجيا: ماذا تخفي معركة القوقاز؟

تظل بعض الأسلحة تشوه وتقتل حتى بعد انقضاء زمن طويل على انتهاء القتال. ففي كل عام، تتسبب الألغام الأرضية والذخائر العنقودية وغيرها من مخلفات الحرب القابلة للانفجار في قتل آلاف الرجال والنساء والأطفال أو بتر أطرافهم، فضلا عن التسبب بالصدمات النفسية والضائقة الاقتصادية. وتتحول بعض الأنشطة الحيوية مثل الزراعة إلى أنشطة محفوفة بالمخاطر.

كاريكاتور

الكاريكاتور: **عماد حجاج**، [الأردن]

أزمة جديدة.. أزمات قديمة.. وعواقب إنسانية

تصدرت كلمة «أزمة» في الأسابيع الأخيرة عناوين الصحف في جميع أنحاء العالم، وأصبحت الموضوع الرئيس الذي تدور حوله المناقشات والمخاوف أيضا. فبعد «أزمة الغذاء» (العدد 43 من الإنساني) و«أزمة الطاقة»، ضربت «الأزمة الاقتصادية» أسواق المال العالمية فجأة، وأدت إلى إفلاس مؤسسات مالية، وهزت الأرض تحت أقدام بعض الحكومات. ولم تصب الأزمة المضاربين فحسب، بل أصابت أيضا المواطنين العاديين، وصغار المدخرين وأصحاب المعاشات. ويبدو أن الأزمة أصابت «الاقتصاد الحقيقي»، إذ يلوح في الأفق «كساد عالمي»، وتستغني شركات عن عمالها، ويصيب الضعف بعض الدول بسبب المساعدات المالية الضخمة التي تنفقها على الأموال المقترضة، مع توقعات بنضوب الموارد المالية.

يعتمد «مجتمع العمل الإنساني والتنمية» اعتمادا كبيرا على الأموال الحكومية، وبدأ القلق يساور العاملين في هذا الحقل بشأن إمكانية مواصلة برامجهم كاملةً، رغم علمهم بأن الحاجة إلى هذه الأنشطة ستكون أكبر من أي وقت مضى. ومن المرجح أن تصيب الأزمة الأشخاص الأكثر ضعفا في العالم النامي، ما يتوقع أن يؤدي إلى تنامي التوترات الاجتماعية ووقوع أحداث احتجاج عنيفة وتدابير لمواجهتها. ونأمل بالتأكيد أن تتحلى الحكومات بالحكمة، وألا تقدم على تقليص برامج لا عوض عنها للتخفيف من حدة الأزمة الحالية والأزمات الماضية، وأن تواصل التزامها بالتضامن العالمي.

وبينما جلب الخريف هذا الاضطراب الذي ضرب الاقتصاد، كان الصيف قد جسَّد بزوغ نموذج جديد للعلاقات الدولية. إذ شهد الثامن من أغسطس/آب حدثين هامين هما: افتتاح دورة بكين للألعاب الأوليمبية – التي كانت بمثابة اعتراف بوضع الصين «كقوة عالمية» كبرى، وأحداث جنوب «أوسيتيا» و«جورجيا» التي أدت إلى التدخل العسكري الروسي (انظر المقال الخاص بهذا الموضوع). ويمكن القول أن هذين الحدثين المنفصلين قد أعادا تشكيل رؤيتنا للتوازن الجيوبولوتيكي في العالم أجمع، وأعلنا نهاية ما يطلق عليه «عالم أحادي القطب» الذي ظهر في مرحلة «ما بعد سقوط سور برلين»، وعززا نظاما جديدا «متعدد الأقطاب» يضم أيضا أممًا عديدة صاعدة في الجنوب.

أما في الشرق الأوسط، فقد شهدت الأشهر الماضية بعض التطورات الإيجابية، كاستمرار «اتفاق الهدنة» في غزة، وانتخاب الرئيس اللبناني، وجولات غير متوقعة من «المباحثات» بين أعداء تقليديين، وتبادل الأسرى والرفات البشرية على الحدود اللبنانية الإسرائيلية. وهذا الموضوع الأخير تغطيه «الإنساني» من ثلاث زوايا هي: تقرير حول «رحلة التبادل»، وشهادة يدلي بها سائق إحدى الشاحنات التي شاركت في العملية، والاعتبارات القانونية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والاحتجاز.

لكن للأسف يظل المشهد الإنساني العام المحيط بالنزاعات والاحتلال قاتما، حيث تعاني دول أخرى مما خلفته لها المواجهات المسلحة الماضية. ففي الأراضي الفلسطينية، أثرت المشقة التي يتكبدها السكان بسبب القيود التي يفرضها المحتل تأثيرا كبيرا على النسيج الاجتماعي والأسري لهم، وعلى الأحوال الصحية بينهم أيضا (انظر المقالين الخاصين بغزة والضفة الغربية).

وعلى صعيد آخر، يمثل المفقودون أيضا قضية مشتعلة لأسرهم حتى بعد مرور عقود على اختفائهم. ويتضح من كل من الاتفاق المبرم مؤخرا بين إيران والعراق واللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن مصير «مفقودي الحرب»، وقضية المختفين أثناء احتلال الكويت والحرب التي تلته (1991)، والدور الفعلي الذي يقوم به الطب العدلي في العراق، كيف أن الجروح لم تندمل بعد.

وأخيرا، وكما نشهد جميعا، فإن أغلب النزاعات المسلحة المعاصرة ذات طابع غير دولي، وغالبا ما تُستخدم فيها القوة في مناطق مدنية، مما يزيد كثيرا من فرص تعرض المدنيين والممتلكات غير العسكرية لخطر الاستهداف غير المميز ووقوع آثار عرضية، ويضع تحديات كبيرة أمام جميع المتحاربين، ويتسبب في آثار إنسانية أليمة للسكان، وتهديدات متزايدة لمنظمات المعونة. ويعالج هذا العدد من «الإنساني» مواضيع مثل الحاجة إلى مزيد من احترام القانون الدولي الإنساني، والإعداد الملائم للمقاتلين المشاركين في اشتباكات تجري في مناطق مدنية، وتعرض، إلى جانب ذلك، مناهج اجتماعية حول جذور العنف في المناطق الحضرية.

نتمنى لكم قراءة طيبة.

«الإنساني»

الإنساني

تصدر كل ثلاثة شهور عن
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

مدير التحرير **زينب غصن**

المستشار القانوني **د.عامر الزمالي**

مستشارا التحرير **محمد بن أحمد**
سيباستيان كارليه

المراسلات : 31 شارع جدة، حي المهندسين، القاهرة 12311
تليفون 37619332 • 33379282 فاكس 37618487
البريد الإلكتروني: csc.cai@icrc.org

الآراء الواردة بهذه المطبوعة لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة مستقلة محايدة، أُنشئت عام 1863. مهمتها إنسانية بحتة، تتمثل في حماية أرواح ضحايا الحرب وكرامتهم وتقديم المساعدة لهم. تقوم اللجنة بتوجيه وتنسيق أنشطة الإغاثة التي تنفذها الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر. وتعمل على ترويج وتدعيم القانون والمبادئ الإنسانية العالمية.

44
خريف 2008

ICRC

روسيا–جورجيا: ماذا تخفي معركة القوقاز؟ ..... إيريك هوسلي 05

صور من تبليسي ..... جيسيكا باري 09

هكذا تمت عملية تبادل محتجزين ورفات بين لبنان وإسرائيل .. سمر القاضي 10

شوقي أمين: قصة عودة خاطفة بعد طول غياب ..... هلا شملاوي 13

المبادئ والضمانات الإجرائية المتعلقة بالاحتجاز والاعتقال الإداري ..... يلينا بيجيتش 14

مفقودون في الحرب: ماذا جرى للوطن؟ ..... د. ناصر السامرائي 22

عودة الأسير 24

آلاف المحاربين لا يزالون مجهولي المصير (وثيقة) 25

المفقودون الإيرانيون: «معالم صغيرة» و«عناوين» كبيرة .... أحد كودرزياني 26

دور اللجنة الدولية لصالح مفقودي غزو الكويت وحرب الخليج .... جان–ميشيل مونو 28

دور الطب الشرعي في كشف مصير المفقودين 31

صعدة: مأساة إنسانية ترويها عيون النازحين ..... عدنان حزام 32

العنف المسلح وإشكاليات العمل الإنساني في المناطق الحضرية ... ماريون هاروف– تافل 34

التحديات الإنسانية لإدارة العمليات الحربية في الأماكن السكنية .... أسامة دمج 38

العنف و«التشاؤل» ..... دلال البزري 41

وردة «يتما» ..... محاسن الكوت 42

الشباب الفلسطيني: قصص مؤثرة وبحث عن معنى الحياة ..... د. مصلح كناعنة 44

شعر: مختارات من شعر محمود درويش 48

من طيف الصّورة الفوتوغرافيّة إلى فجاجة التليفزيون ..... الهادي خليل 50

أركان العالم 53

بلا رتوش: متاهة الجندي داخل الشاشة... خارج الشاشة! ..... محمد سهيل أحمد 56

إصدارات 58

في الوقت الذي كانت فيه أنظار العالم تتجه لمشاهدة الافتتاح الرسمي للألعاب الأوليمبية في بكين، انطلقت شرارة الحرب في القوقاز. وتقع هذه المنطقة إلى الشمال والجنوب من سلسلة جبال القوقاز التي تربط بين البحر الأسود وبحر قزوين. وتعيش فيها أقوام وثقافات متنوعة شديدة التباين في ما بينهم. فما هي الأسباب التاريخية لهذا الصراع؟

روسيا-جورجيا: ماذا تخفي معركة القوقاز؟

للمرة الأولى منذ انهيار الاتحاد السوفيتي يؤدي نزاع مسلح إلى وقوف روسيا في مواجهة دولة متحالفة بشكل صريح مع الغرب. خمسة أسئلة تفرض نفسها لفهم الرهان الذي يخرج بعيدا جدا عن إطار القوقاز.

1 من هم الأوسيتيون إذًا الذين شكلوا رهان النزاع الذي اندلع في صيف العام 2008؟

يعيش على أرض القوقاز أقوام وثقافات متنوعة، لكل منهم دينهم (الإسلام، المسيحية، البوذية) ولغتهم ولهجاتهم (أكثر من عشر لغات ولهجات) وكتاباتهم

إيريك هوسلي*

(السّيريليّة والجورجية والأرمنية والعربية واللاتينية) وتقاليدهم الشديدة التباين في ما بينهم. ويرد على لسان مؤرخي التاريخ القديم أن القنصل الروماني المسؤول عن المنطقة كان يلجأ إلى 130 مترجمًا عندما يتكلم. وتقطن غالبية هؤلاء السكان في شمال أو في جنوب سلسلة جبال القوقاز التي تربط بين البحر الأسود وبحر قزوين. وقد استوطن الأوسيتيون وغيرهم من السكان جانبي هذه الجبال وهم من أصل فارسي. ونظرا لوجودهم في مضيق بين قمّتين في سلسلة الجبال التي تربط بين جورجيا وروسيا، فإن الأوسيتيين كـ«عابرين» ووسطاء يتحكمون في حركة التجارة بالقوقاز، اكتسبوا وضعا متميزا ومؤثرا في إتمام الصفقات المتبادلة في المنطقة. وأصبح الأوسيتيون وأغلبهم مسيحيون (حتى وإن كانت بينهم أقلية مسلمة) الشركاء التقليديين لروسيا. وبات الكثير منهم سواء من الضباط أو المثقفين أو التجار ضمن الصفوة الروسية. وتمكن هذه العلاقات المتميزة الأوسيتيين من الاعتماد على حلفائهم الروس أثناء نزاعاتهم مع جيرانهم. فعلاقاتهم سيئة جدا مع الإنجوشيين عند السفح الشمالي للقوقاز كما •••

(*) Eric Hoesli خبير سويسري في شؤون القوقاز

يعيش على أرض القوقاز أقوام وثقافات متنوعة، لكل منهم دينهم ولغتهم ولهجاتهم وكتاباتهم وتقاليدهم الشديدة التباين في ما بينهم.

يناصبهم الجورجيون عند السفح الجنوبي العداء منذ أمد بعيد.

2 ما هي الجذور التاريخية للنزاع؟

عند انهيار الاتحاد السوفيتي، كانت أراضي جورجيا (التي شكلت نفسها واحدة من الخمس عشرة جمهورية المكونة للاتحاد السوفيتي) تتكون من ثلاث مناطق مستقلة: أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وأجاريا. وكانت هذه المناطق التي سيطر عليها الجيش الروسي وضمها إلى الإمبراطورية قبل ثورة العام 1917، تقع إداريا بتفويض من السلطات السوفيتية تحت سلطة جورجيا مع احتفاظها ببعض الحقوق (اللغة الوطنية، برلمان إقليمي مستقل، ...إلخ). وعندما أدرك سكان جورجيا في العام 1990 أن بإمكانهم الخروج من الاتحاد السوفيتي وإعلان الاستقلال، أعلن في المقابل سكان أوسيتيا وأبخازيا عن عزمهم عدم السير في هذا الاتجاه. وعند إعلان جورجيا استقلالها دخلت المنطقتان المستقلتان أوسيتيا وأبخازيا في الحدود الجديدة لجورجيا رغما عنهما. إلا أنهما أعلنتا انفصالهما سريعا، ومنذ العام 1992 صاحبت نزاعات دموية محاولات النظام الجورجي للسيطرة، إداريا وعسكريا، على أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. وقاومت المليشيات من أوسيتيا وأبخازيا بدعم من روسيا ومن العديد من الجماعات المقاتلة في القوقاز (من بينها بعض الشيشان) الهجمات العسكرية لجورجيا، وأنشأت إدارات «مستقلة» اعتبارا من العام 1993. وفي أبخازيا صاحب هذه النزاعات إجبار أعداد كبيرة من السكان الجورجيين الذين كانوا يقيمون في المنطقة على مغادرة منازلهم مما أفضى إلى مأساة كبيرة لموجات اللاجئين إلى جورجيا. وفي أوسيتيا حيث تنتشر على أراضيها قرى يقطنها أوسيتيون أو جورجيون أصبح التعايش صعبا، واستمرت المصادمات بين الجانبين بالرغم من وجود قوات الفصل والمراقبة الدولية. ويرى الجورجيون من جانبهم أن هذه المناطق تقع تحت سيطرتهم القومية وتركها مسألة غير مطروحة. أما الأوسيتيون والأبخاز الذين لم يعترف أحد بسيادتهم حتى هذا الصيف، فقد وجدوا أنفسهم معتمدين بشدة على جارتهم روسيا من أجل استقرارهم الاقتصادي والأمني. وقد فشلت جميع المحاولات التي بذلت من أجل إجراء محادثات ووساطات دولية بين الطرفين كما أجهضت أيضا المحاولة الجديدة التي قام بها نظام ميخائيل ساكاشفيلي في العام 2004 للسيطرة على أوسيتيا الجنوبية بالقوة.

3 على من تقع مسؤولية الانهيار المفاجئ للوضع في القوقاز؟

يتحمل الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي مسؤولية كبيرة لقيامه بالهجوم على أوسيتيا الجنوبية. فقد أدركت الحكومة الجورجية أن بقاء وضع الجمود ليس مواتيا بالنسبة لها وأن مرور الوقت ليس في مصلحتها كما أن قرار الغرب بالاعتراف باستقلال «كوسوفو» يجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لها في المستقبل، وأي تغيير مقبل في البيت الأبيض من شأنه منعها نهائيا من أية إمكانية للجوء إلى الخيار العسكري. ومن المحتمل أيضا أن يكون المستشارون العسكريون الأمريكيون على الأرض هناك قد أمسكوا عن «كبح جماح» الرئيس الجورجي. إلا أنه باستخدامه للقوة، حطم ميخائيل ساكاشفيلي إمكانية التوصل إلى حل سلمي في المنطقة لفترة طويلة. فقد استقرت الكراهية والخوف من الآن فصاعدا لدى الجانبين. كأننا أمام «كاراباخ» جديدة.

4 لماذا اعترفت روسيا بالجمهوريتين الانفصاليتين؟

بتدخلها في أوسيتيا الجنوبية لدحر القوات الجورجية وبتوغلها بشكل واسع في الأراضي الجورجية، ترمي روسيا إلى تحقيق أهداف أكبر من مجرد الدفاع عن الأقلية ●●●

ICRC

الأوسيتية. فهي ترى أنها بذلك تطمئن حلفاءها في المنطقة من حيث قدراتها على الدفاع عنهم إذا ما تطلب الأمر ذلك. ومن جانب آخر بمعاقبة الاعتداء الجورجي بإجبار الرئيس ميخائيل ساكاشفيلي على دفع ثمن باهظ من خلال تدمير جزء كبير من ترسانته التي كونها بتمويل من الغرب وخسارة اثنتين من المناطق المستقلة. إلا أنه من أجل حماية هاتين الدولتين الصغيرتين من محاولات أخرى للاستيلاء عليهما لم يجد الروس بدا من الاعتراف باستقلالهما. وهذا الحل فقط هو ما مكنهم من وضع مجموعة كبيرة من القوات هناك.

إلا أن هذا التحرك السياسي يترك العديد من الآثار الضارة ويعقد الأوضاع بشدة. فأولا، هذا الاعتراف لا يحل أي شيء على الإطلاق بالنسبة لأوسيتيا الجنوبية على الأقل. فكيف يمكن لهذا الجيب الأوسيتي العيش في سلام في ظل أجواء اقتصادية وثقافية وتاريخية مرتبطة ارتباطا شديدا بجورجيا؟ فهل سيجري بناء حائط حول أوسيتيا كما هي الحال في إسرائيل؟ فليس هذا هو الغرض. وهل سيؤدي قطع الأوسيتيين هكذا عن العالم إلى مغادرتهم شيئا فشيئا المنطقة والسكن في شمال سلسلة الجبال مما يؤدي إلى تفاقم مشاكل الجوار مع الإنجوشيين؟ وهناك خشية أيضا من أن تتركز سياسة جورجيا من الآن فصاعدا على احتلالها ثانية. فعلى كل مرشح للسلطة إثبات رغبته في الوحدة. وروسيا تؤيد إذًا بقاء السلطة في تبليسي في أيدي ألد أعدائها، وهذا بالتأكيد ليس في مصلحة البلدين. وأخيرا، إن لم يكن الاستقلال هو الحل المقبول في النهاية لن يكون هناك مخرج أمام أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا سوى الاتحاد مع روسيا. إلا أن هذا الحل يعني ضم أراض وتغييرًا في الحدود الروسية بالقوة. فإذا اختارت روسيا السير في هذا الاتجاه، لن تحصل على أي مساندة دولية وستفرض على نفسها العزلة وتفقد حلفاءها الذين نجحت في استقطابهم نظرا لموقفها المنطقي جدا في مسألة كوسوفو. فقد دخلت روسيا في طريق مسدود.

منذ العام 1992 صاحبت نزاعات دموية محاولات جورجيا السيطرة، إداريا وعسكريا، على أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا بعد إعلان انفصالهما.

5 هل يمثل القوقاز التحدي الوحيد في هذه الحلقة من القتال؟

بالطبع لا. ويدلل على ذلك تحديدا اعتراف روسيا بهاتين الجمهوريتين المنفصلتين بالرغم من أن إبداء ذلك ليس من مصلحتها. لقد أراد الكرملين بالقطع إظهار قدرته على استخدام القوة واتخاذ قرارات جذرية إذا ما جرى تخطي حدود معينة. وكان انضمام جورجيا لحلف شمال الأطلسي مستقبلا هو الخط الأحمر. لقد أشار الروس مرات عدة إلى أنهم لن يقبلوا وجود تحالف عسكري يعتبرونه عدائيا على حدودهم. ويسري ذلك التحذير أيضا على أوكرانيا التي تشكل تحديًا ذا أبعاد أكبر بكثير. فالرسالة التي تبعثها روسيا إلى العالم الغربي واضحة وتنطوي على تحذير بعدم السماح لأوكرانيا بالانضمام لحلف شمال الأطلسي، إذ إن روسيا لن تسمح لها بذلك. فوضع «سيباستوبول» وقاعدتها البحرية التي تحتلها البحرية الروسية منذ 225 سنة تجعل من الأراضي الأوكرانية رهانا كبيرا. فمن المتوقع أن تصبح أوكرانيا محل الصدام القادم بين روسيا والغرب ●

AFP

يعتبر المسنون من بين أكثر المتأثرين بالحرب الأخيرة في جورجيا وأوسيتيا الجنوبية، ولاسيما لجهة التغيير الكبير والنهائي الذي أحدثته على حياتهم. فهذه الحرب أدت إلى بقاء الكثير منهم محاصرين داخل قراهم بعيدا عن عائلاتهم التي هربت من القتال، كما أن من هرب منهم وجد نفسه تائها ومشردا في أراض لا يعرفها وكثير منهم فقدوا الأمل بالعودة إلى منازلهم. وتقوم اللجنة الدولية بزيارة القرى للوقوف على حاجات الناس ممن بقوا فيها أو النازحين وتقديم المساعدات لهم.

صور من تبليسي

لك أن تتخيل شخصا يبلغ الحادية والثمانين من عمره، عاصر خلالها حربا عالمية تلاها نضال مدني في التسعينيات، يجد نفسه فجأة وبدون أي سابق إنذار مجبرا على ترك قريته للهرب من قتال آخر.

تخيل أنك تنام في غابة لعدة ليال ومعك أختك الضريرة وأنت تحاول رفع معنويات كل منكما. تخيل أنك تلتقي بشاحنة تحمل جنودا، يقدمون لك الماء قائلين: «لا تقلق لن نقتلكم».

تخيل أنك تعود إلى قريتك حيث تبقى مختبئا لأيام عدة قبل أن يعثر عليك الصليب الأحمر ويقوم بإنقاذك.

هذه هي قصة «زينيا» وأختها «ناتالا» البالغة من العمر ثمانية وثمانين عاما. ما حدث لهما يمثل قلب المأساة التي أصابت المسنين في جميع قرى أوسيتيا الجنوبية وجورجيا المتأثرة بهذه الحرب.

قصة عن الشجاعة والكرامة

بجسمها الضئيل وحدبتها الظاهرة تبدو «زينيا» كعصفور وهي تجلس على سرير في معسكر أقيم في إحدى رياض الأطفال بمدينة تبليسي. وقد تحول المخيم إلى مركز جماعي للنازحين. ترتدي «زينيا» ثوبا منقوشا باللونين البرتقالي والأسود وغطاء للرأس ذا لون فاتح. أما أختها الضريرة فكانت ترتدي ثيابا أكثر وقارا وهي عبارة عن صديري من الصوف الرمادي وتنورة خضراء.

في هذه الغرفة أيضا المؤثثة بكراس للأطفال حديثي المشي وأرفف للكتب مطلية بألوان الأحمر والأخضر والأزرق، تقيم أيضا أختاهما الأخريان و«لالي» ابنة «ناتالا»، بالإضافة إلى زوجين من أقاربهما، هما «شاليكو» و«مكفالا».

تعد هذه الأسرة محظوظة لأنها تقيم في غرفة خاصة بها، وهذا أمر يعتبر ترفا لا تتمتع به غيرها من الأسر التي تعيش في المراكز الجماعية.

ومع ذلك فإنه لمشهد غريب يشعرك بأن الحياة الريفية التقليدية الرتيبة لأوسيتيا الجنوبية قد اقتلعت من جذورها وألقيت في زمن مشوّه.

وقد بلغت «زينيا» من الضعف حدًا جعل صوتها يرتعش. كانت تتفرس وجوه زوارها بعينين زرقاوين صافيتين. وعلى مر الساعات التالية كانت تتذكر المتاعب التي واجهتهما، هي و«ناتالا»، عندما أرغمتا على ترك منزلهما عند أطراف «تسخينفالي» في الأيام التي تلت اندلاع الحرب.

«لقد تركت «ناتالا» في المنزل وذهبت لزيارة ابنة أختي «لالي» في قرية أخرى. لكنني لم أتمكن من العثور عليها. فعدت إلى المنزل لأجد فيه رجالا مسلحين». هكذا بدأت «زينيا» حديثها وهي تضع يدها على ركبة أختها.

كانت السيدتان تجهلان أن «لالي» قد هربت وهو ما فعلته أيضا أختا «زينيا» و«ناتالا» الأخريان.

وقد هربت «زينيا» و«ناتالا» أيضا بأقصى سرعتهما واختبأتا في مكان آخر بالقرية لكن عثر عليهما ففرتا هاربتين نحو الغابة.

كانت الرحلة بمثابة الكابوس، إذ ترى الضعيفة تقود الضريرة. وفي طريقهما زلت أقدامهما في نهر، ثم قابلهما جنود روس، فقدموا لهما الماء وهدأوا من خوفهما من أن تقتلا. وقد أمضتا الليل في الخلاء وفي الصباح التالي استأنفتا التحرك.

تواصل «زينيا» روايتها قائلة: «كان معي مفكرة وقلم فكتبت اسمي على قصاصات الورق ونثرتها في الغابة». وفي النهاية عادتا إلى منزلهما، لتناما في قرية مهجورة بعد ليلتين من المشي.

جمع شمل الأسرة

بعد عدة أيام وصل القرية مندوبو اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذين عثروا عليهما مسترشدين بكلاب ضالة.

وبدأ العاملون الميدانيون في اللجنة الدولية للصليب الأحمر في «تسخينفالي» و«تبليسي» بالبحث الشاق للعثور على باقي الأسرة. وأخيرا وجدوا «لالي» وخالاتها في مركز إيواء في العاصمة الجورجية. وفي اليوم التالي تم لم شمل «زينيا» و«ناتالا» مع ذويهما.

وبعد أن أنهت قصتها تحركت أختاها الكبيرتان بعد أن بقيتا ساكنتين طيلة وقت سرد القصة، حيث بدت تجاعيد وجهيهما وكأنها تعكس أيضا ذكريات قاسية للهروب والخوف.

وفي مساء اليوم نفسه، عندما تذكر الجميع ما حدث وتأثير هذه المأساة في حياتهن، لم تكن فقط شجاعة الأختين هي التي تشهد لهما ولكن ما قالته «زينيا» كان مصدر احترام لشجاعة كل المسنين الذين بقوا في قراهم مخاطرين بحياتهم، ومازالوا هناك بعد أن هرب الجميع. وهو ما يبين كيف يمكن للحرب وتوابعها أن تمزق بسرعة حياة الناس، وغالبا إلى الأبد ●

جيسيكا باري

Jessica Barry اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ICRC

هكذا تمت عملية تبادل محتجزين ورفات بين لبنان وإسرائيل

سمر القاضي*

مرة أخرى أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على دورها كوسيط محايد بين لبنان وإسرائيل عندما سهلت تبادل رفات جنديين إسرائيليين و197 من رفات مقاتلين لبنانيين وعرب، بالإضافة إلى إعادة خمسة محتجزين لبنانيين إلى وطنهم في 16 يوليو/تموز الماضي.

ICRC

قافلة شاحنات تابعة للجنة الدولية تعبر الحدود عائدة إلى الأردن بعد أن شاركت في عملية التبادل في 16 يوليو/ تموز 2008.

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تؤدي فيها اللجنة الدولية هذا الدور. فالعملية الأولى كانت في العام 1967 بعد انتهاء حرب الأيام الستة بين العرب وإسرائيل حيث شملت تلك 33 من المدنيين اللبنانيين وأسير حرب إسرائيليا وأربعة من المدنيين الإسرائيليين.

وعلى مدار السنوات الإحدى والأربعين الأخيرة طلب من اللجنة الدولية المساعدة في مثل هذه العمليات في ثلاث عشرة حالة مشابهة على الأقل، وذلك تأكيدا على ثقة الأطراف المتنازعة في حيادية المنظمة والتي وقفت دائما على أهبة الاستعداد لتقديم العون والمساعدة من أجل العمل الإنساني.

وكانت إحدى أكبر عمليات التبادل التي قامت خلالها اللجنة الدولية بدورها المحايد قد جرت في نوفمبر/تشرين الثاني من العام 1985 وتضمنت 4536 من الأسرى اللبنانيين والفلسطينيين و7 جنود إسرائيليين. وفي يناير/كانون الثاني من العام 2004 قامت اللجنة بتنفيذ واحدة من أكبر عمليات التبادل، والتي شملت 436 من المحتجزين اللبنانيين والفلسطينيين و65 من مقاتلي حزب الله، بالإضافة إلى محتجز إسرائيلي ورفات 3 جنود إسرائيليين.

لم يكن للجنة الدولية مطلقا أي دور في المفاوضات التي أدت إلى اتفاقيات التبادل المختلفة، إذ يطلب منها فقط تسهيل العملية بعد وصول الأطراف لاتفاق. وهذا ما حدث فعليا في يوليو/تموز الماضي عندما وافق كل من حزب الله وإسرائيل على تبادل جنديين إسرائيليين، وخمسة محتجزين لبنانيين و197 من رفات مقاتلين لبنانيين وعرب.

بالنسبة لمندوبي اللجنة الدولية على جانبي الحدود في لبنان وإسرائيل، فإن مثل هذه العمليات تستلزم منهم الكثير من العمل والجهد كما تشكل مناسبة عاطفية خاصة.

تقول **كريستين رشدان** مندوبة قسم البحث عن المفقودين في بعثة بيروت: «**إن إعادة الأسرى وجثث الموتى إلى ذويهم بعد سنوات من الفراق وعدم اليقين، دائما ما تكون أحد أعظم الإنجازات في العمل الإنساني**». وتضيف **رشدان**: «**بما أننا قرأنا كل الرسائل التي يتبادلها الأسرى مع ذويهم عبر الصليب الأحمر كما نتابع حالات المفقودين لأعوام عدة وربما لعقود، فإنه لا يسعنا إلا أن نشارك هذه الأسر أحاسيسها ومشاعرها في مثل هذه اللحظات**».

وفي حالة عملية التبادل الأخيرة، أعيد فتح ملفات ووثائق قديمة كانت مخزنة لعدة عقود في أرشيف بعثة اللجنة الدولية في بيروت، لأن بعض الرفات التي أعيدت في هذه العملية كانت لفلسطينيين قتلوا أو فقدوا منذ العام 1979. تقول **رشدان** التي شاركت حتى الآن في خمس عمليات تبادل على الأقل: «**إن إعطاء اسم ووجه لجسد لم يحمل سوى رقم تسجيل لسنوات وسنوات يعتبر إنجازا خاصا**».

ويتطلب أداء دور الوسيط المحايد في مثل هذه العمليات الدقيقة استعدادات شاملة. وقد بدأت البعثة بالتخطيط للتبادل المزمع فور بدء انتشار تقارير صحفية حول الموضوع.

ويشرح **جوردي رايك**، رئيس بعثة اللجنة الدولية في لبنان «**أنه في كثير من الأحيان يعلن رسميا عن مثل هذه العمليات قبيل موعدها بمدة قصيرة**».

وما إن يطلب من اللجنة الدولية التدخل، حتى تعقد الاجتماعات مع ممثلي أطراف التبادل وهم حزب الله، والسلطات اللبنانية والسلطات الإسرائيلية للحصول على المعلومات اللازمة. «**تتضمن المعلومات تاريخ العملية ومضمون اتفاقية التسليم، مذكور فيها عدد الأشخاص والرفات التي ستسلم بالإضافة إلى أية تفاصيل لوجيستية لضمان تحقيق هذه المهمة وسهولة تنفيذها**» بحسب **رايك**. وهو يشدد على «**أن الاتصالات الداخلية الجيدة مع جميع ممثلي الأطراف هي مفتاح النجاح لمثل هذه العمليات الحساسة، وهذا يعني أن مندوبي اللجنة الدولية في كل من لبنان وإسرائيل كانوا على اتصال دائم مع الأطراف المتنازعة وصولا لأفضل تنظيم للعملية**». وأضاف **رايك**: «**إن المرونة مطلوبة أيضا في الميدان للتكيف مع أي تعديلات غير متوقعة أو أي تغييرات في الخطط قد تطرأ مثل التأجيل أو أي تطورات أخرى محتملة**».

وعلى أية حال، تظل الاستعدادات هي أكثر المراحل استهلاكا للوقت في مثل هذه العمليات لأن البعثة تأخذ بعين الاعتبار المحاذير وتكون على استعداد لأن تستجيب في الحال لأي موقف يمكن أن يطرأ خلال العملية. ففي 16 يوليو/تموز، على سبيل المثال، كان الوفد مستعدا باثنين من الأطباء الشرعيين وشاحنتين إضافيتين لنقل الرفات.

وقد أصبحت مكاتب اللجنة الدولية، وبخاصة القسم اللوجيستي، وقسم الحماية، والقسم الإعلامي أشبه بخلية نحل مع بدء العد التنازلي وصولا إلى يوم التسليم.

وحيث إن الدعم اللوجيستي يؤدي دورا رئيسيا في تسهيل إدارة العملية، فإن الإعداد للعملية يسبقها بوقت كاف، إلا أن التجهيزات النهائية تتم قبيل ساعات قليلة من يوم تنفيذ العملية لأن بعض المعلومات قد لا تستكمل حتى الدقائق الأخيرة، بحسب **جورج نهرا**، مسؤول الدعم اللوجيستي في بيروت.

ويضيف **نهرا**: «**أثناء عملية التبادل الأخيرة على سبيل المثال، وضعنا خطتين للعملية، لكننا علمنا أي منهما ستنفذ قبل 48 ساعة فقط من بدء العملية. وبالتالي كنا تحت ضغط الدقائق الأخيرة لتأمين الدعم اللوجستي اللازم**».

غير أن غالبية الأعمال الورقية والاتصالات يقوم بها قسم الحماية المسؤول عن جميع ملفات وسجلات المفقودين والمحرومين من حرياتهم. فالقسم مسؤول عن استخراج شهادات تسليم رسمية للأسرى والرفات تتضمن أسماء المحتجزين وهوية الموتى إن أمكن. كما يقوم القسم بتجهيز الأوراق اللازمة للعملية بما فيها البيانات المرسلة إلى السلطات الرسمية في كل من لبنان وإسرائيل، وكذلك قوات حفظ السلام الدولية في جنوب لبنان UNIFIL حيث تذكر فيها أسماء موظفي اللجنة الدولية الذين سيقومون بالعملية وأرقام تسجيل السيارات المستخدمة فيها، بحسب **رشدان**.

"**أما فيما يخص القسم الإعلامي فإنه لم يكن من السهل التعامل مع حدث شغل عناوين الصحف العالمية**"، بحسب **كريستيان كاردون** المتحدث الرسمي باسم اللجنة الدولية في لبنان: "**فمثل هذه العمليات من التبادل تكون فرصة جيدة للجنة الدولية لتنقل للعالم أجمع هذا النشاط كجزء من مهماتها، أي دور الوسيط المحايد والمتفق عليه من الأطراف المتنازعة، وإظهار دورها في تنفيذ مثل تلك العمليات ذات الطبيعة الخاصة بنجاح**".

عندما تحركت قافلة اللجنة الدولية من مكتبها في بيروت نحو جنوب لبنان في الساعات الأولى من صباح يوم التنفيذ، كان الكل يتوقع يوما طويلا مجهدا تحت أشعة شمس يوليو/تموز الحارقة، ولكن الدوافع والمشاعر كانت عالية بهدف تحقيق مثل هذه المهمة الإنسانية العظيمة.

في المرحلة الأولى من العملية، تحدد أخيرا مصير الجنديين الإسرائيليين عندما تسلمت اللجنة الدولية من حزب الله نعشين يحتويان على رفات **إيهود غولدفاسر** و**إلداد ريغيف**. وقد قامت سيارة تابعة للجنة بنقل النعشين إلى بوابة الحدود، بعد المرور بعدة نقاط تفتيش للجيش اللبناني وقوات الأمن اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان UNIFIL. وقد تسلمت القوات الإسرائيلية الجثتين بعد قيام الأطباء الشرعيين التابعين للجنة الدولية بإجراء فحص أولي عليهما. •••

ICRC

شاحنات للجنة الدولية تحمل 12 رفات لمقاتلين عرب تعبر باتجاه بوابة الناقورة الحدودية في لبنان آتية من إسرائيل.

(*) مسؤولة الإعلام في بعثة اللجنة الدولية–بيروت

وفي مقابل تسليم الجنديين قام الجانب الإسرائيلي بتسليم رفات 12 مقاتلا عربيا ولبنانيا أعيدوا إلى لبنان في سيارات اللجنة الدولية التي عبرت بوابة الحدود في الناقورة. وبعد ذلك سلم حزب الله للجنة الدولية صندوقا يحتوي على أشلاء بشرية تعود لجنود إسرائيليين قتلوا في حرب صيف العام 2006.

وبالوصول إلى هذه النقطة، كان على العملية أن تتوقف لعدة ساعات حتى يتأكد الجيش الإسرائيلي من هوية الجنود الإسرائيليين من خلال تحليل الحمض النووي (DNA). وبعد أربع ساعات فقط استؤنفت العملية بالإفراج عن خمسة من المحتجزين اللبنانيين من بينهم **سمير قنطار** الذي أمضى ثلاثين عاما في السجون الإسرائيلية. وقد قامت حافلة اللجنة الدولية بنقل المحتجزين المفرج عنهم من بوابة الحدود إلى الأراضي اللبنانية، حيث استقبلتهم الجماهير فرحة ومهنئة بعودتهم إلى أرض الوطن. وبعد قليل فتحت بوابة الحدود على مصراعيها لعبور شاحنات ومقطورات تحمل رفات 157 شخصا.

كانت الشمس قد غربت عند التوقيع على آخر شهادة تسليم معلنة نهاية العملية. وبعد أكثر من اثنتي عشرة ساعة في الميدان ظهرت الابتسامات وعلامات الارتياح على وجوه مندوبي اللجنة الدولية، الذين أصبح بإمكانهم الآن العودة إلى منازلهم وهم راضون تماما لأن العملية نفذت بحسب الخطة الموضوعة لها وحققت أهدافها المرجوة. "**عندما نكون في الميدان ننسى كل الجهد والعمل المضني وخاصة عندما نحقق عملا إنسانيا يكلل نجاحنا وصبرنا المبذول لسنوات وأحيانا لعدة عقود**" تقول **رشدان** التي أمضت 28 عاما في عمليات تتبع المفقودين.

ومع انتهاء العملية عمت السعادة بعض أسر الأسرى والمفقودين فيما أصاب الحزن البعض الآخر. فبالنسبة لبعض العائلات شكل هذا اليوم يوم احتفال بلقاء أحبائهم بعد طول فراق، في حين أن عائلات أخرى اختبرت فيه لحظات الحزن وإن كانت قد أنهت فترة طويلة من عدم اليقين حول مصير ذويهم، حيث أصبح الآن بإمكانهم الحزن والبكاء عليهم ●

ICRC

قافلة للجنة الدولية للصليب الأحمر تحمل رفات نحو 180 من المقاتلين العرب واللبنانيين تصل إلى الجانب اللبناني من الحدود آتية من إسرائيل خلال عملية التبادل

ICRC

نعوش تضم رفات المقاتلين العرب بعد تسليمهم إلى حزب الله بوساطة من اللجنة الدولية.

شوقي أمين: قصة عودة خاطفة بعد طول غياب

كان السادس عشر من يوليو/ تموز من العام 2008 يوما غير كل الأيام بالنسبة لـ**شوقي أمين** حيث حمل في طياته ذكريات ستبقى خالدة في النفس طالما هي على قيد الحياة. **شوقي** كان من بين مجموعة السائقين الأحد عشر الذين انطلقوا من الأردن باتجاه الحدود اللبنانية الإسرائيلية في قافلة مكونة من عدة شاحنات على إثر تكليف اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأردن بتيسير نقل محتجزين تم الإفراج عنهم من إسرائيل إلى لبنان وفي الوقت نفسه تسهيل تسليم رفات بشرية من مسؤولي حزب الله إلى السلطات الإسرائيلية انطلاقا من مقر اللجنة اللوجستي في عمان.

وبينما كانت عملية تبادل الأسرى وتسليم الجثث محط أنظار العالم بأسره، وبينما كانت تجري في الناقورة على الجانب اللبناني من الحدود احتفالات، استعدادا لتسلم النعوش والأسرى المحررين، كان **شوقي** يترقب لقاء من نوع آخر، لقاء يجمعه بموطنه الأم..فلسطين.

يصف **شوقي** مهمته بأنها كانت على قدر كبير من الصعوبة حيث أمضى السائقون ثلاثة أيام عصيبة بين الأراضي الأردنية واللبنانية والإسرائيلية من أجل إتمام عملية التبادل. وفي النهاية تمكنت اللجنة الدولية من القيام بدورها الإنساني كوسيط محايد.

وبعد ساعات الانتظار الطويلة ومع بدء تنفيذ مراسم التبادل بين حزب الله وإسرائيل كان **شوقي** يعيش حلما ولا يصدق أن حلمه أصبح حقيقة. «**لا شيء يضاهي تلك اللحظة**» يقول «**لقد تمنيت حقا أن يتوقف الزمن عند هذه اللحظة، لأنني لم أصدق نفسي وأنا أقف على تراب هذه الأرض. شعوري لا يوصف وأنا أرى هذه المناظر الطبيعية الخلابة وأشم الهواء العليل الممزوج برائحة الزعتر البري والمريمية والريحان**».

واحد وأربعون عاما مرت على **شوقي** وما زال أمل وحلم أن يرى وطنه الذي غادره وهو في السابعة من عمره على كتفي أخيه الأكبر باقيا وحيا في ذهنه. على مدى هذه الأعوام كان **شوقي** يعيش على الذكريات المُرة لهجرته وعائلته من فلسطين بعد حرب العام 1967.

هناك في قريته الصغيرة «**كفر راعي**» في جنين، ولد **شوقي** وعاش طفولته التي يعتبرها أجمل أيامه، حيث ترعرع فوق التل والسهل والجبل، بجانب الوادي والخضرة والشجر. لحظة فقط تلك التي احتاجها **شوقي** ليجتاحه وميض من ذكريات الماضي.

وعلى الرغم من الذاكرة الهشة لصبي لم يتجاوز الأعوام السبعة من عمره إلا أن **شوقي** تذكر كيف كان يساعد والدته في البستان وفي البحث عن خلايا العسل البري... تذكر أشجار الزيتون والليمون والبرتقال والتين والصبّار المزروعة بجانب بيته... تذكر رائحة خبز «الطابون» القادمة من بيت الجيران.. تذكر القهوة التي كان أبوه يجلس عليها. أما المنظر الذي عاد بـ**شوقي** واحدا وأربعين عاما إلى الوراء فهو منظر المزارعين وهم يفلحون أرضهم وكأنه كان بالأمس.

يستذكر **شوقي** بصوت ممزوج بالفرحة والألم في آن واحد، أيام الطفولة وكيف أُجبر على مغادرة بيته وأرضه ووطنه. «**لم يكن الألم بافتقاد الأرض والأملاك فقط، وإنما بشعورك بفقدان الإحساس بالبيت، الذي هو المرادف للإحساس بالأمان**» قالها **شوقي** وهو يعتصر ألما وحرقة.

ما زال **شوقي** يذكر تلك الأوقات التي عبر فيها جسر الملك حسين مع عائلته باتجاه الأردن حيث أدرك في تلك اللحظة بالذات أن رحلة الشتات قد بدأت بالنسبة إليه، حيث قادته خطاه إلى أحد المخيمات في البقعة ليمكث فيها بضعة أشهر ثم ليتوجه نحو العراق حيث مكث قرابة السنة في الأعظمية قبل أن ينتقل منها إلى السعودية لأداء مراسم الحج. في طريق العودة قرر والده الاستقرار في الكويت حيث أمضى **شوقي** اثنتين وعشرين سنة من حياته أتم خلالها دراسته الثانوية ليتنقل بعدها بين ألمانيا والعراق والأردن والكويت مرة أخرى ثم الولايات المتحدة التي مكث فيها ثمانية أعوام تزوج خلالها وأنجب صبيا وبنتا قبل أن يستقر به الحال في نهاية المطاف مرة أخرى في الأردن كسائق لدى اللجنة الدولية في عمان.

الآن وقد مضى أكثر من عامين على عمل **شوقي** لدى اللجنة الدولية شارك فيها بعدة مهمات لتوصيل المساعدات الإنسانية إلى مناطق النزاع في المنطقة، إلا أن **شوقي** يؤكد بأن رحلته الأخيرة إلى الناقورة وعلى الرغم من كونها محفوفة بالمخاطر كان لها الأثر العميق في نفسه ووجدانه.

شوقي الذي حمل بين ضلوع قلبه شوقًا وحنينا لتراب فلسطين... **شوقي** الذي لم تفارق صورة فلسطين مخيلته كما لا يفارق الحديث عن التهجير جلساته... **شوقي** الذي خرج من فلسطين على كتفي أخيه الأكبر حاملًا أمل العودة إليها يومًا ما، لم يكن في يوم من الأيام يتوقع أن تكون عودته إليها سائقا لشاحنة اللجنة الدولية ●

ICRC

هلا شملاوي

مسؤولة الإعلام في بعثة اللجنة الدولية – عمان

يعد الحرمان من الحرية لأسباب أمنية إجراءً استثنائيا يجوز اتخاذه للسيطرة على الأمور أثناء النزاعات المسلحة، سواء الدولية أو غير الدولية. وتتزايد أيضا خارج حالات النزاع المسلح ممارسة الاعتقال الإداري للأشخاص الذين يُعتَقد أنهم يمثلون تهديدا لأمن الدولة. يعرض هذا المقال، استنادا إلى القانون الدولي الإنساني وقانون ومعايير حقوق الإنسان، مجموعة من المبادئ والضمانات الإجرائية التي ينبغي تطبيقها كحد أدنى على جميع حالات الحرمان من الحرية لأسباب أمنية.

يلينا بيجيتش*

المبادئ والضمانات الإجرائية للاحتجاز

يُعرَّف الاحتجاز أو الاعتقال الإداري بأنه حرمان شخص ما من حريته بناء على مبادرة أو أمر من السلطة التنفيذية – وليست القضائية – بدون توجيه تهم جنائية ضد المحتجز أو المعتقل إداريا. والاحتجاز إجراء استثنائي للسيطرة على الأمور يجوز لأسباب أمنية إصدار أمر به في النزاع المسلح، أو بغرض حماية أمن الدولة أو النظام العام في غير حالات النزاع، بشرط توفر المعايير المطلوبة لذلك. ويهدف هذا المقال إلى تقديم شرح موجز للمبادئ والضمانات الإجرائية التي تحكم الاحتجاز والاعتقال الإداري في النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف من الناحية القانونية ومن حيث السياسات المتبعة.

يُستخدم تعبيرا «الاحتجاز» و«الاعتقال الإداري» في هذا المقال كبديلين لبعضهما البعض. ولذلك، لا يشمل تعريف الاحتجاز الاعتقال المشروع الذي يسبق المحاكمة للشخص المقبوض عليه على علاقة بتهم جنائية، سواء في أوقات النزاعات المسلحة أو خلافها. كما لا يعالج المقال احتجاز أسرى الحرب في النزاعات المسلحة الدولية، إذ يعد هذا نظاما محددا من الحرمان من الحرية قائما بذاته.

وبقدر ما تحرم الجماعات المسلحة المنخرطة في نزاعات مسلحة غير دولية أشخاصا من حريتهم في الواقع – بغض النظر عن شرعية هذا السلوك – بقدر ما يتعين عليها الالتزام بالقواعد المنطبقة سواء التعاهدية أو العرفية من القانون الدولي الإنساني التي تحكم النزاعات المسلحة غير الدولية والمعروضة بإيجاز في هذا المقال. كما ينبغي – عند إمكان ذلك عمليا – تطبيق المبادئ والضمانات الأخرى المذكورة في ما يلي كوسيلة لضمان حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم.

وسبب الاهتمام بتوضيح المبادئ والضمانات الإجرائية التي تحكم الاحتجاز والاعتقال الإداري هو أنه رغم كثرة ممارسة هذا النمط من الحرمان من الحرية في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية وغيرها من حالات العنف، فإن أحدا لم يتعرض بالتفصيل لحماية حقوق الأشخاص المتضررين.

وفضلا عن ذلك، من الشائع أن الأشخاص المحتجزين أو المعتقلين إداريا لا تكون لديهم دراية بأسباب حرمانهم من حريتهم، أو ربما تكون لديهم معرفة مبهمة بها. ولا توجد – عادة – آلية لمراجعة شرعية الاحتجاز أو الاعتقال الإداري، عند وقوعه في أول الأمر، ثم بشكل دوري في ما بعد. وإذا وجدت آلية كهذه، تكون غير مستقلة مما يحول دون الفحص الفعال للحالات المعنية. ولا تزال مسألة حصول المحتجزين والمعتقلين الإداريين على المساعدة القانونية عند الطعن في شرعية احتجازهم أو اعتقالهم إداريا محلا للجدل، مثلها في ذلك مثل قضايا أخرى كثيرة كمسألة اتصال المحتجزين بعائلاتهم والزيارات العائلية... إلخ.

المصادر القانونية

المصادر القانونية التي تستند إليها المعايير القائمة هي اتفاقية جنيف الرابعة؛ والمادة 75 من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف التي تُعد انعكاسا للقانون الدولي العرفي؛ والمادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف؛ والبروتوكول الإضافي الثاني؛ والقواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني.

رغم أن اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول ينظمان الاحتجاز أثناء النزاعات المسلحة الدولية، إلا أن هاتين الاتفاقيتين لا توضحان الحقوق الإجرائية للمحتجزين توضيحا كافيا، ولا تحددان تفاصيل الإطار القانوني الذي ينبغي على السلطات القائمة بالاحتجاز تنفيذه. أما في النزاعات المسلحة غير الدولية، فالأمر أقل وضوحا في ما يتعلق بكيفية تنظيم الاعتقال الإداري. ولا تتضمن المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف التي تنطبق كحد أدنى على جميع النزاعات المسلحة غير الدولية، أية أحكام تنظم الاحتجاز، أي الاعتقال الإداري لأسباب أمنية، بخلاف مطلب المعاملة الإنسانية. ومن الواضح أن الاحتجاز إجراء يمكن اتخاذه في النزاعات المسلحة غير الدولية، كما يتضح من لغة البروتوكول الإضافي الثاني الذي يذكر الاحتجاز في المادتين الخامسة والسادسة بالترتيب، ولكنه أيضا لا يقدم تفاصيل حول كيفية تنظيمه. ومع الأخذ في الاعتبار مبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام (شرط مارتنز) ، يمكن استخدام مبادئ وقواعد اتفاقية جنيف الرابعة عمليا، كدليل يُتَّبع في النزاعات المسلحة غير الدولية، في حل بعض المسائل الإجرائية المذكورة في هذا المقال.

وبالإضافة إلى القانون الإنساني، يستند هذا التحليل إلى قانون حقوق الإنسان، سواء الملزم أو غير الملزم ("القانون اللين")، كمصدر قانوني مكمل في حالات النزاع المسلح أو كمصدر قانوني مستقل خارج النزاعات المسلحة. وقد أكدت مؤخرا محكمة العدل الدولية – وهي الهيئة القانونية الرئيسية التابعة للأمم

(*) Jelena Pejic مستشارة قانونية لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ورئيسة مشروع إعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني وتطويره.

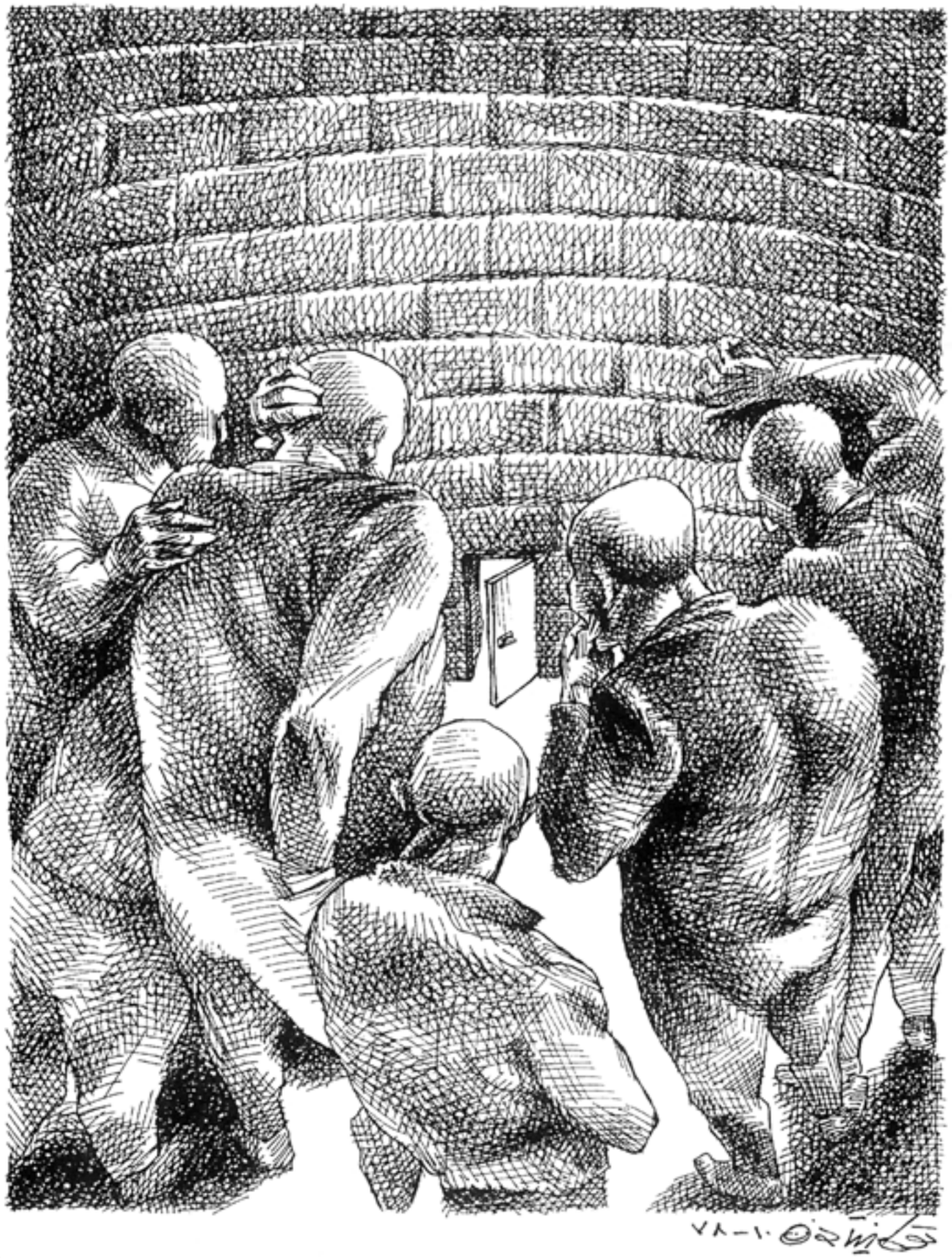

توكا نيستاني

المتحدة – على العلاقة التكميلية بين القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. فقد أقرت المحكمة، في رأيها الاستشاري الصادر في يوليو/تموز 2004، بأن القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان لا يلغي أحدهما الآخر بأي شكل من الأشكال. وحسب ما قالت المحكمة، فإن بعض الحقوق يحميه قانون حقوق الإنسان فقط، والبعض الآخر يحميه القانون الإنساني فقط، "**إلا أن حقوقا أخرى ربما تكون موضوعا لكل من هذين الفرعين من القانون الدولي**".

ربما يُقال أن حقوق الأشخاص المحتجزين لأسباب أمنية في النزاعات المسلحة – سواء الدولية أو غير الدولية – تقع في إطار الحقوق التي تعد – حسب صياغة محكمة العدل الدولية – "مسائل" تتعلق بكلا الفرعين من القانون. ونظرا للمذكور آنفا من غياب قواعد احتجاز الأفراد في النزاعات المسلحة غير الدولية، من الضروري الاستناد إلى قوانين حقوق الإنسان عند وضع قائمة بالمبادئ والضمانات الإجرائية التي يجب أن تحكم الاحتجاز في هذه النزاعات. ويمكن إلى حد بعيد أن يصدق هذا أيضا على أي جهد يُبذل لتوضيح الحقوق، وبالتالي الحماية القانونية، التي ينبغي منحها للأشخاص الذين تشملهم اتفاقية جنيف الرابعة أو البروتوكول الإضافي الأول في النزاعات المسلحة الدولية.

وقد أقر كل من البروتوكولين الإضافيين إلى اتفاقيات جنيف صراحةً اللجوء إلى قانون حقوق الإنسان كنظام قانوني مكمل للقانون الإنساني.

تنص المادة 72 من البروتوكول الإضافي الأول على أنه: "**تعتبر أحكام هذا القسم [معاملة الأشخاص الخاضعين لسلطات طرف في النزاع] مكملة للقواعد المتعلقة بالحماية الإنسانية للأشخاص المدنيين والأعيان المدنية، التي تكون في قبضة أحد أطراف النزاع، وهي القواعد المنصوص عليها في الاتفاقية الرابعة وبوجه خاص في البابين الأول والثالث من الاتفاقية المذكورة، وكذلك لقواعد القانون الدولي المعمول بها والمتعلقة بحماية الحقوق الأساسية للإنسان أثناء النزاع الدولي المسلح**". تجيز هذه المادة اللجوء إلى قانون حقوق الإنسان كإطار مرجعي إضافي عند تنظيم حقوق المحتجزين الذين ينتمون إلى "الأشخاص الموجودين تحت سلطة أحد أطراف النزاع".

وتوجد إشارتان أخريان – في المادة 75 من البروتوكول الإضافي الأول الذي يُعد انعكاسا للقانون العرفي – إلى إمكانية الاستناد إلى قانون حقوق الإنسان لملء الفجوات.

فأولا: وهو ما يجب التشديد عليه، تنص المادة 75 (1) على تمتع الأشخاص الذين تنطبق عليهم بالحماية المنصوص عليها في هذه المادة " كحد أدنى" (التأكيد مضاف). وحيث إن المادة 75 تعد "شبكة أمان" القصد منها تغطية جميع الأشخاص الذي لا يتمتعون بمعاملة أكثر تفضيلا بموجب اتفاقيات جنيف أو البروتوكول الأول، فعند قراءتها مع المادة 72، يتبع ذلك بالضرورة استنتاج أن "الحد الأدنى" المذكور توفره أحكام أخرى من القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

ثانيا: يتبدد أي شك محتمل في أن المادة 75 تمثل مقياسا أدنى للحماية عند قراءة الفقرة الأخيرة منها التي تنص على أنه: "**لا يجوز تفسير أي من أحكام هذه المادة بما يقيد أو يخل بأي نص آخر أفضل يكفل مزيدا من الحماية للأشخاص الذين تشملهم الفقرة الأولى طبقا لأية قاعدة من قواعد القانون الدولي المعمول بها**". ومن بين قواعد القانون الدولي المعمول بها قانون حقوق الإنسان.

وتوضح أحكام المادة الثالثة المشتركة وأحكام البروتوكول الإضافي الثاني المعايير الدنيا التي يجب تطبيقها على الاحتجاز في النزاعات المسلحة غير الدولية. أما عندما تعقد الأطراف في نزاع مسلح غير دولي اتفاقات خاصة لتطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة بشكل كلي أو جزئي، فإن أحكام هذه الاتفاقات هي التي تسري. وتجدر الإشارة إلى أن الفقرة الثانية من ديباجة البروتوكول الإضافي الثاني تؤسس علاقة بين البروتوكول وقانون حقوق الإنسان وذلك بالنص على أنه: "**وإذ تذكر أيضا أن المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تكفل لشخص الإنسان حماية أساسية**". ويحدد شرح البروتوكول أن الإشارة إلى المواثيق الدولية تشمل المعاهدات التي أقرتها الأمم المتحدة كالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية المناهضة للتعذيب، ومعاهدات حقوق الإنسان الإقليمية.

وفي ما يتعلق بحق الأشخاص في الحرية، وهو محور هذا المقال، فهو من بين الحقوق المنصوص عليها في المادة 9 (1) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. ويجوز للدول الأطراف عدم التقيد بالالتزامات التي تمليها عليها هذه الاتفاقية (بمعنى تعليقها) وفقا لشروط صارمة من بينها وجود حالة طوارئ عامة تهدد حياة الأمة. ويعد النزاع المسلح غير الدولي مثالا على وجود حالة طوارئ عامة ربما تكون فيها تدابير عدم التقيد – الضرورية لتمكين الاحتجاز – مشروعة بموجب العهد الدولي بشرط مراعاة الشروط المطلوبة الأخرى. أما في غير حالات النزاع، فيتعين على الدول الأطراف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية مراعاة شروط عدم التقيد قبل اتخاذ تدابير تؤثر على حق الأشخاص في الحرية، كالاعتقال الإداري. وينطلق هذا التحليل من افتراض أن الاحتجاز في النزاعات المسلحة غير الدولية والاعتقال الإداري الذي يتم في غير حالات النزاع إنما يخضعان لمعايير عدم التقيد التي يحددها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

غير أنه حتى في حالات الطوارئ، لا يمكن تحت أي ظرف الانتقاص مما يطلق عليه اسم "صلب" حقوق الإنسان والذي يشتمل على الحق في الحياة وحظر التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة. وقد حدد الفقه القانوني للهيئات الدولية والإقليمية المعنية بتفعيل مواثيق حقوق الإنسان، الحقوق الأخرى التي ينبغي أيضا اعتبارها حقوقا غير قابلة للاستثناء، بخلاف تلك المذكورة صراحةً في المعاهدات. ومن بين هذه الحقوق حق الأشخاص المحرومين من حريتهم في الطعن في شرعية احتجازهم (الأمر بإحضار الشخص والتحقيق معه)، وهو ما يعد عنصرا جوهريا من عناصر حق الأشخاص في الحرية.

يُعرَّف الاحتجاز أو الاعتقال الإداري بأنه حرمان شخص ما من حريته بناء على مبادرة أو أمر من السلطة التنفيذية – وليست القضائية – بدون توجيه تهم جنائية له.

كما تقدم مواثيق حقوق الإنسان غير الملزمة والفقه القانوني لها معايير أخرى ينبغي – كما يُقتَرح – تطبيقها في ما يتعلق بالاحتجاز أو الاعتقال الإداري من باب السياسة والممارسة الجيدة.

يذكر شرح المبادئ والضمانات الإجرائية المعروض في هذا المقال المصادر القانونية المختلفة التي تحكم الحرمان من الحرية لأسباب أمنية في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية وغيرها من حالات العنف. إن تشابه المضمون بين مختلف المصادر القانونية المعروضة هنا هو بالضبط الذي أدى إلى الصياغة المحددة للمبادئ والضمانات الإجرائية المذكورة، وسمح بالوصول إلى نتيجة مؤداها أنه يمكن اعتبارها الحد الأدنى المطبق في حالات الحرمان من الحرية لأسباب أمنية.

المبادئ العامة السارية على الاحتجاز والاعتقال الإداري

الاحتجاز والاعتقال الإداري إجراء استثنائي

توضح اتفاقية جنيف الرابعة بما لا يدع مجالا للشك أن الاحتجاز و(الإقامة الجبرية) يعدان تدبيرين شديدي القسوة للسيطرة على الأمور، يمكن لسلطات الاحتلال اللجوء إليهما في ما يتعلق بالأشخاص المحميين الذين لا يواجهون دعاوى جنائية. وتنص الاتفاقية في كلتا الحالتين على أن اللجوء إلى هذين التدبيرين لا يكون إلا في الحالات التي يقتضي فيها أمن الدولة ذلك «بصورة مطلقة» لحماية أمن الدولة (اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 42) أو «لأسباب أمنية قهرية» (اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 78). وتكمن الطبيعة الاستثنائية للاحتجاز في واقع أنه يسمح للسلطات القائمة بالاحتجاز بحرمان الأشخاص من حريتهم رغم عدم توجيه دعاوى جنائية ضدهم، على أنهم يعدون تهديدا حقيقيا لأمنها في الوقت الحاضر أو في المستقبل. وكما يوضح شرح اتفاقية جنيف الرابعة فإنه: «**يبدو من غير الممكن تعريف عبارة «أمن الدولة» بشكل أكثر تحديدا. لذلك فالأمر متروك للحكومات بدرجة كبيرة لتقرر الدرجة التي يعد بها النشاط ضارا بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي مما يبرر الاحتجاز أو فرض الإقامة الجبرية**».

ويتضح على سبيل المثال، والحال هكذا، أنه لا يمكن تبرير الاحتجاز أو الاعتقال الإداري بغرض جمع الاستخبارات وحسب، دون أن يمثل الشخص المعني تهديدا حقيقيا لأمن الدولة.

وواقع اعتبار الاحتجاز إجراءً استثنائيا أيضا في النزاعات المسلحة غير الدولية وغيرها من حالات العنف الأخرى، يستند إلى المبدأ العام القائل بأن حرية الأشخاص هي القاعدة، وعلى افتراض أن نظام العدالة الجنائية قادر على معالجة مسألة الأشخاص المشتبه في أنهم يمثلون خطرا على أمن الدولة.

الاحتجاز أو الاعتقال الإداري ليس بديلا عن الدعوى الجنائية

يعد الاحتجاز والاعتقال الإداري إجراء للسيطرة على الأمور يهدف إلى التعامل مع الأشخاص الذين يشكلون تهديدا حقيقيا لأمن الدولة، في الوقت الراهن أو في المستقبل، في حالات النزاع المسلح، أو تهديدا لأمن الدولة والنظام العام في غير حالات النزاع المسلح؛ وهو ليس إجراء القصد منه أن يكون بديلا عن الدعاوى الجنائية. فالشخص المشكوك في ارتكابه جرمًا جنائيًا، سواء في النزاعات المسلحة أو غيرها من حالات العنف، يحق له الاستفادة من الضمانات القضائية الصارمة الإضافية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان للمشتبه فيهم جنائيا، ومن بينها الحق في المحاكمة أمام محكمة مستقلة وغير متحيزة ومشكلة تشكيلا قانونيا. وما لم يكن الاحتجاز والاعتقال الإداري والكبح الجنائي معترفا بها كأنظمة مستقلة صارمة، يتبدَّى خطر استخدام الاحتجاز كنظام دون المعايير القياسية للكبح الجنائي في يد السلطة التنفيذية، متجاوزةً النظام الذي أقرته السلطة التشريعية والمحاكم في البلاد، وتُهدَر حقوق المشتبه فيهم جنائيا بشكل خطير.

جواز الأمر بالاحتجاز أو الاعتقال الإداري الصادر بكل حالة على حدة فقط ودونما تمييز من أي نوع كان

يجوز في النزاعات المسلحة الدولية احتجاز المدنيين على أساس قرارات تُتخذ بكل حالة على حدة فقط. وفكرة عدم جواز الاحتجاز كإجراء جماعي، منصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة في حالات الاحتلال. ويُحظر أيضا الاحتجاز الجماعي لرعايا العدو في أراضي الدولة نفسها، لأن ذلك ربما يصل إلى مستوى "العقاب الجماعي" وينتهك الحظر العام الذي تنص عليه المادة 75 (2) (د) من البروتوكول الإضافي الأول. ولا يعني ذلك أن السلطة القائمة بالاحتجاز لا يجوز لها احتجاز عدد كبير من الأشخاص، بل يعني إصدار قرار الاحتجاز لكل شخص على حدة، وكذا أي قرارات تالية لتأكيده، بما فيها أسباب الاحتجاز.

في النزاعات المسلحة غير الدولية – التي يُحظر فيها أيضا العقاب الجماعي– وغيرها من حالات العنف، لابد من اتخاذ كل من القرار الأول الصادر بالاحتجاز أو الاعتقال الإداري وأي قرارات لاحقة لتأكيده على أساس كل حالة على حدة. رغم أن القانون الإنساني الذي يحكم النزاعات المسلحة غير الدولية لم يتحدث عن الحقوق الإجرائية للمحتجزين، إلا أنه بموجب قانون حقوق الإنسان لابد لأي إجراء ينتقص من حرية الفرد من أن "تمليه بشدة مقتضيات الوضع" في حالة طوارئ عامة تتطلب عدم التقيد بهذه الحقوق؛ ويجوز اتخاذها بالقدر المطلوب وحسب، وأن تأتي وفقا لمبدأ التناسب.

لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار الاعتقال الكلي الذي تقوم به الدولة لفئة كاملة من الأفراد استجابة متناسبة، بغض النظر عن الظروف الطارئة التي تطلبته. إذ تعد فكرة التدابير الجماعية من أي نوع كانت، مناقضة لقواعد وروح قانون حقوق الإنسان والغرض منه.

كما يجب ألا تُتخذ قرارات الاحتجاز أو الاعتقال الإداري على أساس تمييزي. وهو المبدأ الذي يعد ركيزة أساسية في كل من القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

إنهاء الاحتجاز والاعتقال الإداري متى انتفت الأسباب التي أدت إليه

من أهم المبادئ التي تحكم الاحتجاز أو الاعتقال الإداري هي وجوب وقف هذا الشكل من الحرمان من الحرية، متى لم يعد الشخص يمثل تهديدا حقيقيا لأمن الدولة، مما يعني أن الحرمان من الحرية على أساس هذا السبب لا يمكن أن يكون لأجل غير مسمى. وبالنظر إلى التطور السريع للأحداث في النزاعات المسلحة، يمكن للشخص الذي يعد تهديدا اليوم ألا يمثل هذا الخطر بعد تغير الظروف على أرض الواقع. في عبارة أخرى، كلما طالت فترة الاحتجاز، كلما زادت المسؤولية على عاتق السلطات الحاجزة لإثبات أن أسباب الاحتجاز لا تزال قائمة. والمنطق وراء هذا المبدأ هو تسهيل إطلاق سراح المحتجز فور انتفاء الأسباب التي تبرر تقييد حريته. وقد أعلنت كل من المادة 132 من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة 75 (3) من البروتوكول الإضافي الأول – الذي يعد انعكاسا للقانون الدولي العرفي في النزاعات المسلحة الدولية – مبدأ وجوب إنهاء الاحتجاز فور انتفاء أسبابه.

لابد في النزاعات المسلحة غير الدولية وغيرها من حالات العنف من مراعاة هذا المبدأ ●●●

بالذات بشكل صارم، لاسيما أن الفقه القانوني الخاص بحقوق الإنسان يرفض فكرة الاحتجاز لأجل غير مسمى. ولضمان عدم الحرمان من الحرية بشكل تعسفي، وهو الحال عند غياب الأسباب أو انتهائها، ينص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (في المادة 4/9) على أنه يحق لأي شخص يُحرم من حريته الطعن في شرعية احتجازه – أن يرفع مذكرة لطلب أمر قضائي لإحضاره والتحقيق معه في قانونية الاحتجاز أو ما يعادله – حتى تقرر المحكمة «دون إبطاء» ما إذا كان الشخص محتجزا بشكل قانوني أم لا. وجدير بالذكر أنه رغم أن الحق في الحرية ليس بين الحقوق التي لا تمس، المذكورة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، إلا أن الفقه القانوني لمواثيق حقوق الإنسان العالمية والإقليمية يؤكد على أنه يجب في الواقع اعتبار الحق في الأمر القضائي بالإحضار والتحقيق في شرعية الاعتقال حقا لا يمس.

توافق الاحتجاز أو الاعتقال الإداري مع مبدأ الشرعية

عندما يتعلق الأمر بالاحتجاز أو الاعتقال الإداري، فإن مبدأ الشرعية يعني عدم جواز حرمان أي شخص من حريته إلا بأسباب (الجانب الجوهري الأساسي)، وبما يتفق مع الإجراءات (الجانب الإجرائي) التي تنص عليها القوانين المحلية والقانون الدولي.

تنص اتفاقيات جنيف وبرتوكولاها الإضافيان، وكذلك قانون حقوق الإنسان، على المعايير القانونية الدولية التي يتعين تطبيقها على حالات الاحتجاز والاعتقال الإداري في النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف. وفي ما يتعلق بأسباب الاحتجاز، تحدد الاتفاقية الرابعة أنه لا يجوز احتجاز الشخص المحمي أو وضعه تحت الإقامة الجبرية «**إلا إذا اقتضى ذلك – بصورة مطلقة – أمن الدولة التي يوجد الأشخاص المحميون تحت سلطتها**» (المادة 42)، أو في حالة الأراضي المحتلة، «**لأسباب أمنية قهرية**» (المادة 78). وبالإضافة إلى تحديد أسباب الاحتجاز، تحدد الاتفاقية الرابعة تدابير معينة يجب اتباعها عند الاحتجاز حتى يكون قانونيا سواء في أراضي أحد أطراف النزاع أو الأراضي المحتلة. وفي الحالة الأخيرة، تنص المادة 78 من الاتفاقية الرابعة على سبيل المثال على اتخاذ القرارات التي تتعلق بتحديد إقامة شخص أو احتجازه «**طبقا لإجراءات قانونية تحددها دولة الاحتلال وفقا لأحكام هذه الاتفاقية**». ويعد الحرمان من الحرية دون مراعاة مختلف القواعد التي تنص عليها الاتفاقية «**احتجازا غير مشروع**».

وتشمل مواثيق حق وق الإنسان المعمول بها في النزاعات المسلحة غير الدولية وغيرها من حالات العنف نصوصا أكثر تفصيلا تهدف إلى ضمان احترام مبدأ الشرعية. وبموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (المادة 1/9) على سبيل المثال، لا يجوز حرمان الأشخاص من حريتهم «إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه». وعندما تقرر دولة عدم التقيد بالحق في الحرية، فثمة شروط تجب مراعاتها منها إعلان هذا القرار رسميا حتى يُمكن للسكان المتأثرين معرفة النطاق المادي والإقليمي والزمني المحدد لتطبيق هذا الإجراء الطارئ.

الضمانات الإجرائية

الحق في معرفة أسباب الاحتجاز أو الاعتقال الإداري

يجب إخطار أي شخص يُحتجز أو يُعتقل إداريا فورا، بلغة يمكنه فهمها، بأسباب اتخاذ هذا الإجراء حتى يتمكن من الطعن في قانونية احتجازه. ويمكن القول إن حق الشخص في معرفة سبب حرمانه من حريته يمثل أحد عناصر الالتزام بالمعاملة الإنسانية، فمن المعلوم أن عدم تيقن الفرد من أسباب اعتقاله يشكل مصدرا للضغط النفسي الحاد.

لا تشمل اتفاقية جنيف الرابعة ولا القانون الإنساني المطبقان في النزاعات المسلحة غير الدولية أحكاما صريحة عن وجوب توفير المعلومات حول أسباب حرمان شخص من حريته. لكن الضمان الإجرائي السابق يعد واحدا من «الضمانات الأساسية» المنصوص عليها في المادة 75 (3) من البروتوكول الإضافي الأول. وهو، فضلا عن ذلك، منصوص عليه في أغلب معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة ومذكور بالتفصيل أيضا في آليات القانون غير الملزم.

كما يجب أن تكون المعلومات المقدَّمة مفصلة تفصيلا كافيا للشخص المحتجز حتى يتخذ خطوات فورية للطعن، وطلب إصدار قرار حول قانونية الاحتجاز أو الاعتقال الإداري (انظر أدناه). ويجب توصيل المعلومات المتعلقة بأسباب الاحتجاز أو الاعتقال الإداري فورا، حتى يتمكن الشخص المعني فورا أيضا من طلب قرار حول شرعية احتجازه، ولابد من نقل هذه المعلومات بلغة يمكنه فهمها. وإذا جرى تأييد قرار الاحتجاز الأولي عند مراجعته، يجب أيضا تقديم المعلومات حول أسباب استمرار الاحتجاز.

الحق في التسجيل والاحتجاز في مكان احتجاز أو اعتقال إداري معترف به

يجب تسجيل أي شخص محتجز أو معتقل إداريا، وأن يكون احتجازه في مكان احتجاز معترف به رسميا. ولابد من توفير المعلومات المتعلقة باحتجاز الشخص من قبل جهة معينة وأي نقل له بين أماكن الاحتجاز، لأسرة هذا الشخص في وقت معقول، ما لم يعبر الشخص عن رغبته في غير ذلك؛ كما ينبغي إخطار الأسرة بمكان احتجازه. ويجب إبلاغ اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالمعلومات نفسها عندما يتطلب ذلك القانون الإنساني أو أي اتفاقات أخرى محددة.

يشمل القانون الإنساني الذي يسري على النزاعات المسلحة الدولية العديد من الأحكام والمتطلبات في ما يتعلق بتسجيل الأشخاص المحميين المحرومين من حريتهم وإخطار سلطات بلادهم، وزيارة أماكن الاحتجاز ونقل المعلومات حول هؤلاء الأشخاص إلى أحد أقاربهم، وغير ذلك من الأحكام. فنظام الاعتقال بكامله الذي تضعه الاتفاقيات وتلعب فيه اللجنة الدولية للصليب الأحمر دور المشرف، يقوم على فكرة أنه يجب تسجيل المحتجزين ووضعهم في مكان احتجاز معترف به رسميا يمكن الوصول إليه، لاسيما من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويشمل الفقه القانوني الخاص بحقوق الإنسان وآليات القانون غير الملزم أحكاما صريحة مماثلة حول الالتزام بتسجيل المحتجزين، وحظر الاعتقال غير المعترف به، وهما ممارستان وثيقتا الصلة بالنزاعات المسلحة غير الدولية وغيرها من حالات العنف.

الرعايا الأجانب رهن الاحتجاز أو الاعتقال الإداري

يجب إخطار السلطات الوطنية التابع لها الشخص المحتجز أو المعتقل إداريا باحتجازه، ما لم يعبر الشخص المعني عن رغبته في غير ذلك. ويجب السماح للسلطات الدبلوماسية أو القنصلية ذات الصلة – بشرط وجود علاقات دبلوماسية أو قنصلية – بالاتصال برعاياها وزيارتهم. وهذه قاعدة من قواعد القانون الدولي العام التي لا تزال منطبقة على النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف.

حق الشخص الخاضع للاحتجاز أو الاعتقال الإداري في الطعن في شرعية اعتقاله، بأقل تأخير ممكن

في ما يتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية، تنص اتفاقية جنيف الرابعة، في المادة 43 المنطبقة على احتجاز الأشخاص في أراضي طرف من أطراف النزاع، على أن أي شخص محمي يتم احتجازه أو تحديد إقامته «له الحق في إعادة النظر في القرار المتخذ بشأنه في أقرب وقت بواسطة محكمة أو لجنة إدارية مختصة تنشئها الدولة الحاجزة لهذا الغرض». وبموجب المادة 78 من الاتفاقية نفسها، المنطبقة على احتجاز الأشخاص في الأراضي المحتلة، يجب أن تتخذ القرارات المتعلقة بالإقامة الجبرية أو الاحتجاز «..طبقا لإجراءات قانونية تحددها دولة الاحتلال وفقا لأحكام هذه الاتفاقية. وتكفل هذه الإجراءات حق الأشخاص المعنيين في الاستئناف. ويبت بشأن هذا الاستئناف في أقرب وقت ممكن». رغم أن الاتفاقية لا تتحدث بشكل محدد عن هذه الأعمال بوصفها اعتراضات ضد شرعية الاحتجاز، إلا أنها كذلك في جوهرها. وهدف «إعادة النظر» أو «الاستئناف» هو تمكين الجهة المختصة من تحديد ما إذا كان الشخص حرم من حريته لأسباب صحيحة أم لا، وإصدار أمر بإطلاق سراحه إن لم يكن الأمر كذلك. ويجب ألا تكون السلطة التي حرمت الشخص بدايةً من حريته هي الجهة المكلفة نفسها بمراجعة الاستئناف إذا أُريد للحق في التظلم أن يكون فعالا. وتعد السمات المميزة للجهة التي تقوم بمراجعة الاستئناف ووجود ضمانات إجرائية أخرى (مذكورة في ما بعد) هي العنصر الحاسم في هذا الشأن.

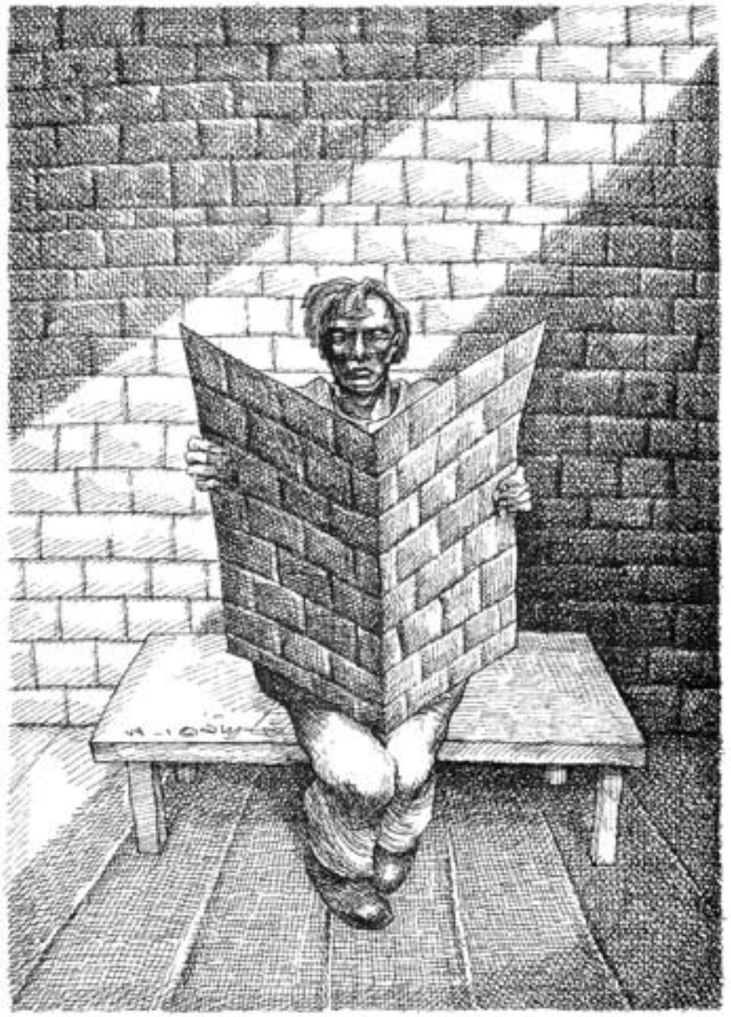

توكا نيستاني

يعد حق الشخص في الطعن في شرعية احتجازه في النزاعات المسلحة غير الدولية وغيرها من حالات العنف عنصرا أساسيا من عناصر حق الأشخاص في الحرية بموجب قانون حقوق الإنسان. رغم جواز عدم التقيد بالحق في الحرية في حالات الطوارئ، فإن قانون حقوق الإنسان غير الملزم والفقه القانوني الخاص به رسخا وجوب احترام الحق في الطعن في شرعية الاحتجاز أمام جهة قضائية في جميع الظروف. ولا يجوز على وجه الخصوص الانتقاص من هذا الحق عندما يعمل الطعن في شرعية الاحتجاز على تحقيق أمور من بينها حماية الحقوق التي لا تمس، كالحق في الحياة أو الحق في الحرية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة.

يمكن بناء على المصادر المذكورة أعلاه استنتاج أن النظر في شرعية الاحتجاز أو الاعتقال الإداري خلال فترة قصيرة إجراء يستوجبه كل من القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

النظر في شرعية الاحتجاز أو الاعتقال الإداري من قبل جهة مستقلة ومحايدة

تنص المادة 43 من اتفاقية جنيف الرابعة على أن تكون «محكمة أو لجنة إدارية مختصة» مسؤولة عن إعادة النظر في القرار المتخذ بشأن احتجاز أحد المدنيين في المناطق التابعة لطرف في النزاع. كما تنص المادة 78 من الاتفاقية نفسها المنطبقة على الأراضي المحتلة على أنه يجب إصدار القرار الخاص بالاحتجاز طبقا «لإجراءات قانونية» تحددها دولة الاحتلال وفقا لأحكام الاتفاقية. وتضيف هذه المادة وجوب إعادة النظر بصفة دورية بواسطة «جهاز مختص» تشكله دولة الاحتلال. ورغم الاختلاف بين ما تنص عليه المادة 43 «محكمة أو لجنة إدارية مختصة» والمادة 78 «إجراءات قانونية»، يوضح شرح المادة الأخيرة أن دولة الاحتلال «يجب أن تراعي أحكام المادة 43» وأن الأمر يرجع لدولة الاحتلال في «أن تعهد إما إلى «محكمة» أو «مجلس» للنظر في الاستئناف».

وكما يوضح الشرح، فالحرية التي تتمتع بها الدولة في الاختيار ما بين «محكمة أو مجلس إداري» كما تنص عليه المادة 43 (والمادة 78 بالقياس) تتيح «مرونة كافية للأخذ في الاعتبار الاستخدام في مختلف الدول». ويضيف الشرح أنه «**عندما يكون القرار إداريا، يجب ألا يصدر عن مسؤول واحد، بل عن مجلس إداري تتوفر فيه الضمانات اللازمة من الاستقلال وعدم التحيز**». ويجوز افتراض أنه من المرجح ●●●

مراعاة الإشراف القضائي على الاحتجاز لمتطلبات الاستقلال وعدم التحيز. لذلك من المتفق عليه أن الإشراف القضائي مفضل عن المجلس الإداري، وينبغي ترتيبه بقدر الإمكان. وعلى أقل تقدير يجب على الجهة القائمة بالمراجعة، كما يقول الشرح، أن تتشكل وتعمل بطريقة تسمح لها بأن تكون مستقلة وغير متحيزة. ومن بين عناصر الاستقلال المطلوب لهذه الجهة أن يكون لديها سلطة إصدار قرارات نهائية بالاحتجاز أو إطلاق السراح.

رغم سماح اتفاقية جنيف الرابعة للدول بالاختيار بين اللجوء إلى محكمة أو إلى مجلس إداري في النزاعات المسلحة الدولية، إلا أن قانون وفقه حقوق الإنسان الذي يسري على حالات النزاعات المسلحة غير الدولية وغيرها من حالات العنف يتطلب بشكل مطلق نظر الطعون في شرعية الاحتجاز أو الاعتقال الإداري من قبل محكمة. وبموجب العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، يحق لأي شخص محروم من حريته أن «**يرفع دعوى أمام محكمة، حتى يمكن لها أن تقرر دون إبطاء مدى شرعية اعتقاله وأن تأمر بإطلاق سراحه إذا كان الاعتقال غير قانوني**».

كما تم التأكيد آنفا، فرغم جواز عدم التقيد بالحق في الحرية في حالات الطوارئ، كالنزاع المسلح غير الدولي، فإن قانون حقوق الإنسان غير الملزم وفقهه رسخا أن الحق في الطعن في شرعية الاعتقال أمام جهة قضائية يجب الحفاظ عليه في جميع الأحوال. ولا يجوز على وجه الخصوص الانتقاص منه عندما يؤدي الطعن في شرعية الاعتقال إلى حماية الحقوق التي لا تمس، كالحق في الحياة أو الحق في الحرية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية وغير الإنسانية والمهينة.

ينبغي التأكيد مجددا على أن سبب الطعن في شرعية الاحتجاز أو الاعتقال الإداري هو وضع حد للحرمان من الحرية إن لم يكن له مبرر. ويعني ذلك أنه يجب إخطار المحتجز دونما إبطاء بأي قرار يصدر بعد نظر الاستئناف، وإطلاق سراحه فورا إذا أُيدت الدعوى. على الرغم من أن وجوب الإسراع بنقل المعلومات والإفراج لم يُذكرا صراحةً في القانون الإنساني أو قانون حقوق الإنسان، فإن أي حرمان من الحرية دون سند قانوني يعد انتهاكا للمبدأ القانوني العام الذي يحظر الاحتجاز التعسفي. فإذا ظل شخص محتجزا أو معتقلا إداريا رغم صدور أمر نهائي بالإفراج عنه، نكون بصدد حالة واضحة من حالات الاعتقال التعسفي.

السماح للمحتجز أو المعتقل إداريا بالحصول على المساعدة القانونية

لا يوجد سواء في المعاهدات الإنسانية أو معاهدات حقوق الإنسان نص صريح بشأن الحق في المساعدة القانونية للمحتجزين أو المعتقلين إداريا (وهو حق مكفول للأشخاص الموجهة إليهم تهم جنائية).

وجدير بالذكر أن المساعدة القانونية للمحتجزين في النزاعات المسلحة الدولية ليست محظورة. ويذكر شرح المادة 43 من الاتفاقية الرابعة في الواقع أن «الإجراء المنصوص عليه في الاتفاقية يمثل حدا أدنى»، وأنه «لذلك، يكون من قبيل الميزة إذا تمكنت الدول الأطراف في الاتفاقية من تقديم ضمانات أفضل». ويمكن القول إن الحق في المساعدة القانونية اليوم ليس مجرد «ميزة»، بل كفالة إجرائية أساسية.

يقدم كل من قانون حقوق الإنسان غير الملزم والفقه القانوني لمواثيق حقوق الإنسان معايير كثيرة تملأ الثغرات في قانون المعاهدات المطبق في النزاعات المسلحة غير الدولية وغيرها من حالات العنف. ولذلك يعد الحق في المساعدة القانونية الفعالة عنصرا رئيسيا من عناصر الحق في الحرية. وتنص مواثيق القانون غير الملزم ذات الصلة على حق الأشخاص المحتجزين في الحصول على المشورة القانونية بغض النظر عن شكل الاحتجاز. كما تشتمل على أحكام تتعلق بأشكال الاتصال بالمحامي.

ويجوز عند الاقتضاء عمل ترتيبات أمنية معقولة كطلب شهادة أمنية تتعلق بالمستشار القانوني للشخص المحتجز أو المعتقل إداريا.

للمحتجز أو المعتقل إداريا الحق في النظر بشكل دوري في شرعية استمرار احتجازه

يعد النظر بشكل دوري في الاعتقال الإداري إذا تأكد قرار الاعتقال الأول بعد «إعادة النظر» (حسب المادة 43)، أو «الاستئناف» (حسب المادة 78) عنصرا رئيسيا في الإجراءات التي تنص عليها اتفاقية جنيف الرابعة. وتحدد المادة 43 وجوب إعادة النظر «على الأقل مرتين في العام»، في حين تنص المادة 78 على أن إعادة النظر هذه يجب أن تُجرى «كل ستة شهور إذا أمكن».

تمثال نحته من الخشب سجين أوغندي عام 1985، وأهداه إلى طبيب من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. [من مقتنيات متحف اتحاد جمعيات الهلال والصليب الأحمر، جنيف]

وهدف إعادة النظر الدورية هذه هو التأكد مما إذا كان المعتقل لا يزال يمثل تهديدا على أمن الدولة الحاجزة، وإصدار أمر بالإفراج عنه إن لم يعد يشكل مثل هذا التهديد. ويجب سريان جميع الضمانات المكفولة عند إعادة النظر الأولي على إعادة النظر الدورية أيضا، مما يعني أن تكون إعادة النظر فعالة، وأن تجريها هيئة مستقلة وغير متحيزة.

لا يوجد تحديد بمدى دورية إعادة النظر بالنسبة للأشخاص المحتجزين في النزاعات المسلحة غير الدولية، أو غيرها من حالات العنف، إذ إن قانون حقوق الإنسان لا يضع حدودا على تواتر الطعون التي يجوز تقديمها من الشخص المحتجز أو المعتقل إداريا في شرعية احتجازه (عريضة الإحضار والتحقيق). ويُنظَّم الاحتجاز أو الاعتقال الإداري عمليا من قبل القانون الوطني للدولة المنخرطة في النزاع المسلح غير الدولي أو غيره من حالات العنف، مما يعني أن قدرة الشخص على الطعن في شرعية احتجازه أو اعتقاله إداريا ستنظمها

معايير هذا القانون.

وإذا لم ينص القانون الوطني ذو الصلة على حكم كهذا، فمن المفترض إجراء مراجعات كل ستة شهور على الأقل بشأن الاحتجاز أو الاعتقال الإداري، مثلما هو الحال مع القواعد المنطبقة في النزاعات المسلحة الدولية.

تمكين الشخص المحتجز أو المعتقل إداريا وممثله القانوني من حضور الدعوى شخصيا

ينبغي، كقاعدة عامة، أن يتمكن المحتجز أو المعتقل إداريا ومستشاره القانوني من حضور إعادة النظر الأولي في شرعية الاحتجاز، وكذلك جلسات إعادة النظر الدورية، حتى يمكنه عرض موقف المحتجز أو المعتقل إداريا والاعتراض على الادعاءات الموجهة ضده. ويمكن، إذا لزم الأمر، عمل ترتيبات معقولة للحفاظ على سرية المعلومات، مثل طلب شهادة أمنية للممثل القانوني للمحتجز أو المعتقل إداريا.

رغم أن المعاهدات الإنسانية ومعاهدات حقوق الإنسان لم تذكر صراحةً حق المحتجز أو المعتقل إداريا وممثله القانوني في حضور الدعوى المتعلقة بالمحتجز أو المعتقل إداريا، إلا أنه لوحظ عمليا أن غيابهما يؤدي في معظم الحالات إلى جلسات لا تحصل فيها حالاتهم على الاهتمام الكافي. ونظرا لأن هذه الدعاوى تسفر عن قرارات بشأن استمرار الاحتجاز أو الاعتقال الإداري، فمن المفترض أن يُسمح للمحتجز وممثله القانوني بحضور الدعوى. وإذا كانت المحكمة تتحدث لغة لا يستطيعان فهمها، يلزم توفير مترجم لهما.

السماح للمحتجز أو المعتقل إداريا بالاتصال بأفراد عائلته – أي مراسلتهم واستقبال زياراتهم

يعد الحفاظ على الحياة الأسرية والعلاقات بين الأسرة من الأهداف الرئيسية للقانون الدولي الإنساني، ويمكن القول إنه يمثل أحد العناصر التي يتضمنها الالتزام الأشمل بمعاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم في كل من النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية معاملة إنسانية. وتنتمي هذه الضمانة، والضمانتان المذكورتان في ما يلي مباشرة، إلى الضمانات التي تهدف إلى كفالة ظروف ومعاملة ملائمة في الاحتجاز، وهذا ليس موضوع هذا المقال. ولكنها وردت هنا لأهميتها في تمكين تنفيذ الضمانات الإجرائية الأخرى التي يتناولها المقال.

تشتمل اتفاقية جنيف الرابعة على أحكام تسهل الاتصال بين المحتجزين وأسرهم وهي كثيرة ولا يتسع المجال لتكرارها هنا. وجملة القول، إن الافتراض العام هو وجوب السماح بالاتصالات الأسرية – أي المراسلات والزيارات – في إطار زمني معقول في جميع الأوقات ماعدا حالات استثنائية جدا. ولا يجوز بأي حال من الأحوال جعل اتصال المحتجز بأسرته مرهونا بمدى «تعاونه» مع السلطات الحاجزة أو استخدامه كحافز أو ثواب لأي سلوك آخر.

ويشتمل البروتوكول الإضافي الثاني أيضا على أحكام القصد منها الحفاظ على الصلات العائلية، كما يرمي عدد كبير من معايير حقوق الإنسان غير المتضمنة في معاهدات إلى الهدف نفسه.

حق المحتجز أو المعتقل إداريا في الرعاية الطبية التي تقتضيها حالته

يعد الحق في الرعاية الصحية عنصرا من عناصر الالتزام الأساسي بمعاملة جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية. ويعمل توفير الرعاية الطبية، إلى جانب عوامل أخرى، على الحيلولة دون إساءة المعاملة، وأيضا دحض قبول أي دليل ضد شخص تم الحصول عليه عن طريق التعذيب أو غيره من صور إساءة المعاملة الأخرى. وهي مذكورة في هذا الصدد لأن تمتع الشخص بالصحة هو بلا شك شرط لقدرته على المطالبة بمعظم الحقوق الإجرائية المحددة في هذا المقال.

وتنص القاعدة العامة المذكورة في المادة (81) من اتفاقية جنيف الرابعة على أن «**تلتزم أطراف النزاع التي تعتقل أشخاصا محميين بإعالتهم مجانا، وكذلك بتوفير الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية**». وتتضمن المادتان 91 و92 مزيدا من القواعد الأكثر تحديدا عن قواعد النظافة والرعاية الطبية.

في النزاعات المسلحة غير الدولية، تنص المادة 5 (1) (ب) من البروتوكول الإضافي الثاني على أن يزود المحتجزون «..**بالطعام والشراب بالقدر ذاته الذي يزود به السكان المدنيون المحليون وتؤمن لهم كافة الضمانات الصحية والطبية والوقاية ضد قسوة المناخ وأخطار النزاع المسلح**». كما تشمل مواثيق حقوق الإنسان غير التعاهدية ذات الصلة أحكاما تتعلق بتلقي الكشف الطبي على يد طبيب والحصول على الرعاية الطبية (مجموعة المبادئ، المبدآن 24 و26).

ولابد من التشديد على أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال ربط الحصول على الرعاية الطبية التي ربما تتطلبها حالة الشخص بمدى "تعاونه" مع السلطات الحاجزة، أو استغلالها كشكل من أشكال الحوافز أو الثواب أو غير ذلك من السلوك.

السماح للمحتجز أو المعتقل إداريا بتقديم مذكرات تتعلق بالمعاملة التي يلقاها وأحوال احتجازه

ينص كل من القانون الدولي الإنساني (المادة 101 من اتفاقية جنيف الرابعة) وقانون حقوق الإنسان غير الملزم على حق المحتجزين أو الأشخاص المعتقلين إداريا في تقديم مذكرات إلى السلطة القائمة بالاحتجاز بشأن المعاملة التي يلقونها وأحوال احتجازهم. وتهدف هذه الضمانة إلى تمكين السلطات الحاجزة من منع ووقف الانتهاكات التي ربما تقع ضد القانون. وهكذا تكون السلطات ملتزمة بوضع إجراء يسمح بتقديم المذكرات والنظر في العرائض والشكاوى بسرعة وفاعلية. ويجب ألا تؤثر هذه المذكرات بأي شكل على مقدم الطلب.

الوصول إلى الأشخاص المحتجزين أو المعتقلين إداريا

تنص اتفاقية جنيف الرابعة (المادة 143) على السماح بوصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الأشخاص المحتجزين في النزاعات المسلحة الدولية، كما تضع الاتفاقية الشروط والإجراءات التي تحكم زيارات اللجنة الدولية، وترسي واجبات الدولة الحاجزة في السماح بهذه الزيارات واحترام الشروط والإجراءات المذكورة.

أما في النزاعات المسلحة غير الدولية وغيرها من حالات العنف، فيمكن للجنة الدولية تقديم خدماتها وإبرام اتفاقات مع السلطة القائمة على الاحتجاز بشأن زيارة الأشخاص المحرومين من حريتهم لأسباب أمنية، وغيرهم من المحتجزين. وهناك اعتراف واسع النطاق بحق اللجنة الدولية في زيارة المحتجزين في هذه الحالات.

وبوصفها منظمة إنسانية مستقلة ومحايدة وغير متحيزة، تسعى اللجنة الدولية من خلال زيارة الأشخاص المحرومين من حريتهم إلى ضمان تلقيهم معاملة إنسانية في جميع الأحوال واحترام حقوقهم الأساسية. وهي بذلك معنية بشكل رئيسي بأحوال احتجازهم والمعاملة التي يلقونها، بما فيها احترام الضمانات الإجرائية الأساسية في جميع مراحل الاحتجاز.

وتنص بعض معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية على زيارة هؤلاء الأشخاص في مواقعهم من خلال آليات للزيارة يجري إنشاؤها بموجب هذه المعاهدات. وهناك بالمثل عدد من الآليات غير التعاهدية أُنشئت تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يمكن لها إجراء زيارات لأماكن الاحتجاز ●

مفقودون في الحرب : ماذا جرى للوطن ؟

د. ناصر السامرائي*

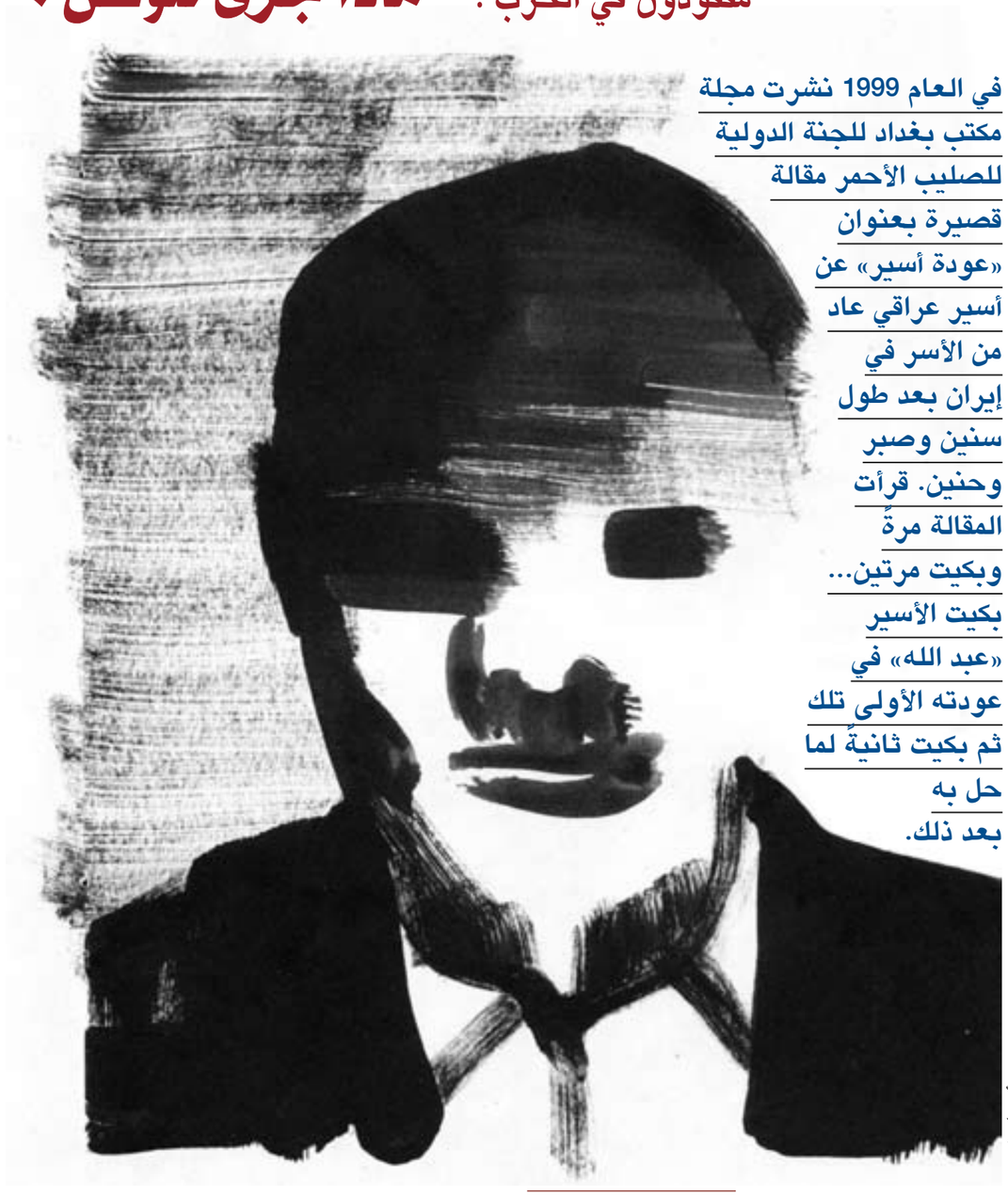

جورج أبو لوز

في العام 1999 نشرت مجلة مكتب بغداد للجنة الدولية للصليب الأحمر مقالة قصيرة بعنوان «عودة أسير» عن أسير عراقي عاد من الأسر في إيران بعد طول سنين وصبر وحنين. قرأت المقالة مرةً وبكيت مرتين... بكيت الأسير «عبد الله» في عودته الأولى تلك ثم بكيت ثانيةً لما حل به بعد ذلك.

عاش عبدالله نهاية القرن العشرين وهو يعب بلهفة وشوق النظرات لولده الرجل اليافع، ووالدته التي لا تريده أن يغيب عن ناظريها أبدًا، وزوجته التي خطت الدموع والحسرات على وجنتيها ما تعجز عن إخفائه المساحيق والابتسامات الحائرة. احتفى به الجيران والأحبة وأحاطوه بالدفء والمودة، وبالكثير من الإعجاب تندروا حول ذلك القادم المبعوث من غياهب الزمن.

حاول أن يتعرف على شباب الحي ورجاله الذين عرفهم أطفالًا وأن يستذكر كهولها الذين رحلوا مع أبيه إلى الدار الآخرة. بعد أسابيع من الذهول والتأمل أدرك أن لابد من توديع الماضي وإيداع القرن الذابل المنصرم كل العذابات والجراح والسعي لإكمال الطريق من أجل ولده والمستقبل.

حرص على أن يستجمع القوى لتعويض ما فات وأن يزرع الأمل في حياة أهله ومحبيه بأن القادم مشرق وواعد وأن لابد للحصار الظالم الطويل من أن ينجلي كما انجلت سنوات الأسر المريرة.

أهدته زوجته الصابرة طفلةً حلوةً أسماها «**أمل**» وأرادها أن تكون عنوانًا للمستقبل الذي يرنو إليه في تخرج ولده من الجامعة ومن ثم تزويجه ورؤية أحفاده.. يا له من حلم جميل.

أصابته حرب العام 2003 بالصدمة المروعة التي أعادته إلى مربع السؤال عن الوطن وحمايته، ذلك السؤال الذي دفع ثمنه مئات الألوف من شباب العراق موتًا وإعاقة وأسرا مريرا، وما رافق ذلك من اللوعة والحسرة التي تجرعها عموم العراقيين من الآباء والأمهات والإخوة والزوجات، وارتسمت أمامه لهفة أولئك الذين مازالوا يترقبون الأخبار عن عشرات الآلاف من «المفقودين» منذ ربع قرن تقريبًا في ذلك الحيز المجهول مابين الحياة والموت.

اطمأن لكونه ليس وحيدًا في الصدمة وفي هذا السؤال والاستغراق، وأن الهم مشترك مع الجيران والأصحاب وهم يتحاورون جالسين على رصيف الشارع في مساءات الاحتلال المظلمة الثقيلة بالخوف وهموم المعيشة.

بعد تخرجه نال الابن وظيفة مصور في إحدى وسائل الإعلام المهتمة بأحوال العراق وأهله، كان الأب متوجسًا خائفًا وهو ينصح ولده بالحيطة والانتباه والاهتمام والإخلاص في جوانب المهنة فحسب، والابتعاد عن مواقع الاحتقان والصراع الأهوج الذي يشحن الأجواء وينذر بالسوء والشر.

لم تمض سوى أشهر معدودة حتى قتل الابن بطريقة مفجعة وصار شهيدًا في بلد لا يحفظ للشهداء تعريفًا.

أدخلت الصدمة والمأساة العائلة في دوامة عميقة من الحزن والأسى والحيرة المقرونة بالإحساس بالعجز وانعدام الحيلة، واستيقظ في قلبه ذلك الترويع والهلع الذي لازمه في الأسر.. وذات صباح وصلت الطائفية المقيتة باب الدار من خلال مظروف بائس احتوى رسالة تهديد شريرة بترك الدار والنزوح إلى حيث تسكن الطائفة الأخرى.

رأى أن لابد في الأمر من التباس بسيط أو سوء تصرف سيرفضه الجيران وأهل الحي حتمًا، هل يعقل أن يهدد بالطائفة بعد أن قاتل وأسر تسعة عشر عامًا دفاعًا عن الوطن من دون أن يسأل أو يقيم وزنًا لاعتبارات هذي الطائفة أو تلك ؟ استنكر أهل الحي ذلك واستهجنوه، ثم استخفوا بالفاعلين وحمقهم، وطمأنوه إلى أنهم سيسعون إلى كشف الفاعلين والاقتصاص منهم.

استيقظ الحي ذات صباح على كلمات تهديد خطت على الجدار الخارجي للدار مرفقة برسالة مماثلة تحوي رصاصة وتهديدًا بخطف الطفلة «**أمل**». صعق الأب وجنت الأم التي أقسمت ألا تبيت في الدار ليلةً أخرى بعد ما سمعته من الجارات عن العذابات والأهوال التي تتداولها الألسن عن الاختطاف وما يؤول إليه من مرارة وألم.

غادرت العائلة العراق إلى إحدى دول الجوار، ودع بغداد الحبيبة والدمع لم يفارق عينيه طوال الطريق. طوال سنتين من الغربة لم تغب عن باله صورة النخلات في حديقة داره ولم يفارقه الحنين إلى عبق الصباح ودفء المساء الذي يلف بغداد ويجعل منها دواء للنفوس التي تجرعت الآلام والمرارات سنين طويلة.. أحس بأن الزمن قد توقف وأن الهواء ثقيل لا يملأ الرئتين.. صار يشكو من أعراض مرضية وآلام صعب على الأطباء اكتشافها وعلاجها ولم يكن من دواء لما يعانيه سوى أن يعود للعراق.. جاءت بوادر التحسن النسبي في الأمن وتوالي الأنباء عن العائدين إلى ديارهم لتوقظ فيه الرغبة في قتل الغربة.

لم تشاهده العائلة بمثل هذا النشاط والاندفاع منذ زمن بعيد وهو يهيئ عدة السفر ويقفز بين الأمتعة يرتبها في الحافلة التي عادت بهم الأدراج.

توجه وزوجته مبكرين في الصباح التالي إلى حيهم وسط نظرات الجيران المستترة خلف الجدران، وراح يحث الخطى إلى داره التي بدت من بعيد ساكنةً لم تتغير.. طافت عيناه الدامعتان بالنخلات الذابلة والأشجار المصفرة اليابسة.على رصيف الدار ركنت سيارتان لم يتعرف عليهما.. حالما وصل إلى الباب أدرك أن الدار مأهولة.. توقف قليلًا ونظر إلى زوجته التي بدت شاحبة في تلك اللحظة، وما أن طرق الباب حتى رأى رجلين يفتحانه بتوثب وعدوانية يسألانه: «**من أنت؟ وماذا تريد؟**» استجمع ما لديه من قوة وعرفهم بنفسه.. ساد الصمت قليلًا ثم دعاه أحدهما للدخول إلى المنزل. دخل المنزل بعينين باحثتين مملوءتين باللهفة والحنين.. تتبعها خطاه المرتبكة فيما التصقت لتحتمي به زوجته واجمةً وهي تبكي بصمت.

تدارك نفسه واستنهض خزين الصبر من سنوات الأسر وهو يجلس في طارمة الحديقة على أثاث متهاو تشبه إحداها قطعة من أثاثهم طليت بلون فاقع رخيص. بادروه وهو مستغرق في الشجيرات التي زرعها ولده وقد صارت جرداء تنازع الموت: «**نحن مرحلون من دارنا لأسباب طائفية، قتلوا اثنين من أبنائنا ورحلونا حفاةً في ليلة مظلمة، خيرونا بين الموت أو الرحيل ناجين بأنفسنا فاخترنا الحياة. آوانا أولاد الحلال في هذه الدار التي وجدناها منهوبةً ومشرعة الأبواب، ليس لدينا سوى هذا الأثاث البسيط الذي اشتريناه من بائع الأثاث المستعمل، سنغادر عائدين إلى بيتنا فقط بعد أن يتركه مغتصبوه**». لم تتمالك زوجته نفسها وأفلت منها السؤال: «**ولكن ما ذنبنا نحن في ذلك؟ ولم لا نستطيع الرجوع إلى بيتنا؟**».

جاء الجواب سريعًا وحاسمًا من إحدى النساء: «**وما ذنبنا نحن أيضًا؟ توجهي بسؤالك هذا لأبناء طائفتك الذين احتلوا بيتنا بعد أن قتلوا أبنائي!! وساد صمت ثم تبعه بكاء وأنين من الطرفين**».

غادر **عبدالله** المنزل كسير القلب، عاجزا عن الإجابة والتفكير... تلقاه جاره القريب ليرحب به ويصحبه إلى داره المجاورة وهو يحاول تهدئته بالقول: «**بسيطة... لا تقلق.. كل شيء سيجد طريقه للحل إن شاء الله**».

كان مستغرقًا وهو يشرب قدح الماء عندما شدته زوجته من يده وهمست في أذنه..«**انظر هذا تليفزيون دارنا.. انظر لتلك الآنية وذلك الكرسي**....جالت عيناه فيها وفي أشياء أخرى...أدرك سريعًا حجم المأساة.

غادر الحي كسيرًا وهائمًا مطأطئ الرأس يجر الخطى.. غادرته اللهفة والحرارة التي طالما ملأت قلبه وفكره سنين طويلة، وحل محلها فضاء خاوٍ ملؤه السكون وأسئلة قصيرة تجلده وتعذبه: «**ما الذي حصل؟ ولماذا؟**» أسئلة حار فيها بمرارة وهو يتمتم الذي حل بالوطن والمواطن ●

(*) بعثة اللجنة الدولية في العراق

أبصوت الزغاريد وطأت أقدامك أرض الوطن؟

لا.. فأمك لم تكن هناك لاستقبالك على الحدود بسبب ألم في ركبتيها. ألأن الوطن استقبلك بثراه الطيب فانكببت تقبل عنقه وتشم رائحته الزكيه وتغسل غبار الانتظار عنه بدموعك الساخنة وتتطهر بترابه من رحلتك الطويلة. كم من الأعوام مرت دون أن تتطهر بتراب الوطن وتغتسل بمياه الأنهار المتفجرة من جبال الشمال والمنسابة لاحتضان بحر الجنوب؟ كم من الأعوام مرت دون أن تلامس وجهك الرياح المتزحلقة على سعف النخيل؟

أهلًا بك في منزلك يا أخي.. لقد حلمنا طويلًا بيوم عودتك وخططنا كثيرا لطريقة استقبالك ولكن يبدو أننا لم نكن ننتظرك أنت! كنا ننتظر من ودعناه آخر مرة مرتديا الزى العسكري حاملًا السلاح وذاهبًا بهيبة الأبطال إلى جبهات القتال. كانت ابتسامته مشرقة وعيناه براقتين وقامته منتصبة، وكنا نضطر إلى رفع رؤوسنا إلى الأعلى لنرى وجهه. يبدو أننا نسينا أنك أنت أيضًا تكبر. نحن بالكاد نعرفك يا أخي.. أين بريق النهار في عينيك؟ وأين عتمة الليل في شعرك؟ أهو غبار الوطن قد غطى رأسك أم هو غبار الزمن قد محا ملامحك؟

اعذر انذهالنا يا أخي.. فما كان يجب أن ننسى.. ما كان يجب أن ننسى أن الجدران تحبس الأنفاس والسقوف تحني الأكتاف والظلمة تمحو بريق الإبصار. فشجرة التوت الكبيرة التي كانت تميز المنزل والتي تبرق ذكراها في ذهنك وتبحث عنها بعينيك قد شاخت واضطر فلاح لقطعها، ستة عشر موسمًا أكلنا من ثمرها قبل أن نقطعها قبل ثلاث سنوات، لا داعي لاستغرابك يا أخي فهذا هو الشيء الوحيد الذي تغير في المنزل، وربما الطلاء كذلك. فقد كنا كل عام نطلي واجهة المنزل لان الأمطار تمحو الطلاء القديم كل عام.

تسعة عشر عاما طلينا واجهة المنزل ولذا أصبح من الصعب التعرف عليه.. إنه مجرد الطلاء الذي يتغير كل عام.

ادخل يا أخي، لماذا الاستغراب؟ هذه أمي.. اعذرها فهي لم تعد قادرة على الترحيب بك كما كانت تودعك حين تعود إلى الجبهة، فقد شاخت هي أيضًا، قل نظرها وانحنى ظهرها، من طول وقوفها عند الباب ترقب عودتك، كل يوم وكل عام، تسعة عشر عاما، تترقب عودتك، وزهرة الأمل التي كانت تسقيها بالدموع كل يوم لتهديك إياها يوم تعود ليست موجودة، فقد كانت تورق وتزهر كل عام، تسع عشرة مرة أورقت وأزهرت، ثم ماتت جذورها بعد أن جفت دموع أمي.

لماذا الاستغراب يا أخي؟ فهذا بيتك فهل تشعر فيه بالغربة؟ هل تبحث عن ذلك البيت الذي فيه ذاكرتك؟ إنه هو.... لم يتغير فيه شيء، أم أنك تبحث عن مكانه في داخلك؟ تشعر أن بيتك ليس هذا بل إنك غادرته أمسًا وتركت إخوتك فيه. من هنا نظرة الحزن هذه!

لا داعي لاستغرابك يا أخي، فهذا هو امتدادك، مرآة شبابك وأمل مستقبلك، ابنك، واليوم عيد ميلاده، كل عام نحتفل بعيد ميلاده ونذكرك، تسع عشرة مرة احتفلنا بميلاده وذكرناك، ما بالك لا تنطق بكلمة فهل نسيت الكلمات؟ أم نسيت الكلام؟ هل تغيرت ملامح كل شيء لهذا الحد؟ يبدو أن ملامح الأشياء تغيرت مثل ملامحك العميقة المشققة، وهذين الرافدين النقيين وقد تفجرا من عينيك بعد سنين وقد شقا سبيليهما على وجنتيك المتربتين كأنهما نهران في صحراء، من أين ينبعان؟ من قلبك؟! وأين سيصبان وهما يجريان بسرعة وحرارة؟ في قلبك؟! دعنا يا أخي نمزجهما بروافد عيوننا ونرفد بحر الأشواق بنقاء دموعنا لتسقي الأرض الهرمة التي ظلت عطشى تسعة عشر صيفًا ولتته الدموع في الرمال الصفراء وتندثر في قلب الأرض عساها تتفجر يومًا من الأيام ينبوع حياة يستقي منه سائر يبغي إكمال الطريق ●

عودة الأسير

لوحة حفر مباشر للفنان **مروان قصاب باشي** (سوريا/ألمانيا)

عشرون عامًا على انتهاء الحرب بين إيران والعراق:

آلاف المحاربين لا يزالون مجهولي المصير

وقعت حكومتا إيران والعراق واللجنة الدولية، في 16 أكتوبر /تشرين الأول، مذكرة تفاهم تمثل خطوة مهمة نحو تخفيف العبء الثقيل الذي تنوء تحته عشرات الآلاف من العائلات العراقية والإيرانية الثكلى. وتضع هذه الوثيقة إطار عمل واضحا لجمع المعلومات وتقاسمها بين البلدين وتسليم الرفات البشرية. وسوف يضطلع خبراء من كلا البلدين بهذه المهام بدعمٍ من اللجنة الدولية.

خلّفت الحرب الإيرانية–العراقية بين عامي 1980 و1988 إرثًا صعبًا لعشرات الآلاف من العائلات التي لا تزال تنتظر الحصول على أخبار عن أحبائها المفقودين، وفي صفوفهم أعداد كبيرة من المحاربين الذين اختفوا أثناء القتال وأشخاص كانوا في السابق أسرى حرب ولا يزال مصيرهم مجهولًا.

وخلال الحرب التي دامت ثمانية أعوام، زار مندوبو اللجنة الدولية وسجلوا 40 ألف أسير حرب إيراني وأكثر من 67 ألف أسير حرب عراقي. وتمت، في وقت لاحق، إعادة العديد من هؤلاء الأسرى طوعيًا إلى بلادهم، بدعم من اللجنة الدولية. كما أكدت اللجنة الدوليةُ مكان تواجد أسرى آخرين بعد إطلاق سراحهم. غير أنّ عشرات الآلاف من أفراد القوات المسلحة العراقية والإيرانية، من بينهم بعض أسرى الحرب، لا يزالون مجهولي المصير حتى اليوم. وإنّ سجلات شاملة بأسماء أولئك المفقودين بسبب الحرب– من المحاربين والمدنيين– غير موجودة بكل بساطة.

غيضٌ من فيض

لا يمثل أسرى الحرب المفقودين أثناء القتال إلا نسبة مئوية صغيرة من مئات الآلاف من الذين فُقدوا خلال الحرب الإيرانية–العراقية وفي النزاعات المتتالية التي شهدها العراق خلال العقود الماضية.

ولا يزال عدد لا يحصى من العائلات في كلا البلدين يسعى إلى الحصول على أية معلومات تكشف عن مصير أقربائها– من خلال القيام بجولات في المستشفيات ومخافر الشرطة ومستودعات الجثث ومعاهد الطب العدلي والمنظمات الإنسانية. ونظرًا إلى انعدام الأمن السائد في العراق، فإنّ هذه الجهود غالبًا ما تنطوي على مخاطر جمة.

إنّ النساء اللواتي فقدن أزواجهنّ أو إخوانهنّ أو آباءهنّ يكافحن في حياتهنّ اليومية، لاسيما إذا كنّ قد فقدن المعيل الرئيسي لهنّ ولا يعرفن ما إذا كنّ سيستطعن تجاوز محنتهنّ أو كيف السبيل إلى ذلك.

ويتذكر أحد مندوبي اللجنة الدولية الذي ساعد في عملية التسليم قائلًا: «**عندما أعيدت الرفات البشرية من العراق إلى إيران عام 2003، اجتمعت أمهات وأخوات الجنود الإيرانيين المفقودين في مدينة «غازري شرين» الحدودية حاملات صور أحبائهنّ، ويحدوهنّ الأمل بأن يكونوا من بينهم**».

ويروي **حسين** قصة والديه اللذين انتظرا أحمد وهو جندي عراقي حتى آخر يوم من حياتهما ويقول: «**كانت أمي تنتظر في الشارع كل موكب يحمل العائدين من إيران. وفي أحد الأيام، طلبت مني أمي أن أكتب اسم أخي على لافتة ورقية كبيرة حتى يتسنى لأحمد رؤيتها فورًا من داخل الحافلة، عندما تكون أمي واقفة على الرصيف. وعندما كانت تدرك أنّ أحمد ليس على متن الحافلة، كانت تزور جميع العائدين الذين يمكن أن تلجأ إليهم للاستفسار عنه. لكنّ أخي لم يعد قط. توفي أبي من كثرة الأسى واحتفظت أمي باللافتة بالقرب من سريرها حتى آخر رمق من حياتها**».

مهمة معقدة

قامت اللجنة الدولية، منذ نهاية الحرب، بدعم كلتا الحكومتين في محاولتهما لتحديد مصير جميع الأشخاص الذين لا يزالون مفقودين.

وتقول السيدة «**جميلة حمامي**»، وهي مندوبة في اللجنة الدولية مسؤولة عن ملف الأشخاص المفقودين بالنسبة إلى العراق: «**باتت مسألة المفقودين اليوم معقدة للغاية، فهناك الكثير من الصعوبات التي نواجهها، ومنها عدد المفقودين المرتفع والظروف الأمنية الحرجة التي لا تسمح بالمتابعة اللازمة في الميدان**».

إنّ وزارة حقوق الإنسان في العراق هي المسؤولة عن متابعة حالات جميع الأشخاص المفقودين جراء مختلف النزاعات التي حدثت خلال العقود المنصرمة. وحسب مصادر عراقية حكومية، يتراوح عدد الأشخاص المفقودين منذ الحرب العراقية–الإيرانية بين 357 ألفا ومليون شخص.

وقد تسنى، بفضل جهود الوزارة واللجنة الدولية، التأكد من مكان وجود أكثر من 200 أسير حرب عراقي منذ عام 2003. وقد عاد بعضهم إلى العراق وطلبوا من اللجنة الدولية أو من الوزارة شهادات احتجاز من أجل تسهيل المطالبة بالتعويض أو بالحصول على معاشات.

وفي يونيو/ حزيران 2008، وقعت اللجنة الدولية مذكرة تفاهم مع الحكومة العراقية من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تحديد مصير الأشخاص الذين سبق لمندوبي اللجنة الدولية أن سجلوهم كأسرى حرب عراقيين أو إيرانيين، والذين لا يزالون مجهولي المصير.

كما تم توقيع وثيقة مماثلة مع الحكومة الإيرانية في فبراير/ شباط 2004 واضعة الأساس لنهج مشترك لهذه المسألة.

وتعمل منظمات عديدة في إيران بالتوازي ●●●

تعدّ «معالم» صغيرة و«عناوين» كبيرة

أحد گودرزياني*

على نواحٍ مختلفة من الموضوع، وتقوم اللجنة المَعنية بأسرى الحرب والمفقودين التابعة لهيئة أركان الجيش المشتركة بتنسيق الجهود التي تبذلها هذه المنظمات. وفي حين تتلقى جمعية الهلال الأحمر الإيراني أساسًا من العائلات طلبات البحث عن المفقودين، تقوم الجمعية المعنية بشؤون الشهداء والمحاربين القدماء بتوفير الخدمات والمساعدة من جهة، وتقوم لجنة البحث عن المفقودين واستعادتهم، بمساعدة منظمات أخرى، بالتعرف على هوية الرفات البشرية من جهة أخرى.

آمال متجددة

قد تفضّل عائلات كثيرة الحصول على تأكيد من أنّ أي قريب مفقود هو في عداد الموتى بدلًا من البقاء في جهل تام عما آل إليه هذا الشخص. وتقول «**أشواق**»، وهي امرأة عراقية فقدت شقيقها: «**أظنّ أنه من الأسهل رؤية جثمان شخص يجري البحث عنه. لقد بحثنا في كل مكان. ولا أعرف ماذا يمكننا أن نفعل سوى أن ننتظر**».

لا تزال معاناة عائلات المفقودين في العراق وإيران على حد سواء تزداد حدة حتى بعد مرور ثلاثة عقود. وتقول «**أم بسام**» التي لا يزال ابنها في عداد المفقودين منذ عام 1985: «**غادر ابني المنزل منذ ثلاثة وعشرين عامًا. لقد انتظرته طويلًا وسوف أستمر في الانتظار. بالنسبة لي، لا يزال في التاسعة عشرة من عمره**».

لابد للوثيقة التي وقعها كلٌّ من العراق وإيران واللجنة الدولية في 16 أكتوبر/ تشرين الأول أن تجدد آمال العائلات على إيجاد حل سريع لمعرفة ماذا حلّ بأحبائها.

وتقول السيدة «**بياتريس ميجيفان–روغو**»، رئيسة قسم العمليات للشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «**لن نتوقف عن متابعة الموضوع إلى أن تكشف كل عائلة عن مصير ذويها. ومعظم العائلات من الجانبين في انتظار منذ سنوات، ولن نألوَ جهدًا في تأييد حقها في معرفة ما ألمَّ بأحبائها**» ●

(*) صحافي إيراني

المفقودون الإيرانيون

تعدّ حرب الثماني سنوات التي اندلعت بين العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية، واحدة من الحروب الطويلة في العالم.

وبناءً على تقديرات المسؤولين الإيرانيين، فإن الخسائر التي سببتها هذه الحرب على إيران بلغت نحو ألف مليار دولار، ولكن الأوساط الدولية أكدت في تقديراتها أن حجم الخسائر التي مني بها الشعب الإيراني جراء تلك الحرب، بلغت نحو مائة مليار دولار.

ربما من الصعب إجراء تقييم شامل عن الخسائر الإنسانية والمعنوية، وتقديم إحصاءات موثقة عن أعداد الشهداء والجرحى والمعاقين والأسرى والمفقودين في الحرب العراقية ـ الإيرانية، ولكن السؤال الأبرز هو: هل تبعات ونتائج هذه الحرب تقتصر في لوائح الأرقام والإحصاءات؟

للإجابة على هذا السؤال الحيوي، ينبغي القول إن كل واحد من هذه الأرقام يمثل عائلة تأثرت بتداعيات تلك الحرب، وهكذا تزداد الأرقام. وقد تم إعداد ملفات خاصة لكل واحد من هؤلاء الشهداء والجرحى والمعاقين والأسرى، وتم تحديد مصيرهم باستثاء المفقودين منهم.

ورغم أن خبراء رسميين في الحكومة الإيرانية، بعد نقاشات معمقة ومستفيضة في السنوات الأخيرة، توصلوا إلى استنتاج مفاده بأنه يجب اعتبار المفقودين في حرب الثماني سنوات، في عداد الشهداء بحسب القوانين المرعية في البلاد، إلا أن عائلات هؤلاء المفقودين رفضوا هذه الفكرة، ولايزالون يعلقون الأمل على مواصلة البحث لكشف أي أثر ملموس عن مصير أبنائهم المقاتلين أو المواطنين المفقودين في المناطق التي شهدت أعمالا حربية.

إن عائلات المفقودين، يساورهم الأمل بالكشف عن مصير أبنائهم، وهم ينظرون بحساسية بالغة إلى مختلف الأخبار والصور والأفلام والوثائق وأبسط الدلائل التي قد تمكنهم من معرفة مصير ذويهم. وعندما لا يحصلون على شيء ملموس، يصابون بالإحباط وتذهب آمالهم أدراج الرياح.

في الآونة الأخيرة ازداد الحديث حول جهود كشف مصير المفقودين بين أسر المفقودين وأصدقائها، كما جرت متابعات ميدانية لهذه القضية. وتشير التقارير والرسائل التي نشرت على الإنترنت، إلى أن كثيرا من هذه العائلات قامت بزيارة المناطق الحدودية بين إيران والعراق، والتي كانت في السابق مسرحًا لأنواع العمليات الحربية، كما التقت بعدد من الأشخاص الذين كانوا يعتبرون يومًا في عداد المفقودين، بينما كانوا في الحقيقة قد وقعوا في الأسر. ومن خلال متابعة قضيتهم مع اللجنة الإيرانية لكشف مصير الأسرى والمفقودين، تبين أن جميع هذه العائلات تنتظر بقلق وبفارغ الصبر إجابات على تساؤلاتها بصورة نهائية عن أحبائهم المفقودين.

وتثق عائلات المفقودين الإيرانيين بالمؤسسات الرسمية في البلاد وبصلاتها مع المنظمات الدولية، ولهذا السبب كان هناك عدد ضئيل من العائلات أجرى اتصالات فردية أو جماعية مع الجهات الدولية المعنية للدفاع عن حقوق المفقودين.

تعتبر لجنة الأسرى والمفقودين التابعة لقيادة أركان القوات المسلحة الإيرانية، الجهة الوحيدة التي قدمت حتى الآن معلومات وافية عن مصير المفقودين في الحرب العراقية–الإيرانية.

وكتب رئيس لجنة الأسرى والمفقودين العقيد **عبد الله نجفي** في مذكراته التي نشرها في العام الماضي مايلي: «**فُقدت في جبهات القتال في سنوات الحرب الأولى، أعداد كبيرة من المقاتلين. وقررت الجهات الإيرانية المعنية، اعتبار هؤلاء في عداد المفقودين حتى يتم الكشف عن مصيرهم إذا ما استشهدوا أو أسروا بأيدي القوات العراقية. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد المفقودين لغاية العام 1983 بلغ نحو 18 ألف شخص. وبسبب عدم وجود لجان حكومية لمتابعة مصير المفقودين في حينه، فقد بادرت بعض العائلات إلى الاتصال بعدد من المنظمات الأهلية وعلى رأسها جمعية الهلال الأحمر الإيراني التي كانت أول مؤسسة تأخذ على عاتقها مسؤولية الاهتمام بمتابعة شؤون الأسرى والمفقودين. وعلى ضوء تلك الاتصالات التي أجرتها مئات العائلات، بادرت جمعية الهلال الأحمر إلى تأسيس غرفة عمليات بالتعاون مع فروعها المتعددة في كافة المحافظات للكشف عن مصير المقاتلين المفقودين. وفي أعقاب الإعلان عن تشكيل هذه الغرفة، قامت أسر وعائلات المفقودين بزيارة مراكز الهلال الأحمر من أجل تشكيل ملفات عن أبنائها المفقودين، لمتابعة مصيرهم من خلال المنظمات الدولية المعنية، التي قامت بدورها بمتابعة الموضوع من خلال الاتصال بالحكومة العراقية. وحتى نهاية الحرب تم إعداد نحو 32 ملفا عن المفقودين**».

ويضيف العقيد **نجفي**، أنه بالإضافة إلى جمعية الهلال الأحمر، تم في العام 1983 تشكيل لجان متابعة في وزارة الخارجية ومؤسسة الشهداء والجيش والحرس الثوري ومؤسسات حكومية أخرى لمتابعة الكشف عن مصير المفقودين في الحرب العراقية الإيرانية. وفي الثامن عشر من شهر مهر من العام 1362 الموافق التاسع من أكتوبر/تشرين الأول 1983، تم تأسيس «لجنة الأسرى والمفقودين» بإشراف جمعية الهلال الأحمر الإيرانية.

وبعد فترة قصيرة تم تغيير اسم تلك اللجنة، لتصبح «لجنة دعم الأسرى والمفقودين الإيرانيين»، ومنذ العام 1987 واصلت اللجنة مهامها تحت إشراف مجلس الدفاع الأعلى. وتركزت تلك المهام على تجميع المعلومات لتحديد مصير المفقودين ليتبين ما إذا كانوا في عداد الشهداء ليجري العمل على إعادة رفاتهم إلى وطنهم. أو ربما كانوا في عداد الأسرى ولم يتم تسجيل أسمائهم. لذلك ينبغي السعي إلى بذل كافة الجهود لإعداد ملفات بشأنهم لتسهيل عودتهم إلى وطنهم.

ففي أعقاب أكبر عمليات تحرير الأسرى التي جرت في صيف العام 1990، تم تشكيل لجنة ثلاثية مشتركة، ضمت ممثلين عن إيران والعراق برعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث باشرت هذه اللجنة نشاطاتها سنة 1991 لمتابعة الكشف عن مصير الأسرى والمفقودين ورفات الشهداء.

تجدر الإشارة إلى أن أحد بنود الاتفاق الموقع بين ممثلي اللجنة الثلاثية يقضي بتجميع كافة المعلومات عن المفقودين في سبيل تحديد مصيرهم. وعلى ضوء ذلك الاتفاق والمعلومات التي تم إعدادها، جرت عملية تبادل أخرى لأعداد كبيرة من رفات المقاتلين والأسرى بين الجانبين. وفي العام 1994 تم تعيين العقيد **نجفي** رئيسًا للجنة الأسرى والمفقودين في قيادة أركان القوات المسلحة الإيرانية. وفي أعقاب هذا التعيين أعلنت الجهات الرسمية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في نفس السنة أن عدد المفقودين خلال الحرب المفروضة على إيران والتي استمرت طيلة ثماني سنوات بلغ أكثر من 30 ألف شخص.

وشكلت تلك المعلومات والمعطيات محورًا لإجراء مباحثات جديدة بين إيران والعراق برعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أسفرت عن عمليات تبادل جديدة، ولكنها توقفت في أعقاب غزو العراق. ومنذ ذلك الوقت لم تردنا أخبار سارة عن مصير الأسرى والمفقودين الإيرانيين من العراق، بينما تشير التقارير عن كشف العشرات من المقابر الجماعية في مناطق متعددة من العراق.

وحول هذا الموضوع أشار العقيد **نجفي** في مذكراته: «**إن أعدادا كبيرة من أسر المفقودين التي كانت تنظر بقلق بالغ إلى تطورات الأوضاع في العراق، طالبت الجهات المعنية بالإسراع في الكشف عن مصير أحبائها. ولتحقيق هذه الغاية بادرت لجنة دعم الأسرى والمفقودين، بالتعاون مع عدد من المؤسسات الحكومية ولاسيما «مؤسسة الشهيد»، إلى إعداد لوائح موثقة ومعتمدة عن المفقودين، تعتمد عليها كافة المؤسسات الحكومية والأهلية ذات الصلة، للعمل على كشف مصير جميع المفقودين في مدة أقصاها نهاية عام 2003. وبعد مباحثات مضنية ودراسات ميدانية توصلت الجهات العليا في النظام إلى قناعة تامة بأن جميع المفقودين باتوا في عداد الشهداء، ولاتوجد أية دلائل تشير إلى أنهم لا يزالون أحياء أو يقبعون في الأسر. وعلى ضوء هذه القناعة أصدرت «لجنة دعم الأسرى**

تترك الحروب، مهما قصر أو طال أمدها، كثيرا من المآسي والتداعيات السلبية على المجتمعات البشرية في كافة المجالات. وأكثر وأبرز ما تخلفها الحروب هو الدمار والموت والمعاناة بين بني البشر. وفي حين أن الأبنية والأماكن المُدمَّرة، يعاد إعمارها وبناؤها.. فإن الجروح والمآسي الانسانية التي تخلفها الحروب، فتبقى حاضرة في ذاكرة الإنسان مهما طال الزمن.

●●●

والمفقودين» في يناير/ كانون الثاني من العام 2004 كتابًا رسميًا إلى «مؤسسة الشهيد»، اعتبرت فيه جميع المفقودين في عداد الشهداء. وألحق بهذا الكتاب ملف ضخم يحتوي على معلومات موثقة عن تواريخ استشهادهم، تم جمعها من مصادر متعددة. وبشأن أعداد أخرى من المفقودين الذين لم نملك معلومات دقيقة عن تاريخ وفاتهم، أبلغنا «مؤسسة الشهيد» بأن اليوم التاسع من شهر آذار لسنة 1382 (بحسب الرزنامة الإيرانية) الموافق للتاسع والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2003 هو تاريخ وفاتهم، ولإدراج تلك المعلومات في ملفاتهم. وأيضًا أبلغناهم بأننا في حال توفر معطيات جديدة من شأنها أن تساعد على تحديد تاريخ استشهاد هؤلاء المفقودين، فسوف نعيد النظر في تحديد زمن استشهادهم. وتقديرًا لتضحياتهم تقرر دعوة عائلات المفقودين إلى اقامة مراسم تأبينية لأبنائهم، ونتيجة كل هذه الجهود تم إغلاق ملف المفقودين الإيرانيين بالكامل».

وفي صيف العام 2002 اجتمع العقيد **نجفي** مع أسر المفقودين في إحدى المحافظات وكشف لهم بأن «**المعطيات النهائية تشير إلى أن نحو عشرة آلاف مواطن من مختلف القوات الإيرانية قد فقدوا أثناء النزاع بين إيران والعراق وأن أسماءهم مدونة في سجلات اللجنة الدولية للصليب الأحمر**».

وفي أواخر فصل الربيع من العام الحالي أكد رئيس بعثة اللجنة الدولية في العراق، خوان **بيدرو شيرير**، في حديث مع إحدى وكالات الأنباء الإيرانية، «**إن اللجنة الدولية لاتزال تواصل مساعيها لمعالجة ملفات المفقودين وأسرى النزاعات بين العراق وإيران، وبين العراق والكويت**».

وأضاف شيرير قائلًا: «**بشأن الأسرى والمفقودين في الحرب العراقية ـ الإيرانية، فإن اللجنة الدولية تواصل جهودها لكشف مصير هؤلاء**».

إلى ذلك، وقعّت اللجنة الدولية في الآونة الأخيرة اتفاقًا مع الحكومة العراقية، لوضع أسس مبدئية للبدء بتعاون مشترك لإنهاء مسألة الأسرى والمفقودين في الحرب العراقية– الإيرانية...

وأعلنت إيران يوم الحادي عشر من شهر محرم الحرام من كل عام «يومًا وطنيًا لتكريم الأسرى والمفقودين». وتأتي هذه التسمية تيمنًا بيوم الحادي عشر من محرم من سنة 61 للهجرة، وهو اليوم الذي تم فيه أسر **آل بيت الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب** بعد واقعة عاشوراء الشهيرة على أرض كربلاء.

بالإضافة إلى تلك الأعداد الهائلة من المفقودين في الحرب العراقية– الإيرانية، هناك أربعة ديبلوماسيين إيرانيين لايزالون في عداد المفقودين منذ الحرب الأهلية اللبنانية، حيث تتواصل جهود عائلاتهم بالتعاون مع المنظمات المحلية والدولية لكشف مصيرهم. وقد تم أسرهم في صيف العام 1982 على الطريق الساحلي بين بيروت وطرابلس.

في الختام ينبغي التأكيد بأن «المصير» هو عامل مشترك وحيوي يوحد كافة المجتمعات الإنسانية نحو السلم والعيش بكرامة. ويجب على الإنسان الذي لازال على قيد الحياة، أن يفكر ويعمل بنجاح في سبيل ترسيخ القيم والمثل الإنسانية السامية، وإن الأشخاص الذين رحلوا عن هذه الدنيا، ولاسيما آلاف المفقودين جراء النزاعات والحروب، باتوا يشكلون معالم صغيرة، ولكن بعناوين كبيرة في هذه الحياة. إن هؤلاء الأشخاص الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل حياة أفضل، تركوا لنا ذكريات حماسية عن مراحل الدفاع عن القيم الإنسانية وستبقى ذكرياتهم خالدة ولازلنا نعتبرهم أعضاء في المجتمع والتاريخ الإنساني، ولن تمحى ذكرياتهم من ذاكرتنا... ●

بعد مرور 17 عاما على تحرير الكويت على أيدي قوات التحالف، لا تزال الآلية التي وضعتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعد نهاية النزاع من أجل العثور على الأشخاص المفقودين تواصل عملها مما يعد في حد ذاته نجاحا. فكيف أنشئت هذه الآلية؟ وما هي النتائج التي جرى الحصول عليها إلى يومنا هذا؟ يلقي هذا المقال الضوء على مدى صمود الدول المشاركة وعزمها على مواصلة الجهود المبذولة من أجل السماح لأسر المفقودين بوضع نهاية لهذا الفاصل المؤلم من حياتهم.

دور اللجنة الدولية لصالح مفقودي غزو الكويت وحرب الخليج

جان–ميشيل مونو*

تستند هذه العملية في مجملها والمعروفة حتى يومنا هذا باسم «اللجنة الثلاثية» و«اللجنة الفنية الفرعية» المنبثقة منها إلى اتفاقيات جنيف التي تطالب، بموجب المادة 118 من اتفاقية جنيف الثالثة (الإفراج عن أسرى الحرب وإعادتهم إلى أوطانهم) والمادة 134 من اتفاقية جنيف الرابعة (تأمين عودة المعتقلين إلى أوطانهم) والمادة 137 من اتفاقية جنيف الرابعة (نقل المعلومات المتعلقة بالأشخاص المحميين إلى الدولة التي يكون الأشخاص المذكورون من رعاياها) بأن يجري إعداد قائمة بأسماء جميع أسرى الحرب والمدنيين المحتجزين والأشخاص المحميين بوجه عام وإعادتهم إلى أوطانهم الأصلية أو إلى الدولة التي كانوا يقيمون في أراضيها وذلك بعد انتهاء الأعمال العدائية الفعلية. وعلى جميع الأطراف نقل كافة المعلومات الخاصة بالأشخاص المدنيين والعسكريين التابعين للطرف المعادي والذين لقوا مصرعهم أثناء النزاع. وفي الوقت نفسه، يتعين على الأطراف إعداد قائمة بالمفقودين ومطابقتها بالمعلومات الواردة من الطرف المعادي.

بهذه الطريقة، أعدت القوائم الخاصة بمئات الكويتيين الذين أوقفوا أو نقلوا إلى العراق إبان الاحتلال ولم يعودوا إلى ديارهم بعد انتهاء العمليات العدائية، بالإضافة أيضا إلى قوائم الجنود العراقيين الذين لقوا مصرعهم سواء أثناء تحرير الكويت أو في الأسر، وكذلك قوائم الجنود المفقودين من جانب قوات التحالف وعددهم أقل بكثير.

لقد جرى الكشف عن الغالبية العظمى من حالات الاختفاء التي وقعت بين صفوف جنود التحالف (في ما عدا حالة واحدة لأحد طياري القوات الجوية الأمريكية التي ما زالت عالقة) بينما تحتوي قوائم المفقودين من العراق والكويت على مئات الأسماء.

وبعد مرور حوالي أسبوع على نهاية العمليات العدائية ونتيجة لمساعي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عقدت الأطراف أول اجتماع لها في الرياض في يوم 7 مارس/آذار1991 والذي أدى إلى توقيع «اتفاق الرياض» في 12 أبريل/نيسان 1991 والمعروف بـ «خطة عمل مصممة للتأكد من أماكن أو مصير المفقودين العسكريين والمدنيين».

وهكذا نشأت اللجنة الثلاثية المؤلفة من دول التحالف (المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة) والعراق والكويت وترأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفتها وسيطا محايدا.

وقررت حكومة الكويت في 5 مايو/أيار تشكيل لجنة وطنية لمعالجة المسائل المتعلقة بأسرى الحرب والمفقودين والتي بدأت بأداء وظائفها بشكل كامل في 15 أغسطس/آب 1992. وشيئا فشيئا أنشأت الكويت قاعدة بيانات للحامض النووي الخاص بجميع حالات المفقودين المدرجة مما يسمح بالتعرف على هوية أصحاب الرفات البشرية حتى يومنا هذا.

طرق العمل

نظرا للأوضاع السياسية في العراق في الفترة من 1991 إلى 2002، لم يكن هناك بد من تسييس اجتماعات اللجنة الثلاثية بشكل كبير بالرغم من محاولات اللجنة الدولية إبراز الجانب الإنساني الذي أنشئت من أجله اللجنة. وعقدت هذه الاجتماعات في مقر اللجنة الدولية في جنيف.

ومنذ العام 1994، ظهرت الحاجة إلى نظام أقل تعقيدا وأكثر بعدا عن السياسة. وخلال جلستها التي عقدت في بداية شهر ديسمبر/كانون الأول 1994، أنشأت اللجنة الثلاثية لجنة فنية فرعية يعهد إليها بالعمل على الملفات الخاصة بالحالات الفردية في جو أكثر هدوءا وتحت رئاسة اللجنة الدولية أيضا. وانتقلت اللجنة الفنية الفرعية إلى الحدود الكويتية– العراقية بعد عقد عدة اجتماعات في جنيف.

وعلى الرغم من أن الأوضاع السياسية لم تسمح بتحقيق تقدم كبير، فإن الأوضاع الأمنية على الأراضي العراقية كانت أكثر ملاءمة وجرى التوصل لحل بعض الحالات خلال هذه الفترة.

إلا أن حرب العام 2003 قد غيرت الأوضاع تغييرا جذريا.

وبينما جرى للمرة الأولى عقد اجتماع ●●●

REUTERS

(*) Jean-Michel Monod المندوب الإقليمي للّجنة الدولية في بلدان مجلس التعاون الخليجي

للجنة الفنية الفرعية في يونيو/حزيران 2003 في مقر بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بغداد وشعر المشاركون فيها ببداية مرحلة جديدة من العمل في الميدان أكثر ملاءمة، إلا أن هذه الفترة لم تدم طويلا بالرغم من أنها سمحت باستخراج أعداد كبيرة من الجثث التي نقلت إلى الكويت للتعرف على أصحابها.

ومما لا شك فيه أن الأوضاع الأمنية غير المستقرة السائدة في العراق قد حالت دون العمل بشكل منتظم في أماكن محددة من المحتمل احتواؤها على العديد من الجثث.

وفي الكويت تعرض عمل اللجنة الفنية الفرعية إلى الإبطاء بسبب صعوبة العثور على شهود عيان عايشوا هذه الحقبة وتسمح شهادتهم بتحديد أماكن الكويتيين الذين قتلوا أثناء الاحتلال أو الجنود العراقيين الذين لقوا حتفهم أثناء عملية التحرير.

ونأمل أن تتحسن الأوضاع الأمنية في العراق وأن تكون هناك مساحة جديدة لمواصلة التقدم. فمنذ العام 2006، عقدت جميع اجتماعات اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية الفرعية في الكويت.

وفي تلك الأثناء يستمر العمل حتى وإن كان تواجد اللجنة الدولية بصفتها وسيطا محايدا قد بات أقل أهمية مقارنة بالدور الذي قامت به في الفترة بين 1991 و2002 نظرا لتحسن العلاقات بين الأطراف بشكل جذري. إلا أنه لا يزال أساسيا للحفاظ على تجانس المجموعة وضمان مواصلة الجهود على المدى البعيد.

فئات أخرى من المفقودين

أسفر غزو الكويت عن ظهور فئتين من المفقودين لا يغطيهما عمل اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية الفرعية المنبثقة منها وهما: الأجانب المقيمون في الكويت أثناء الاحتلال والذين فقدوا هناك وأيضا الأجانب الآخرون الذين اختفوا خلال الأيام أو الأسابيع التي تلت عملية التحرير مباشرة.

وكانت اللجنة الدولية قد طالبت السلطات الكويتية، في ما يخص الفئة الأولى، بإنشاء قاعدة بيانات للحامض النووي لكي يتسنى مقارنة البيانات المدرجة فيها مع بيانات الحامض النووي الخاص بأصحاب الرفات البشرية الذين جرى دفنهم في الكويت ولم تتطابق بياناتهم مع البيانات الخاصة بالكويتيين المفقودين. ولا يزال هذا الطلب موضع دراسة. ومن الممكن أن يكون قد جرى نقل بعض هؤلاء الأشخاص إلى العراق أثناء الغزو حيث لقوا حتفهم. ولم تتدخل السلطات العراقية في هذه المسألة بعد.

أما في ما يتعلق بالفئة الثانية (المفقودين بعد التحرير)، فنحن نصل مع الأسف إلى أصعب نقطة في الملف. فترات الفوضى التي تعقب أي تغيير جذري في النظام تفتح الباب بشكل شبه منتظم للعنف والتعسف حيث تكون هناك فترة قصيرة لا توجد فيها سلطة مسؤولة فعليا عن فرض احترام القانون والنظام. وفي هذه الحالات، لا يمكن إحراز أي تقدم إلا عند الحصول من الأسر على معلومات شديدة الدقة. لقد وصل هذا النوع من المعلومات إلى بعثة اللجنة الدولية خلال السنوات التي أعقبت عملية التحرير إلا أنها لم تسمح بكل أسف بكشف غموض أي حالة من حالات الاختفاء. وقد جرى حاليا تجميد هذا الملف ●

جرى الكشف عن الغالبية العظمى من حالات الاختفاء بين جنود التحالف بينما تحتوي قوائم المفقودين من العراق والكويت على مئات الأسماء.

REUTERS

يشكل الطب الشرعي إحدى أهم الوسائل التي تسمح بتحديد مصير المفقودين خلال النزاعات. فيما يلي حوار مع مستشار لجنة الصليب الأحمر الدولية في الطب الشرعي أندريس باتينو Andres Patino حول أهمية هذا العلم في الكشف عن مصير المفقودين.

يحتاج لموافقة السلطات والعائلات

دور الطب الشرعي في كشف مصير المفقودين

"الإنساني": هلا شرحت لنا ما هو بالضبط عمل الطب الشرعي عامة ودوره في استكشاف مصير الأشخاص المفقودين؟

أندريس باتينو: تؤدي علوم الطب الشرعي دورا رئيسيا في البحث عن المفقودين. فمن خلال عدة تقنيات وأساليب علمية، يمكن للعلم الشرعي أن يحدد بدقة الرفات البشرية وسبب وطريقة وفاة كل حالة. من خلال هذه المعلومات، يمكن للعلوم الشرعية أن تساعد على حل مشكلة غياب المعلومات فيما يتعلق بهوية رفات الموتى، بطريقة عملية، وتساعد الأسر على إيجاد وإعادة أحبائهم الذين فقدوا واعتبروا في عداد القتلى.

ما هي التقنيات التي تستخدمونها؟

يستخدم الطب الشرعي أدوات عدة للإجابة على تلك الأسئلة. وهو يتبع نهجا متعدد التخصصات لمناقشة وحل مشاكل محددة متعلقة بالهوية وجمع الأدلة والمعلومات لشرح سبب الوفاة. ويشمل الطب الشرعي علم الأمراض ، علم الأسنان، وعلم الأنثروبولوجي، وعلم الآثار، وعلم الأشعة، والمقذوفات، وتقنيات مسرح الجريمة، والتصوير الفوتوغرافي، وعلم الأحياء، والجيولوجيا، والكيمياء، والعديد من العلوم الأخرى. فعلى سبيل المثال، يساعد علم الأنثروبولوجيا الشرعي على تحليل الرفات البشرية من خلال دراسة دقيقة للعظام والأسنان؛ ومن خلال ذلك يمكن تحديد ووصف شكل الضحية، وحالتها عندما كانت حية وإذا أمكن – من خلال العظام– معرفة ما حدث لها.

عندما تجدون بقايا بشرية مدفونة منذ مدة طويلة ولم يتبق منها إلا هيكل عظمي أو شظايا عظام، كيف تتمكنون من تحديد هويتها؟

حتى من خلال أشلاء بشرية (عظام أو غيرها) من أجزاء الجسم والأدلة البيولوجية يمكن إجراء دراسة شرعية عليها. وهذه التحليلات أجريت حتى على بقايا بشرية قديمة جدا (آلاف أو ملايين السنين). إذ تؤخذ عينة من الحمض النووي من هذه البقايا ويتم تحليلها ومعالجتها. ومن الممكن أيضا مقارنة العينات العائدة للبقايا مع عينات من الحمض النووي تكون الهيئات الحكومية قد أخذتها من أقرباء المفقودين. وهو ما يتيح إثبات الصلة بين الطرفين.

هل تختلف طريقة عملكم وفقا لظروف العمل؟ وهل هناك فرق بين العمل في مناطق تشهد صراعات وأخرى تنعم بالسلام؟

تحافظ علوم الطب الشرعي على أهميتها في السلم والحرب. فعملنا لا يتوقف وهو علم يستخدم يوميا في القضايا الجنائية، وفي حالات الكوارث وحتى في التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وأي حادث يترك وراءه بقايا بشرية مجهولة الهوية تستفيد من علوم الطب الشرعي. وهذه كانت الحال –على سبيل المثال– في العديد من البلدان حيث وجدت مقابر جماعية، وكذلك عندما حدثت كارثة تسونامي التي ضربت جنوب شرق آسيا قبل سنوات قليلة. وقد كان من المهم جدا العمل بوتيرة سريعة في محاولة للوصول إلى حل لعدد كبير من الحالات مما شكل عبئا ضخما علينا.

ما هي المشاكل الرئيسية التي يمكن أن تواجهكم خلال العمل الميداني ؟

هناك العديد من المشاكل التي تواجهنا في العمل الميداني. وهي تتراوح ما بين مشاكل عملية (النقل والإمداد، والأحوال الجوية)، ومشاكل أمنية (حقول الألغام، قتال قريب، التهديدات)، والعلاقة مع المجتمع (الحصول على إذن من السلطات والأسر، الاختلافات الثقافية والسلوك الديني). إذ ينبغي أن يتكيف عملنا مع جميع هذه الحالات من أجل تحقيق النجاح في مساعدة الأسر.

هل تتدخلون في حالات وجود مفقودين بناء على طلب من الأسر أم من الحكومات؟

في جميع الأوقات، تتطلب أعمال الطب الشرعي موافقة من الأقارب والتقيد بالقوانين المحلية والدولية. في معظم البلدان، تسمح بنية النظام القانوني بعمل الطب الشرعي وتربطه بوجود دعم وثيق من السلطات المحلية. إذ إن أي تجاهل لهذه المبادئ الأساسية يمكن أن يجعل أعمال الطب الشرعي غير قانونية.

فيما يخص المفقودين العراقيين، هل يمكنك أن تعطينا فكرة عن عملكم في العراق وما أنجزتموه حتى الآن؟ ما الذي لا يزال يحتاج القيام به؟

إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعمل على مساعدة الأسر والسلطات المحلية على معرفة مصير المفقودين في العراق. وهي تقدم المشورة والمساعدة التقنية لممارسي الطب الشرعي في العراق لتحسين خدمات الرعاية الطبية والقانونية من أجل تقديم إجابات للأسر حول الأشخاص الذين فقدوا حياتهم على أمل أن نغلق فصلا مؤلما. وقد يكون وجود قبر يمكن زيارته نعمة بالمقارنة مع معاناة من ليس لديه أية معلومات.

الأشخاص المفقودون والضحايا هم من أولويات اللجنة الدولية في جميع أنحاء العالم. ويعتبر العراق حالة صعبة بسبب استمرار النزاع فيه. وقد كان من الصعب جدا على العراق معرفة مصير هذا الكم الهائل من المفقودين خلال السنوات الثلاثين الماضية ●

ICRC

صعدة: مأساة إنسانية ترويها عيون النازحين

تزداد المعاناة الإنسانية كلما تجدد الصراع بين «الشباب المؤمن» والقوات الحكومية اليمنية في محافظة صعدة التي تقع شمال اليمن وتبعد 243 كلم عن العاصمة صنعاء. وقد ساهمت المواجهات الأخيرة في مضاعفة تلك المعاناة. ويعود تاريخ الصراع إلى العام 2004 وقد خلف الكثير من الضحايا بالإضافة إلى نزوح الآلاف من قراهم.

في طريقك إلى صعدة ترى المناظر الخلابة والتنوع الجغرافي الذي تتميز به المحافظة من سهول وجبال ووديان خصبة تكسوها الخضرة فتجذبك إلى الماضي وقصص سمعتها عن اليمن السعيد وحضارته. إذ تعد محافظة صعدة من المحافظات اليمنية الخصبة والمشهورة بزراعة أجود أنواع الفواكه مثل الرمان والتفاح وهي تلامس حدود اليمن مع المملكة العربية السعودية من الشمال.

ولكن كل ذلك يتلاشى حالما تحط قدمك في أول مخيم للنازحين وترى المأساة الإنسانية التي يعانيها من شردهم القتال ودمر بيوتهم وجعلهم يفتقرون إلى أبسط مقومات الحياة. هي مخيمات تؤوي مئات الأسر والتي لجأت إليها لا تحمل معها إلا المآسي والأحزان. يتحدثون عن فقدان أحبائهم وعمّا خلفته المواجهات من خسائر في الأرواح والممتلكات.

وتقرأ في نظرات الأطفال والنساء ما يجول في عقولهم..هم ينظرون إلى كل قادم على أنه آت ليخفف من معاناتهم ويلبي طلباتهم.

يروى الشيخ المسن **محمد عيضة** أحد النازحين كيف وصل هو وأسرته إلى مخيم **«العند»** وما يعانيه. «**لقد دمر القتال منازلنا وأراضينا وفقدنا كل شيء، فتأتينا المساعدات من المنظمات ورجال الخير لتخفف من معاناتنا ولكن من دون تعويضنا عما فقدناه. ونقوم ببيع جزء من المعونات الغذائية لنوفي متطلبات الحياة الأخرى لأطفالنا. فالشتاء آت ونحتاج بطانيات لتقينا من برده**». لكن تقاسيم وجهه والدموع الجامدة في عينيه تبوح بأكثر مما يتحدث إليك به لسانه.

في تلك المخيمات يشد انتباهك رجل فرنسي ذو شعر أبيض وهو يتفحص النظافة الشخصية للأطفال ويتحدث معهم وينظر إليهم بعيون الطبيب الإنسان. هو الدكتور **ريتشارد ساديا** الذي يعمل في البعثة الفرعية للجنة الدولية في صعدة في مجال تقديم المساعدات الطبية.

يقول الدكتور **ساديا**: «**تقدم اللجنة الدولية الإسعافات الأولية والفحص الطبي للنازحين إلى جانب التوعية بالنظافة الشخصية بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر اليمني فرع صعدة**».

ويتحدث الدكتور **ساديا** عن الخدمات التي تقدمها اللجنة الدولية من خلال توزيع الأدوية والإشراف على العيادات الصحية الموجودة في المخيمات وتقديم الاستشارات الطبية بالإضافة إلى تقديم العون الطبي للساكن خارج المخيمات وفي المناطق المتضررة بسبب القتال.

والمتفحص لتلك العيادات يجدها نظيفة وقد زودت بالأدوية والمستلزمات الطبية الأولية لتقديم ما هو متاح لمعاونة المقيمين في تلك المخيمات. يقول الدكتور **ساديا** أنه «**يتم نقل الحالة الحرجة إلى المستشفيات الموجودة في مدينة صعدة لتلقي العلاج على نفقة اللجنة الدولية للصليب الأحمر**».

وتعرب **منى الدولة**، إحدى متطوعات الهلال الأحمر في مخيم السلام، عن شعورها بسعادة وهي تقدم المساعدات الطبية والرعاية الصحية الأولية للنازحين. وتتحدث عن الأمراض المنتشرة بين الأطفال والجهود التي تقوم بها اللجنة الدولية والهلال الأحمر للحد من انتشارها مثل الإسهال وسوء التغذية، وذلك عبر تعزيز التوعية بالنظافة الشخصية وتقديم الأدوية للأطفال المصابين.

أما **عواطف حمدان**، إحدى المتطوعات أيضا في الهلال الأحمر، وابنة محافظة صعدة، فتعبر عن سعادتها وهي تشارك بعملها الإنساني في تخفيف المعاناة التي يواجهها النازحون. «**كنّا نستقبل أكثر من ستين حالة يوميا خلال الأشهر الأولى من استئناف القتال هذا العام، لكن العدد انخفض بعد أن توقفت العمليات القتالية وعاد بعض النازحين إلى قراهم**».

وعندما تطوف في تلك المخيمات ترى الأطفال والنساء يقومون بجمع مياه الشرب من الخزانات التي وفرتها لهم اللجنة الدولية ويديرها الهلال الأحمر فرع صعدة.

يتحدث **أندريس كاسال**، المهندس المدني في اللجنة الدولية عمّا قامت به اللجنة خلال الفترة الماضية من مشاريع مياه وصرف صحي فيقول: «**لقد قمنا بتزويد بعض الآبار بمضخات مياه ومولدات كهرباء للمساعدة في تزويد المدينة بمياه الشرب. وتم تأهيل شبكات المياه في العديد من المناطق المتضررة بسبب القتال وهناك مشاريع أخرى تقوم بها اللجنة في هذا المجال سيتم الانتهاء منها قريبا**».

ويضيف المهندس **كاسال**: «**تقوم اللجنة بتوفير المياه يوميا للنازحين وقد تم إنشاء أكثر من 400 مرحاض لمواكبة احتياجات الصرف الصحي في تلك المخيمات**».

تعمل اللجنة الدولية في صعدة منذ اندلاع القتال في العام 2004 وقد قامت بافتتاح بعثة فرعية لها في المدينة في فبراير/ شباط 2007. يقول **كلاوس شبريرمان** مدير البعثة الفرعية: «**اللجنة تقوم، وبالتعاون مع الهلال الأحمر اليمني بتوفير أكبر قدر من المساعدات للسكان المدنيين المتضررين من النزاع. وتتركز هذه المساعدات على السكان النازحين الذين يعيشون في مخيمات الإيواء حيث تشمل المساعدات الغذائية وغير الغذائية مثل الخيام وأوعية المياه، ومستلزمات المطبخ ولوازم النظافة الشخصية**».

ويضيف **شبريرمان**: «**يقوم فريق تابع للجنة مكون من مهندسي المياه بتوفير الإمدادات الكافية من المياه إلى مخيمات النازحين إلى جانب بناء المراحيض لضمان سلامة الصحة العامة وسلامة البيئة في المخيمات. كما عملت اللجنة على نطاق واسع لتحسين نوعية الخدمات الصحية المتاحة للمدنيين**».

بدوره يتحدث **عبد القادر شويط**، المدير التنفيذي لفرع جمعية الهلال الأحمر بـ صعدة والذي تأسس في العام 2006 فيقول: «**بمساعدة من اللجنة الدولية تم إعداد معسكرات لإيواء الأسر النازحة وتوفير المياه والخيام بالإضافة إلى الخدمات الصحية. وبعد ازدياد الوعي بأهداف ومبادئ الهلال الأحمر ازداد عدد المتطوعين في الفرع إلى 800 يقدمون ويوزعون المعونات الإنسانية في مناطقهم التي يتواجدون فيها**».

مع كل ذلك تشعر أن النازحين بحاجة للكثير والكثير. رغم الهدنة القائمة إلا أن الكثير من النازحين يخشون العودة إلى قراهم بسبب الخوف من تجدد القتال. وعندما تتحدث مع أهالي مدينة صعدة تسمع منهم أماني أن يعود السلام إلى محافظتهم وأن يسود الأمن كل المناطق. يقول **محمد صالح**: «**والله كنا في خير ولكن «الحرب» غيرت حياتنا وأصبحنا نعيش في قلق وأبناؤنا حرموا من الذهاب إلى المدارس بسبب القتال**».

يروي أحد متطوعي الهلال الأحمر مأساة «**أم عبدالله**»، امرأة عجوز فقدت كل أبنائها وبناتها بسبب القتال ولم يبقَ على قيد الحياة سوى بعض أحفادها. ينقل المتطوع عن لسان تلك العجوز: «**فقدت أبنائي عبدالله وسعيد، وصالح وسالم وراشد وفاطمة وأمينة وصفية. فقدت فلذات أكبادي جميعا. لقد انتزعتهم من حضني قذيفة طائشة لا تعرف معنى الأمومة. أفقدتني كل ما كان يستحق أن أعيش من أجله. رأيت أشلاء أبنائي وبناتي متناثرة ومشوهة ففقدت الوعي لأفيق بعدها وأسمع بالمصيبة العظمى التي حلت بي. ولو اجتمعت كل متطلبات السعادة في الدنيا على أن تعيد الفرحة إلى قلبي الجريح لما استطاعت**».

تلك المأساة التي ترويها هذه المرأة هي جزء مما تعانيه النساء أثناء الصراع في مختلف مناطق العالم بالإضافة إلى حرمانها من أبسط حقوقها مثل التعليم وخاصة في ريف اليمن الشاسع. **أم عبدالله** تعيش الآن في أحد مخيمات النازحين هي وبعض أحفادها ونساء أولادها الذين نجوا.

يعتبر الناس في صعدة أن وقف القتال مكّنهم من الاستمرار في الحياة بعد أن حصد أرواح الأبرياء وشرد الآلاف، على أمل أن يعود السلام إلى محافظتهم التي يصفونها بأنها محافظة السلام ●

ICRC

عدنان حزام*

(*) ضابط ميداني في قسم النشر والإعلام في بعثة اللجنة الدولية – اليمن

العنف المسلح وإشكاليات العمل الإنساني في المناطق الحضرية

ماريون هاروف– تافل*

أصيبت موقديشيو وغروزني وكابول وبغداد، في وقت أو في آخر، بالعنف الناجم عن نزاع مسلح. وغالبًا ما تمثل هذه المدن بالنسبة إلى المنظمات الإنسانية أماكن تظهر فيها تحديات خاصة. فهل تمثل مدن أخرى من بلدان تنعم بالسلم وتعد مرتعًا لنمو فوضوي، التربة الخصبة لأشكال جديدة من العنف بين الجماعات المسلحة؟

REUTERS

يعتبر بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية أنه من الخطورة بمكان التحدث عن «العنف الحضري» وعن أقلمة العنف. ويمكن أن يؤدي التركيز على هذا الأمر، على حد قولهم، إلى الرمي بالحالة الأشد مأساوية لسكان الأرياف في غياهب النسيان. فوضع العنف في دائرة المنطق القطاعي يوازي الخضوع للأسلوب الذي يفرضه التعميم الإعلامي المفرط للعنف الحضري. إنه من المخاطرة القيام بتشنيع صورة المدينة، وهي المكان الذي تتمركز فيه كل مخاوف المجتمعات الغربية، والتي تعزو إليها هذه المجتمعات خطورة مبالغا فيها في بعض الأحيان. وأخيرًا، فما الذي نحن بصدد الحديث عنه، على حد قول البعض: أعن العنف ضد المدن (خلال عملية حصار أو محاصرة، على سبيل المثال)؟ أعن العنف في المدن؟ أم عن عنف المدن، أو بالأحرى عن مدن الصفيح التي تنمو بطريقة فوضوية في الوقت الذي تتكاثر فيه الجزر الأمنية التي تحميها شركات خاصة؟ وإنه لمن الممكن فهم هذه التساؤلات.

وبالمقابل، توجد خاصية نوعية تميز العنف النزاعي الحضري بالنسبة إلى العنف النزاعي الريفي. وفضلًا عن ذلك، فإن الاستجابة لاحتياجات الحماية والمساعدة الموجهة لصالح الجهات المتضررة من الأفراد والمجتمعات المحلية المتضررة من العنف المسلح في المدن تطرح مشاكل خاصة، وهو ما سأبذل قصارى جهدي لتوضيحه في الأسطر التالية.

هل بالإمكان فصل العنف المتعلق بنزاع مسلح عن الأشكال الأخرى من العنف في المناطق الحضرية؟

تعد المدن مسرحًا لأشكال متعددة من العنف التي يمكن لها أن تحدث في آن واحد؛ النزاعات المسلحة؛ الصراعات الدائرة بين العصابات من أجل التحكم في إقليم من الأقاليم أو في التجارة غير المشروعة؛ العنف المجتمعي المتفشي داخل المدن المقسمة إلى غيتوهات؛ الجريمة المنظمة؛ أعمال الشغب المرتبطة بالجوع في المناطق الحضرية؛ أو أيضًا ظواهر الغليان عند احتشاد جموع الجماهير والتي من شأنها الإفلات من نطاق السيطرة.

ويتعين أن يضاف إلى هذه الأشكال من العنف الجماعي والمجتمعي مستويات أخرى من العنف وصفتها منظمة الصحة العالمية في تقرير 2002 عن العنف والصحة، ذي الأهمية البالغة، وهي: العنف في العلاقات (في المدرسة، في أماكن العمل)، العنف داخل الأسرة (بين الأزواج)، عنف الفرد.

هل بالإمكان تمييز جميع أشكال العنف هذه؟

لا يمكن القيام بذلك من وجهة النظر التحليلية، ما دام العنف هو نتيجة لديناميكية معقدة بين عوامل فردية وعلائقية ومجتمعية واجتماعية. ولا يمكننا الاكتفاء بالطلب إلى إحدى الجماعات المسلحة بألا تقوم بتجنيد الأطفال وألا تهتم بما يدفع الطفل إلى الالتحاق بها (عندما تكون هذه الجماعة، على سبيل المثال، هي العامل الوحيد للحماية الذي يعتقد أنه متوافر لديه) أو بما يدفع الجماعة إلى تجنيد الأطفال. وقلما يكون هنالك معنى لتقسيم التحليل إلى أجزاء مع عدم التساؤل عن أسباب بعض الممارسات أو عن الأسس التي يقوم عليها السلوك الإنساني.

ومن وجهة النظر التشغيلية، يتعين على المنظمة الإنسانية أن تقوم باستعمال أمثل للموارد المحدودة. وبالنسبة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فهي ترى أنها مكلفة بولاية محددة في إطار القانون الإنساني الدولي الذي يسري في حالات النزاع المسلح. وقد اعترفت لها المجموعة الدولية أيضًا بحق اتخاذ المبادرة في حالات العنف الأقل حدة، بل حتى خارج إطار هذه الحالات إذا كان يمكن لحيادها واستقلاليتها أن ينطويا على شيء من النفع. وعليه، فمن الأولوية بمكان أن تكون الآثار الناجمة عن النزاعات المسلحة أو الأشكال الأخرى من العنف المسلح الجماعي في قلب هذه الأنشطة.

وفي ضوء التطور السوسيولوجي للعنف، يعد الانتماء للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر مؤهلا رئيسيًا تكتسبه اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

(*) Marion Harroff-Tavel مستشارة سياسية لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر

وكثيرًا ما تستجيب الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بمساعدة من اتحاداتها الدولية بالتفاعل تجاه مجموعة واسعة من أعمال العنف (أعمال الشغب داخل ضواحي المدن، المواجهات التي تحدث أثناء المنافسات الرياضية أو السياسية، العنف بين الأزواج، وغيرها). وهي تمتلك، بناءً على ذلك، تجربة ومهارات ليست في حوزة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ويتعين أن يجري استغلال هذا التكامل في الوقت الحاضر على نحو أفضل من ناحية التحليل والممارسة التشغيلية. وحتى يتم تناول المثال المذكور سابقًا مرة أخرى، فما هي الصلة الموجودة بين جعل العنف أمرًا مبتذلًا في العلاقات الإنسانية والاجتماعية (النساء والأطفال الذين يتعرضون للضرب بصورة يومية، العنف في المدرسة، العنف في الشارع، وأثناء التظاهرات الرياضية) وبين سلوك المسلحين أثناء المعارك؟ هل يكون اللجوء لاستعمال السلاح أمرًا طبيعيًا أكثر من غيره عندما يكون الاعتداء الجسدي في أغلب الأحيان هو الأسلوب المتبع في إدارة الخلافات الحاصلة في الحياة اليومية؟ كيف يؤثر نزاع مسلح ما على العنف المنزلي في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع؟ لقد آن الأوان للوصول إلى فهم للعنف وإلى نهج كلي يسمح بالوقاية منه على نحو أفضل أو لجم الزيادة المفرطة فيه على جميع المستويات.

فيم يكون العنف الحضري نوعيًا بالنسبة للمسلحين؟

تمثل المدن بالنسبة للقوات المسلحة تحديًا خاصًا في أرض الواقع، وكمثال على ذلك الأخطار المرتبطة بالمعارك التي تدور رحاها في الشوارع واحتمالات لجوء العدو إلى الاختباء، لا سيما في المناطق «المحررة» من طرفه. وتجعل القيود اللوجيستية والأمنية من الحصول على أي نصر حاسم أمرًا غير ميسور. وتتباين المهارات المطلوبة للقتال بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

وتنطوي المدن بالنسبة للجماعات المسلحة على جاذبية خاصة. فهي تجمّع الثروات التي هي محل طمع البعض. وهي تمثل المكان الرمز للحكم الذي توجد فيه، حينما يكون هو العاصمة، السفارات ووسائط الإعلام الدولية، وبالتالي إمكانية الاتصال بالمجموعة الدولية. وهي تشكل مركز الجذب لوسائل الاتصال والنقل، ومن ثم، فهي النافذة المفتوحة على تجارة السلع –المشروعة وغير المشروعة– والوسيلة المضمونة للتزود بالأسلحة. وأخيرًا، ففي المدن تتمركز المستشفيات والمدارس والإدارات المختلفة، أو بعبارة أخرى إمكانية العيش بصورة أفضل، بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى السلع الاستهلاكية.

وانطلاقًا من المدينة، يمكن لبعض الجماعات المسلحة أن تحافظ على صلاتها ليس مع جهات العصيان في الأرياف فحسب، بل مع الأوساط الإجرامية التي تنفذ أعمالها الدنيئة مقابل أجر يدفع لها. ويسمح الطابع المتستر للمدينة على نحو أسهل بإقامة هذه الصلات أكثر مما تسمح به المناطق الريفية حيث يعرف جميع الناس بعضهم البعض. ويمكن لجماعات مسلحة مدربة منضبطة وتحترم القانون الإنساني أن تعاشر جماعات مسلحة تحولت إلى الجريمة وجماعات إجرامية تسيست وحصلت بالتالي على مصف الاحترام. ويتيح التمازج بين الأهداف والممارسات الفرصة لظهور كيانات هجينة تحافظ أحيانًا على الاتصال في ما بينها، ويبدو أنها تتبادل مع بعضها البعض التدريب على الطرق التكتيكية والتقنية. وحاصل القول، فإن البيئة الحضرية يمكنها أن تشكل نمط الجماعات التي تنشط وتتطور بداخلها. وعليه، فهل للمدينة تأثير على النموذج السلوكي للجماعات المسلحة التي تتعاشر فيها؟ السؤال يبقى مطروحًا.

ويمثل احترام القانون الإنساني عندما يكون هو القصد الذي ينشده المسلحون، من التابعين للدولة أو غير التابعين لها، تحديًا يواجههم جميعًا، وذلك بسبب صعوبة التمييز بين المقاتلين وبين المدنيين وبين الأهداف العسكرية وبين الممتلكات المدنية. وبالتالي، فإن تمركز الأهداف العسكرية في وسط حي سكني بجانب مدرسة أو مكتبة بلدية يزيد من خطر إصابة المدنيين وتعرض مساكنهم للهدم وممتلكاتهم الثقافية للدمار.

كيف يمكن للعنف الناجم عن نزاع مسلح أن يؤثر على سكان مدينة من المدن؟

بالنسبة لسكان المدن، يكون للسلوك المتعلق بالأعمال العدائية في المناطق •••

الحضرية والذي تنتهجه الأطراف المتصارعة آثار خاصة. أولًا، فكثافة تجمع السكان في المناطق الحضرية يفاقم من آثار المواجهات. وبالتالي، ينتج عن الاستعمال المشترك للمدفعية الثقيلة والمدرعات والقنابل اليدوية التي ترمى في الأقبية المكتظة بالسكان آثار مدمرة. ومن ثم، تكون الخطوط الأمامية متحركة داخل المدينة. وتؤدي البنايات المدنية دور الغطاء الذي يحمي المقاتلين الذين ينتقلون من دار إلى دار. ويمكن أن تنتقل السيطرة على شارع من الشوارع من جهة إلى أخرى بصورة مستمرة، ويخلص المصاب إلى أن المستشفى يقع على الطرف الآخر من الجبهة أو يدرك الطفل أن الوصول إلى مدرسته غير ممكن. وأخيرًا، فالمدينة توفر للمسلحين فرصًا يمكن أن تبدو قاتلة بالنسبة إلى السكان: فبإمكانهم سد أو تلغيم منافذ حي من الأحياء أو مراقبة الأشخاص الذين يسلكون سبل العبور التي بقيت مفتوحة أو منع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ووسائط الإعلام من الوصول إلى مسرح المواجهات.

فضلًا عن ذلك، يكون التعايش، بل المعاشرة بين المدنيين والجماعات المسلحة واقعًا يوميًا في مدينة أصابها العنف المسلح. ومن ثم، فالتعرض للأخطار يكون عاليًا، لا سيما خطر التعرض للقتل أو الإصابة بجروح أو الوقوع ضحية للمعاملة السيئة أو للاغتصاب. كما أن بمقدور بعض الجماعات المسلحة ممارسة الضغط على السكان كي يساندوها في صراعها بالمساهمة في تمويلها أو إخفاء المقاتلين والأسلحة أو باستخدامهم كدروع بشرية.

وإمكانيات الاستمرار في العيش في المدينة إمكانيات تختلف عما هي عليه في الأرياف، ولكنها ليست بالضرورة أكثر محدودية. فقد يكون من الصعب على السكان التزود بالمياه والغذاء والطاقة في إحدى المدن، بسبب الندرة أو ارتفاع الأسعار أو اضطراب آليات السوق (في حين يتوفر السكان المتضررون في الأرياف على موارد أكثر وعلى إمكانية أكبر على التحرك بسهولة). وهذا يعني أن القطاع غير الرسمي متطور للغاية في المدينة ويساهم في إعادة توزيع الثروة. وتسمح المهن غير الدائمة المتعلقة بتوفير السلع أو الخدمات والسوق السوداء بحدوث تحويل للمال. هذا بينما قد لا يتمكن المزارع من ضمان البقاء دون مساعدة خلال المرحلة الهزيلة الذي تفصل بين موسمي حصاد. ويمكن لساكن المدينة أن يجد وسائل تتيح له التصرف لضمان البقاء.

وأخيرًا، فقد تكون آليات الدعم المتبادل في المناطق الحضرية أدنى أداءً في مجاهل المدينة، لا سيما بالنسبة للمهاجرين من المشردين أو اللاجئين أو المهجرين، حتى وإن كان هذا التأكيد يحتاج إلى أن يثبت علميًا. وعلاوة على ذلك، فغالبًا ما تكون بعض المجموعات الضعيفة من السكان، كالمسنين الذين يتكفل بهم مجتمعهم المحلي في القرية، معزولة في المدينة. فهم يعتمدون على شبكة من الشبكات الاجتماعية، كالزيارات التي يتلقونها في محال إقامتهم أو في دفع معاشات لهم. وحينما تنهار الأنظمة الإدارية وتفر عائلاتهم (وهو الخيار الذي يرفضون اللجوء إليه في الغالب)، يبقون في انتظار الموت وهم في أشد حالات الفقر.

التحديات التي تعترض الجهات العاملة في المجال الإنساني في مدينة تشهد نزاعًا

يواجه العاملون في المجال الإنساني ثلاثة أصناف من التحديات ضمن هذه السياقات التي تتميز بخطورة كبيرة، وهي: تحديد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية والمساعدة؛ تنفيذ البرامج الموجهة لفائدتهم وتوضيح القانون الإنساني الذي ترتكز عليه هذه الأنشطة.

وليس من السهل تحديد الأشخاص داخل مدينة من المدن من الذين حولهم نزاع مسلح أو حالة أخرى من حالات العنف إلى أناس ضعفاء. ولنأخذ على سبيل المثال حالة المشردين. فبالإمكان أن يكونوا مشتتين في كامل أرجاء المدينة. وقد يحدث أن يغيروا أماكن إقامتهم بطريقة متكررة (بسبب المعارك، تهديم الأكواخ التي يعيشون فيها، الانتماء إلى أقلية أو جماعة معارضة مطاردة من قبل السلطات). وهم لا يقومون دومًا بتسجيل أنفسهم للحصول على المساعدة، لا سيما حينما يجدون الملجأ لدى بعض الأقارب. ويودون أحيانًا التواري داخل مجاهل المدينة لدواع أمنية أو للإفلات من عمليات الإبعاد القسري. وحاصل القول، فإن العثور عليهم وتحديدهم دون تعريضهم للخطر، والاقتصار على تقديم المساعدة لهم – في الوقت الذي يمكن فيه للمهاجرين لأسباب اقتصادية أن يكونوا كذلك في وضع ميؤوس منه دون استفادتهم من أية مساعدة– يطرح مشاكل هي في الوقت نفسه مشاكل عملية وأخلاقية. ويجعل عدم تجانس السكان في المناطق الحضرية عملية استهداف المستفيدين من المساعدة عملية حساسة، مع كل الأخطار التي يمكن أن تطرحها من ناحية المحافظة على النظام خلال توزيع الإغاثة.

وتنفيذ البرامج المعنية بالصحة والصرف الصحي والإمداد بالمياه أو الغذاء عملية معقدة. تتميز الهياكل الأساسية الضرورية لحياة السكان، في المناطق الحضرية (المستشفيات، محطات معالجة المياه) بتعقيدها، وفي بعض الأحيان، يتطلب إصلاح الأضرار التي تسببت فيها المعارك تقنية عالية. ويتعين القيام بهذا الإصلاح بصورة عاجلة، دون الحصول بالضرورة على كل المعلومات المفيدة، مع إدراك أن الأخطاء قد تعرض حياة الآلاف أو عشرات الآلاف من الأشخاص للخطر. وتمثل صعوبة العثور على أخصائيين مستعدين لتشغيل الخدمات والأجهزة التي توفر الإمداد بالسلع الأساسية، بعد القيام بإصلاحها، انشغالًا إضافيًا. وأخيرًا، فليس من السهل إدارة اللوجستيات الضخمة التي يتعين إقامتها لبعض عمليات توزيع الإغاثة.

ويكمن السيناريو المزعج الذي يشغل بال السلطات الصحية في انتشار الأمراض المعدية في المناطق الحضرية. وقد تشجع أزمة من الأزمات الصحية الكبرى كانتشار وباء من الأوبئة الشاملة، بصرف النظر عن تأثيرها على بقاء السكان، احتدام النزاع في المدينة التي تعيش حالة الحرب. ومن المحتمل أن تؤدي إلى وصم جماعات من المرجح أن تصبح كباش فداء. وقد تسمح بمراقبة السكان عن طريق إجراءات الطوارئ التي تفرضها الحالة الصحية. فكيف لا يخشى في مثل هذه الحالات من إلحاق الضرر بحقوق الشخص، وعند الاقتضاء الإضرار بالقانون الدولي الإنساني؟

ما هي الأجوبة والسبل المرتادة للرد على هذه التحديات؟

هنالك أفكار تجري بلورتها داخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإعادة الاعتبار للقانون الإنساني عندما تصيب النزاعات المدن بأضرار، وإيجاد الوسائل الكفيلة بمنع التجنيد الطوعي أو التجنيد القسري للشبان في الجماعات المسلحة وتحسين نوعية برامج المساعدة.

أولًا، لقد شرعت الشعبة القانونية للجنة الدولية للصليب الأحمر في مشاورات الخبراء بشأن موضوع «المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية» في إطار أحد النزاعات المسلحة (أي عندما يكون القانون الدولي الإنساني ساريًا). وينبغي على هذه الدراسة أن توضح الحدود الفاصلة بين المدنيين والمقاتلين وما يمكن اعتباره مشاركة مباشرة لأحد المدنيين في الأعمال العدائية. وهي تقوم أيضًا على العواقب التي تنتظر هذا الأخير نتيجة قيامه بمثل هذه المشاركة. فعلى سبيل المثال، هل يكون فقد الحصانة المستحقة للمدنيين ضد الهجمات لدى مشاركتهم المباشرة في الأعمال العدائية فقدًا مؤقتًا أم دائمًا؟ وستكون النتائج المستخلصة من هذه الدراسة مهمة بالنسبة للقانون الإنساني في المناطق الحضرية حيث، كما سبق أن رأينا، يختلط المدنيون والمقاتلون عن قرب بسبب تركيبة الأماكن وأحيانا بسبب رغبتهم في أن يكون الأمر على هذا المنوال.

وتتخوف اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضًا من العواقب الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة بسبب استخدام الأسلحة التي تنشر الذخائر العنقودية (القذائف الصغيرة) على مساحات واسعة، لا سيما إذا جرى إسقاطها فوق مناطق مأهولة بالسكان، كالمجالات الحضرية مثلًا. وهكذا ساهمت اللجنة في مفاوضات وفي اعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية في مايو / أيار 2008، وهي اتفاق تاريخي يتضمن العديد من المحظورات، ومن بينها حظر استعمال هذه الأسلحة.

وفي المقام التالي، وبغية منع تجنيد الشباب الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة في الجماعات المسلحة، تعمل الوحدة المكلفة بالتعليم والسلوك التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر على تحليل العوامل الفردية والبيئية التي تحرض الأطفال والمراهقين على الالتحاق بمثل هذه الهياكل، سواء أكان ذلك على أساس طوعي أو تحت الإكراه. ويبين هذا البحث بشأن «الأطفال المعرضين للخطر» أن هؤلاء الأطفال، وبعيدًا عن أن يكونوا ضحايا ضعفاء ومستسلمين، هم أطراف مبدعة وقادرة على التكيف بسهولة وتسعى إلى حماية نفسها وتحسين نوعية الحياة التي تعيشها. وهو يحدد أيضًا الحاجة إلى نهج شامل يجمع بين التحرك العاجل والتنمية ومكافحة الإفلات من العقاب حتى يتاح لهؤلاء الأطفال بلوغ الأهداف التي ينشدونها بوسائل أخرى. وينطوي هذا التحليل على فائدة كبيرة ليس فقط بالنسبة للمدن التي تأثرت بنزاع من النزاعات المسلحة، ولكن أيضًا بالنسبة للمدن الواقعة في بلدان تنعم بالسلام حيث تتألف العصابات المسلحة، التي تشكل عاملًا من عوامل انعدام الأمن، من المراهقين.

وأخيرًا، تفكر شعبة المساعدة في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لا سيما الموظفين المسؤولين عن الأمن الاقتصادي، في الوسائل الأكثر ملاءمة لضمان الأمن الاقتصادي للأفراد والمجتمعات المحلية في المناطق الحضرية. ومن جهة أخرى، فالأمر يتعلق بتحليل التجارب السابقة، مثل: توزيع الغذاء؛ دعم المخابز؛ وكذلك دعم المطابخ الجماعية أو المطاعم؛ تسليم قسائم شراء من محلات معينة سابقًا؛ القيام بتدابير تهدف إلى إعادة الصلات التجارية إلى سابق عهدها أو إحياء الحرف اليدوية. ومن جهة أخرى، فإنه يتعين اختبار تدابير جديدة كتوزيع الأموال في صورة نقدية؛ تدعيم الأجور لمدة بضعة شهور لصالح الأقليات التي تعيش أوضاعًا صعبة أو لصالح العاطلين عن العمل، أو أيضًا القيام بإجراءات في المجال الزراعي لدعم إنتاج الغذاء من قبل سكان المدن (الحدائق البلدية).

ومع ذلك، فمن المناسب التزام الواقعية، إذ ليس في متناول الجهات العاملة في المجال الإنساني بعث النشاط الاقتصادي لإحدى المدن كي تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء. وقد تكون برامج المساعدة غير كافية. فلا يمكن للإنتاج الزراعي للمدينة أن يوفر إلا كميات تغذوية لا أهمية لها لمجموع سكانها. وتكون لتدابير الحماية دون غيرها القدرة على إحداث مثل هذا الأثر.

ويتعين أن تؤخذ العوامل الاقتصادية والتغذوية والبيئية بعين الاعتبار في اختيار الوسائل الكفيلة بضمان الأمن الاقتصادي لأشد الناس فقرًا من الذين أصابهم العنف المسلح. وغالبًا ما يتعلق الأمر، كما سبق أن رأينا، بدعم النظم الاجتماعية والصحية ونظم الصرف الصحي والإمداد بالمياه التي تتميز بقصورها، والحرص، متى تم إصلاح هذه النظم، على استمرارها في العمل حتى في حال تحرك الخطوط الأمامية للمواجهة عن مواقعها.

دور الأطراف الإنسانية داخل المدن التي لا يكون فيها العنف الحضري ناجمًا عن نزاع مسلح

تواجه بعض المدن من بلدان تنعم بالسلم عنفًا متوطنًا، حيث تفرض فيها جماعات مسلحة قانونها. وحيث إن هذه الجماعات لا تطمح مبدئيًا للوصول إلى حكم الدولة، فهي لا تهاجم أو نادرًا ما تهاجم السلطات؛ بل إنها تعمل أحيانًا عن طريق الفساد على تطوير بعض من درجات التواطؤ مع وكلاء السلطة حتى تكون بمنأى عن المضايقات. وفي المقابل، تدافع هذه الجماعات المسلحة عن نفسها ضد جماعات أخرى وأحيانًا ضد الشرطة وذلك للمحافظة على السيطرة على أحد الأقاليم الذي تطور انطلاقًا منه اتجارًا غير مشروع (في المخدرات، الأسلحة، النفط، التهريب، البشر) يسمح لها بالعيش بصورة أفضل. وخلاصة القول، فهدفها الأول يتمثل في التحكم في الموارد والتجارة الخاصة بها لأغراض الحصول على الربح. أما ما يتعلق بمعرفة ما إذا كان لجوؤها إلى العنف يتضمن بعدًا عقائديًا أو سياسيًا، فإنه من الصعب إثبات ذلك. فأين يقع الحد الفاصل بين ما هو أعمال إجرامية وما هو ممارسة للسياسة، وذلك في الحالات التي يتزعزع فيها كيان الدولة من خلال إنشاء مجالات تسود فيها الفوضى، ويمكن للجريمة أن تزدهر فيها بحرية، خصوصًا لما تطرح الجماعة المسلحة التي تتحكم في أحد الأقاليم دعوى الدفاع عن الهوية؟

واللجنة الدولية للصليب الأحمر مدعوة اليوم للإجابة عن الكيفية التي ستتأقلم بها مع تطور العنف في المناطق الحضرية. فمن المؤكد أن المجتمع المدني أكثر تطورًا في المدن منه في الأرياف وأن الكثير من الجمعيات المختصة (من بينها جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) تبذل الآن قصارى جهدها لإيقاف سيل العنف ومعالجة الآثار الناجمة عنه والدفاع عن حقوق الأفراد. وقد يمكن بناءً على ذلك الاعتقاد بأن لا طائل من أي تدخل تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وبالمقابل، فغالبًا ما يكون سكان الأحياء التي وقع فيها العنف عرضة لأعلى درجات الوصم، الأمر الذي لا يجعل من تطوير الخدمات الصحية أو المدارس في الغالب أولوية من الأولويات بالنسبة إلى السلطات. والنظام القضائي يعاني خللًا في أداء وظائفه ويشجع على الإفلات من العقاب الذي يبيح كل أشكال التعسف، والسجون في حالة يرثى لها. ويتعين اجتياز الخطوط الأمامية الحقيقية للجبهة لإجلاء جرحى المواجهات بين العصابات المسلحة. وأخيرًا، فبعض قوات الشرطة تقوم أحيانًا باستخدام القوة بشكل مفرط أثناء عمليات القمع...

وستكون مقاومة الإغراء الذي يدفع إلى القيام بتمييز بين عنف سياسي «شريف» وعنف اجتماعي «دنيء» تحديًا يواجه جميع الجهات العاملة في المجال الإنساني. فبالنسبة للأشخاص الذين قتلوا أو جرحوا أو تعرضوا للمضايقات، تكون المعاناة أو النتيجة واحدة لا تتغير. وعلينا ألا ننسى كذلك أن العديد من النزاعات المسلحة هي مواجهات للتحكم في الموارد لأغراض الربح الفردي. أليست هذه النزاعات في أغلب الأحيان امتدادًا للأعمال الإجرامية المتوطنة التي قد تسترجع مواقعها بمجرد عودة السلم؟ وأخيرًا، فهنالك ما يدعو للتساؤل عما إذا كان العنف الاجتماعي الجماعي، عندما يضاف إلى التفاوت الاقتصادي المتنامي وإلى وصم بعض المجموعات، لا يمتلك بعدًا سياسيًا نابعًا من أصله، حتى في حال غياب برنامج سياسي لفاعليه ●

يضع تحضير القوات المسلحة لإدارة العمليات الحربية في الأماكن المأهولة العسكريين أمام تحديات كثيرة لتأمين احترام المواثيق الدولية ذات الصلة. إذ إن لهذه الأماكن مميزات تؤثر سلبا أو إيجابا على إدارة العمليات الحربية وتضع حدودا لاستخدام القوة كما نظمتها تلك المواثيق.

التحديات الإنسانية لإدارة العمليات الحربية في الأماكن السكنية

REUTERS

REUTERS

"الآن أصبحتم مسؤولين عن الدفاع عن الوطن في جميع الأحوال والأوقات والأماكن، فعدوكم قد يختار الزمان (في الليل أو النهار) والمكان (في الساحل أو في أعالي الجبال أو حتى داخل أحياء المدن وأزقة القرى) والمناخ (في حر الصيف أو في قر الشتاء) ولذلك سوف تؤهلون هنا للإيفاء بمسؤوليتكم هذه".

بهذه الكلمات يستقبل عادة كل من قرر ترك الحياة المدنية والانخراط في المؤسسة العسكرية.

ويضع تحضير القوات المسلحة لإدارة العمليات الحربية في الأماكن المأهولة العسكريين أمام تحديات كثيرة لتأمين احترام المواثيق الدولية ذات الصلة. وعندما أشير إلى المواثيق الدولية ذات الصلة فإنني أعني بالدرجة الأولى اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 (لكون كافة الدول حاليا هي طرف فيها) والبروتوكولين الملحقين بها لعام 1977 (لكون انضمام عدد كبير من الدول لهما ولكون أهم أحكامهما أصبحت ذات طابع عرفي)، نظرا لطابعها الإنساني المميز. وسأعبر عن هذه المواثيق بمصطلح "القانون".

في المقابل، قد يتساءل البعض: لماذا تمت الإشارة إلى العامل الإنساني في هذه الأماكن بالذات (أي الأماكن المأهولة)، في حين أنه من البديهي القول بأن حماية الإنسان وكرامته، وفقا "للقانون"، يجب ألا تتأثر بطبيعة أعمال العنف ولا في مكان اندلاعها، لأن واجب الجميع، ومن دون استثناء، أي أطراف النزاع وقوى التأثير فيه: كالسلطات السياسية والإدارية، القوات المسلحة النظامية، الميليشيات والمجموعات المسلحة المنظمة أو حتى العصابات المسلحة المتواجدة في منطقة العمليات، هو احترام

أسامة دمج*

ودعم أي عمل إنساني يستهدف الأشخاص الذين لا يشاركون أو توقفوا عن المشاركة في العمليات العسكرية.

لكن الواقع يعكس للأسف صورة مغايرة، فالنزاعات المسلحة وأعمال العنف عندما تندلع في الأماكن المأهولة بالسكان: كالمدن وضواحيها، القرى، المخيمات وما شابه، (وهذا النوع من الحالات يشكل معظم ما يشهده العالم من صراعات مسلحة في هذا العصر) فإنها تدخل المدنيين (والمقصود هنا بالمدنيين: الأشخاص الذين لا يشاركون في أعمال العنف كعنصر أساسي في معادلة القتال لدى أطراف النزاع وبالتالي فقد تضع العمل الإنساني نفسه (الموجه إلى المدنيين) على "لائحة الأهداف".

بناء عليه، وللتمكن من عرض أساليب ووسائل استخدام القوة التي يتعين أخذها بعين الاعتبار من قبل عناصر القوات المسلحة في الأماكن المأهولة ومدى الحماية التي يقدمها "القانون" للمدنيين في هذا الإطار.

مميزات الأماكن المأهولة

من حيث المبدأ، غالبا ما تحاول القوات العسكرية تجنب القتال في الأماكن المأهولة بالسكان لأن ذلك قد يؤثر على نمط المناورة بالإضافة إلى التكلفة البشرية والمادية العالية التي قد تتكبدها في مثل هذه العمليات. مع التذكير بأن احتلال المدن وإن كانت هامة للخصم إلا أن التجارب قد أظهرت بأن سقوط هذه المدن لا يعني بالضرورة ربح المعركة. والمقصود بربح المعركة هو تحقيق الأهداف التي خيضت من أجلها الحرب نفسها.

بالمقابل، فقد يتجنب المدافع القتال في المدن لأسباب متعددة أيضا، أهمها عدم القدرة على المدافعة عنها وبالتالي تجنب الخسائر البشرية والاقتصادية غير المبررة أو بسبب أهميتها التراثية والحضارية فيتم الإعلان عنها "كمدينة مفتوحة" من قبل المدافع أو "منطقة مجردة من وسائل الدفاع" كما نص عليها "القانون" وبالتالي يحق للطرف المهاجم دخولها دون قتال.

ولكن، في ظل نزاع مسلح غير متوازن القوى بين أطرافه (كما هو الحال في معظم النزاعات التي نشهدها حاليا)، فإن الطرف الأضعف يلجأ عادة إلى تعديل ميزان القوى "نسبيا" عبر التأثير على عاملي "الوقت" و"المكان" اللذين يشكلان مع عامل "جهوزية القوى" العوامل الثلاثة الأساسية في ميزان القوى في مسرح محدد للعمليات. وفي هذا الإطار، وفي غياب طبيعة أرض تسمح للمدافع بتعديل ميزان القوى من خلال عاملي المكان والوقت (مثال: جبال وعرة، ممرات إجبارية، غابات كثيفة ... إلخ)، تبقى التجمعات المأهولة، للأسف، الملاذ الوحيد للمدافع، بهدف استنزاف الخصم – استدراج الدعم الدولي لقضيته وتأمين قاعدة لوجستية آمنة نسبيا لدعم مقاومته لقوات الخصم خارج هذه الأماكن.

ومن دون الدخول بالتفاصيل الخاصة بالمميزات العسكرية التي تقدمها الأماكن المأهولة للمدافع والمهاجم وما تفرضه بالتالي من خصوصية لجهة تكتيكات القتال المعتمدة وصنوف قوى المناورة والأسلحة المستخدمة، فإن الأماكن المأهولة وبصرف النظر عن مدى كبرها وتطور بنيتها، يمكن تصنيف مميزاتها (التي تفرض على القائد الميداني أخذها بعين الاعتبار) تحت عناوين أربعة كبرى هي التالية:

(1) المحيط الجغرافي

والمقصود هنا طبيعة الأرض، ساحلية أو داخلية، مسطحة أو جبلية، وجود غابات أو مجارٍ مائية وغيرها من العوامل التي تفرض على المناورة العسكرية التعامل معها.

(2) البنية المدنية

ويتضمن ذلك تخطيط المدينة، شبكات المواصلات المختلفة، البنية التحتية، شكل الأبنية وطبيعتها وبالتالي قدرتها على تحمل أعمال القصف على أنواعه ومدى حقول المراقبة التي يسمح بها تخطيط البناء.

(3) الموارد الحياتية

ويتناول هذا الجزء كل ما له علاقة بحياة السكان ومدى قدرتهم على الاستمرار داخل مدينتهم، وأخص بالذكر موارد الطاقة – مصادر المياه – الاحتياط التمويني والقدرة على تعزيزه أو المحافظة عليه – أماكن الاستشفاء وأهليتها على تقديم الخدمات الطبية للمدنيين والمقاتلين وتأمين العمل الوقائي الطبي لمقاومة الأوبئة التي غالبا ما ترافق حالات الحصار الطويل للمدن – الملاجئ ... إلخ باختصار، أي كل ما له علاقة باستمرار الحياة للسكان المحاصرين.

(4) السكان

وبما أننا تكلمنا عن السكان، فيجب التأكيد على أنهم العامل الأساس في إدارة العمل الحربي بالنسبة لطرفي النزاع. لأن الكثافة السكانية قد تكون حافزا للمهاجم (إذا ما قرر تجاوز قواعد الحرب وأعرافها) لاستخدام المدنيين كهدف عسكري بحد ذاته لكسر القدرة القتالية للخصم والروح المعنوية للسكان، وبناء عليه تصبح المساعدات الإنسانية للسكان جزءا من وسائل القتال وإن كانت تعطى في بعض الأحيان مسميات «ملطفة» و«حضارية» على سبيل المثال «عمليات كسب العقل والقلب». كما أنه •••

(*) المندوب الإقليمي لقسم القوات المسلحة وقوى الأمن في اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

بالمقابل، قد يعمد المدافع لاستخدام المدنيين كدروع بشرية لكبح عمليات المهاجم واستدراج العطف الدولي. وفي جميع الحالات يدفع المدنيون ضريبة هذه الحرب.

ولكن، في الحالات الطبيعية يشكل السكان مصدر قلق دائما للمهاجم، وعبئا ثقيلا على كاهل المدافع الذي عليه أن يؤمن لهم الحماية والمأكل والرعاية الطبية خاصة فيما يتعلق بالشيوخ والنساء والأطفال. ولذلك قد يكون من المفيد درس هذا العامل بقليل من التفصيل.

في درس عامل السكان يتم التركيز بالدرجة الأولى على النواحي التالية:

- مدى الولاء للقوة المدافعة،
- التركيبة العرقية، الدينية، أو الاثنية للسكان وطبيعة العلاقة بين مختلف هذه المجموعات وموقفها من النزاع وأطرافه،
- الروح المعنوية والقدرة على الصمود أو حتى المشاركة في القتال إذا ما دعت الحاجة لذلك (تجارب سابقة على سبيل المثال)،
- عاداتهم وتقاليدهم ومدى التأثير عليهم من ضمن الحرب الإعلامية/النفسية
- وجود ميليشيات مسلحة (منضبطة أو غير منضبطة) ومدى علاقتها بالسكان عامة وبالمدافعين خاصة.
- مدى إمكانية انتشار الفوضى في بعض/معظم أحياء المدينة وفقدان الأمن والنظام وبالتالي مدى انعكاس ذلك على المدافع/المهاجم.

في ظل هذا الواقع المعقد، ونظرا للمحاذير الإنسانية الخطيرة التي أظهرتها مميزات الأماكن المأهولة، قد يتساءل البعض: هل يجيز «القانون» للقوات المسلحة أن تقاتل (تدافع/تهاجم) في هذه الأماكن المميزة؟

من البدهي القول أنه لا يمكن لأي قانون أن يمنع القوات المقاتلة من الدفاع وبالتالي حق الخصم بمهاجمة الأماكن المأهولة بالسكان. ولهذا يتم تدريب القوات المسلحة على القتال في هذه الأماكن كمسرح عمليات مفترض كغيره من المسارح الأخرى للقتال. ولكن كما أن للمدن خصوصيتها، كذلك فإن للقتال فيها أيضا خصوصيته وعليه يتم تدريب العسكريين عليها من حيث التعامل مع المدنيين والممتلكات المدنية، تكتيكات القتال الخاصة واستخدام الأسلحة لاسيما في عمليات القصف (المدرعات، المدفعية والطيران) وزراعة الألغام والعبوات الناسفة والشراك الخداعية. من هنا تأتي أهمية الدقة في تحديد الأهداف ونوعية الأسلحة والذخائر الواجب استخدامها لتحقيق الميزة العسكرية المتوخاة من العمل الحربي. كما أن خطط إخلاء المدنيين وتأمين حاجاتهم الأولية (التموينية والصحية) تشكل جزءا من الملحق اللوجستي المرفق بأمر العمليات بالإضافة طبعا إلى تعليمات التنسيق مع المنظمات الإنسانية والسلطات والأجهزة المحلية لدعم أعمال الإغاثة والمساعدة المتوقعة.

«القانون» والقتال في الأماكن السكنية

كما تبين لنا، فإن السكان المدنيين أصبحوا عاملا أساسيا في معادلة المعركة العسكرية، فالقائد، في الدفاع أو الهجوم، (كما المنظمات الإنسانية المحلية والدولية منها)، عليه أن يضعهم في خطة عملياته. ولكن هذا القائد بإمكانه استخدامهم في إطار العمل الحربي لتحقيق مهمته، أو العمل على تأمين الحماية لهم كما يفرضه الضمير الإنساني، والمبادئ العالمية المتعارف عليها والشرف العسكري الذي أقسمنا على احترامه في كل الظروف.

ولكن، في ظل موت الضمير وعجز المجتمع الدولي عن تطبيق معايير واحدة بحق مجرمي الحروب وأمام شهوة القادة لتحقيق النصر بأي ثمن، أين يقف «القانون» في مواجهة هذا النوع من العمليات؟

صحيح أن القانون قد صنف أحكامه الواجبة التطبيق وفقا لمعايير مختلفة أهمها الواردة أدناه:

- من حيث طبيعة النزاع المسلح: دولي وغير دولي.
- من حيث نوعية الأداء: قواعد حماية وقواعد خاصة بأساليب ووسائل القتال.
- من حيث المكان: حرب برية، بحرية ومعسكرات أسر واعتقال، والأرض المحتلة.
- من حيث عوامل المعركة: أشخاص، أهداف وسلاح.
- من حيث الأشخاص: الذين لا يشاركون والذين توقفوا عن المشاركة.
- من حيث طبيعة الأهداف: عسكري وغير عسكري.
- من حيث نوع السلاح: مسموح – مقيد ومحظور.
- من حيث المسؤولية: مخالفات وانتهاكات جسيمة/جرائم حرب.

ولكنه في المقابل فإن «القانون» وحّد مبادئ وقواعد استخدام القوة بوضعها في إطار «منهجية» واضحة للقائد الميداني تسمح له بمقاربة «القانون» بمسؤوليته على الرغم من تعقيداته وضوابطه المتعددة. وهذه المنهجية تقوم على مرتكزات ثلاثة هي:

- قاعدة عامة: إن حق أطراف النزاع باستخدام أساليب ووسائل القتال ليس حقا دون حدود.
- هدف: تحقيق التوازن ما بين المهمة (الضرورة العسكرية) والعوامل الإنسانية التي قد ترافق تنفيذ المهمة.
- مبدآن لتحقيق هذا الهدف: التمييز (ويصنف الأشخاص والأهداف التي يمكن مهاجمتها بالإضافة إلى تحديد السلاح المسموح/المقيد/المحظور استخدامه)، ومبدأ التناسب. إذ لا يكفي أن يكون هدفك مشروعا لأن الأسلوب و/أو الوسيلة المستخدمة ضد هذا الهدف قد تكون غير مشروعة.

من هنا يتبين لنا أن مبدأ التمييز يشكل العامل الأساس للقائد لتحليل طبيعة مهمته وعلاقتها بالعوامل الإنسانية كافة، في حين أن مبدأ التناسب هو الذي يحدد للقائد آلية التنفيذ من حيث اختيار الأساليب والوسائل.

باختصار، يقول القانون لأي قائد «مهما تكن أهدافك، ومسرح عملياتك، عليك أن تعلم جيدا أن أي استخدام للقوة يتجاوز «**الميزة العسكرية الأكيدة» المطلوب تحقيقها على الهدف، فإنك تخرق القانون مهاجما كنت أو مدافعا**». لذلك، على القائد أن يكون مدركا وبشكل لا يقبل اللبس ما هي الميزة العسكرية التي يسعى لتحقيقها وبناء عليه يبنى على الشيء مقتضاه. علما بأن الإهمال أو التقصير أو اللامبالاة في الاستعلام عن العوامل الإنسانية المرافقة للعمل الحربي أو فيما يجب اتخاذه بالتالي من تدابير ملائمة من ضمن الظروف وإمكانيات المعركة السائدة في حينه، إنما يعتبر بمثابة التعمد بانتهاك القانون.

في الختام، إذا كان لكل شرعة وصايا ومحرمات، فإن للقانون الدولي الإنساني محرماته أيضا. فهو يقول لكل من أراد حمل السلاح والمشاركة في القتال في أي مكان وتحت أية ظروف، «تذكر احترام الكرامة الإنسانية، لأن كل شخص أصبح تحت سيطرتك فإن حياته، كرامته وصحته هي من مسؤوليتك، وبالتالي لا قتل خارج إطار القانون؛ لا للتعذيب وانتهاك الكرامة؛ لا للاغتصاب والإجبار على الدعارة؛ لا للتجارب العلمية وتجارة الأعضاء؛ لا للدروع البشرية والعقوبات الجماعية والنهب وأعمال الانتقام ضد الأشخاص والأعيان المحمية؛ لا للغدر بكافة أشكاله ومهما تكن تبريراته، الحرب خدعة «نعم» ولكنها حتما ليست غدرا»؛ لا لتجنيد الأطفال ما دون الخامسة عشرة أو استخدامهم المباشر في العمليات القتالية؛ الأضرار الجانبية مشروعة ولكن الهجوم العشوائي أو الهجوم غير المتناسب أو الإفراط في استخدام القوة كلها تشكل جرائم حرب؛ نعم للسماح والمساهمة بإيصال المساعدات الإنسانية لمستحقيها بمعزل عن أي تمييز وحماية العاملين عليها، لأن مأساة ضحايا النزاعات المسلحة (لأي جهة انتموا) تستوجب المعالجة بالسرعة الممكنة وليست مادة للاستغلال من قبل أطراف النزاع ●

دلال البزري*

العنف و«التشاؤل»

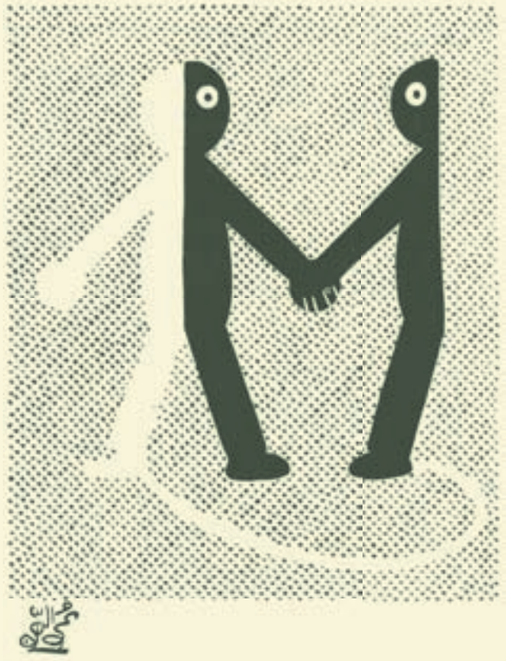

قصة خرافية يرويها الكاتب الإيطالي ايطالو كالفينو، عنوانها «الإقطاعي المشطور نصفَين». قصة إقطاعي نبيل من زمن القرون الوسطى يتعرّض لحادث خطير لا يقتله، ولكنه يؤدي إلى انشطاره نصفَين. النصف الأول الخيّر يضيع. فلا يبقى منه غير نصفه الثاني، الشرير. فيصير النبيل الإقطاعي شرا خالصًا. وينطلق تعبيرا عن نفسه الجديدة، ليحرق ويقتل ويسرق ويغتصب وينهب ويُغرق... يفتك بإقطاعيته من بشر وحجر وينشر خرابًا وسوادًا من غير أي رادع ولا ضمير. فتكاد إقطاعيته أن تفنى لولا حصول معجزة: إذ يجد الإقطاعي نصفه الخيّر الذي كان ضائعا، ويفقد نصفه الشرير كما فقد في الأول نصفه الخيّر، العائد. فيصير نقيضا عما كانه: خيرا خالصا. فيعمر ويشيد ويزرع ويحسن ويحنو ويساعد الفقراء والمحتاجين وينشر الازدهار والسلام والاستقرار. ويمتد صلاحه سنوات... حتى يضيق منه ذرعا أهل إقطاعيته. فقد أصابهم الملل من ذاك النبيل الذي يزداد فضيلة يوما بعد يوم. الملَل والنعاس وفقدان الحافز، وأيضا شيء من اليأس... من كل هذا الخير!

تنتهي الرواية عند هذا الحدّ. والأرجح أنها تنطوي على فكرتين: الأولى أساسية، أن عالم الشر المطلق غير قابل للاستمرار. ولا عالم الخير المطلق كذلك. العالمان غير قابلين للاستمرار. الأول لأنه يجلب الفناء والثاني لأنه يبعث على الضجر. وتلك هي الفكرة الثانية من الرواية، والمنبثقة من الفكرة الأولى: البشر قد يلجؤون إلى العنف هربا من الضجر! مجرد الضجر من انعدام الشر وتعمّم الخير والمحبة. اسمه الضجر في لغة إيطالو كالفينو الروائية. اسمه غريزة الموت في لغات التراجيديين وعلم النفس التحليلي. واسمه أيضا الشيطان في اللغة الغيبية.

الفكرة الثانية عبثية، وهي غير متفائلة بشأن الإنسان. فنحن البشر بموجبها مجذوبون نحو العنف. حتى من دون «أسباب» موجبة. لمجرد الضجر يمكن أن نسرق أو نقتل أونكذب أو... أو... إنها جاذبية العنف. وقد أحسن الإنسان على مرّ العصور في التعبير عن هذه الجاذبية عبر إضفاء جمالية على حروبه أو نكباته؛ عبر توظيف كل شيء في سبيله: الأيديولوجيا، الغيب، الأساطير، الفن، العواطف... إلخ. والنتيجة أن التاريخ البشري لم يُكتب إلا بمحطات عنف رئيسية: الحروب، الغزوات، الإمبراطوريات...

هذه الفكرة في رواية ايطالو كالفينو تفيدنا في وضع «أسباب» عنفنا تجاه غيرنا وتجاه أنفسنا في مشرحة التاريخ. التاريخ الأوسع من سنوات أعمارنا القليلة. «أسبابنا»: هل من داع لتكرارها؟ نسمعها كل يوم تقريبا. إثر كل واقعة من وقائع العنف المستشرية بيننا. فلسطين، العراق، أعمال الصهيونية والإمبريالية، وأعمال الدولة الفاسدة التسلطية، البطالة، الفقر، الكبتْ... لدينا دائما «أسباب» لعنفنا... وأسباب دائما وجيهة. بئر بلا قعر من الأسباب الوجيهة.

هل من مجال للمقارنة بين المظالم التي نتعرض لها وتعطي وجاهة لعنفنا، وبين الضجر أو الرخاء الذي يدفع جماعة إلى اشتهاء العنف؟ المقارنة هنا ليست سوسيولوجية. بل وجودية. أو بالأحرى عابرة للأوصاف المحدّدة للجماعات والأزمان.

الآن: إذا استعدنا الفكرة الأساسية، من أن لا الخير المطلق ولا الشر المطلق ممكنَان، أي فكرة نسبية الشر والخير. وإذا قَرَنا هذه الفكرة بالثانية المتشائمة بخصوص الإنسان. ماذا نبلغ، لو قررنا عدم الاستسلام للعنف؟ نبلغ فكرة نسبية الخير ونسبية الشر. نبلغ حالة التشاؤل. ذاك المزج الفريد الذي أقامه روائي آخر هو الفلسطيني إميل حبيبي، في روايته «الوقائع الغريبة في اختفاء أبي سعيد النحس المتشائل».

والتشاؤل صيغة لغوية عبقرية ابتكرها الروائي الفلسطيني، لوصف العنف بأكثر موضوعية ممكنة. بكل النسبية الممكنة. من المؤكد أن للعنف جاذبيته الخاصة. ولكن اللا عنف أيضا له جاذبيته الخاصة. القضاء النهائي على أحد الاثنين هو وعد غير صادق. بل وكلما كان هذا الوعد كبيرا، مطلقا... تولّد منه المزيد من العنف. والعنف المضاد. وهكذا دواليك...

التشاؤل يقرّبك من أسطورة سيزيف اليونانية. سيزيف يحمل حجرة هائلة فوق رأسه وينهض بها لإيصالها إلى القمة. لكنه يتدحْرج كل مرة. ويعود فيحملها من جديد. وهكذا حتى نهاية الزمان. أعتقد بأن القدر الإنساني هو العيش مثل سيزيف. بحمل حجرنا الثقيل فوق رأسنا والصعود. ثم التدحْرج ثم الصعود. والتشاؤل هنا خير معين: إذ يقتضي أن نحول حجرنا الثقيل إلى رحلة حياة أقل تألّما مما نعتقده ●

(*) كاتبة لبنانية

وردة يتما

محاسن الكوت*

«**يتما**» قرية صغيرة تقع في الجنوب الشرقي لمدينة نابلس وهي قرية جميلة تحيط بيوتها أراضي الزيتون من كل جانب. كنت أمر كثيرا بالقرب من هذه القرية في طريقي إلى رام الله ولم يخطر ببالي يوما أنني قد أزورها أو أتعرف إلى بعض سكانها.

انقسمنا إلى فريقين في العمل، أنا و**سيما** والفريق الآخر **فهد وهيلين**. اتجهت أنا و**سيما** إلى أحد البيوت المستفيدة من برنامجنا، كان منزلا متواضعا وشبه خال. استقبلتنا مجموعة من الأطفال وسيدة عجوز دعتنا للدخول إلى صالة كانت تجتمع فيها ثلاثة نسوة، إحداهن فتاة جميلة جدا تبلغ العشرين من العمر. وقد ذهلت عندما عرفت أن لديها ثلاثة أبناء فهي تزوجت في السادسة عشرة من عمرها. عندما أظهرت دهشتي قالت السيدة العجوز، وهي جدة زوج تلك المرأة: «**إحنا يا حبيبتي بنحب نزوج البنت وهي صغيرة**» ثم بدأت بسرد قصة الفتاة: «**كان ابن ابنتي، الله يحميه، يريد هذه الحلوة. لكن لم يتم النصيب. ثم طلبها أخوه وحصل النصيب. وهو، الله يرضى عليه، تزوج أختها الثانية. كل شيء قسمة ونصيب يمّا**».

صحيح كل شيء في هذه الدنيا مقدر ومكتوب. أعجبت بتلك العائلة الراضية، فعينا تلك السيدة تشعان بالقناعة. خرجت من البيت وأنا أفكر ببسمات أولئك الأطفال الذين التفوا حولي. البراءة اللذيذة التي تحوطهم، ملابسهم المتسخة التي لم تستطع إخفاء جمال ونظافة عالمهم... يا الله ما الذي يخبئه المستقبل لهؤلاء الأطفال؟!

كانت **صدفة** هي التي قادتنا إلى بيت **وردة**... وردة يتما. عندما خرجنا من بيت السيدة العجوز، كان بانتظارنا أحد أعضاء المجلس القروي ليرشدنا إلى أحد البيوت المستفيدة في المنطقة العلوية من القرية. في تلك الأثناء خرج رجل من دكانه الملاصق لمنزل السيدة العجوز، وكعادة القرويين وفضولهم البريء سأل من نحن؟ وماذا نفعل؟ وعندما عرف هويتنا توجه بكلامه إلى عضو المجلس: «**لماذا لا تأخذهم لدار أبو وردة المحمّد**».

وهذا ما حصل. أرشدنا عضو المجلس إلى ذلك البيت، بيت قديم مثل البيوت الريفية القديمة المبنية بأحجاره الكبيرة وبعض العشب النابت بينها. طرقنا باب البيت الحديدي المدهون باللون الأخضر وهنا ظهر رجل في حوالي الأربعين من عمره وطلب منا الانتظار لدقيقة. بعد ذلك ظهرت امرأة بنفس العمر تقريبا ترتدي ثوبا أسود مطرزا بزهر السهل الفلسطيني ووشاحا أخضر من القماش الهندي فاستقبلتنا بكل حفاوة وقادتنا إلى الداخل.

كان المنزل يتألف من غرفة واحدة كبيرة تعلوها غرفة أخرى ودرج خارجي يصل بينهما. وتحيط بهذا البيت ساحة صغيرة تم نشر بعض الفرشات الملونة في جوانبها.

ومن خلف طاولة صغيرة في زاوية الساحة كانت تظهر عينان سوداوان صغيرتان جميلتان، ضاحكتان تسترقان النظر إلينا ثم تختبئان. كانت طفلة في حوالي الرابعة من العمر سمراء البشرة سوداء الشعر كالحرير. كانت ضحكة عينيها تخبرني أن جميع مشاكل العالم لا تساوي شيئا.

أسرتني تلك الطفلة بجمال ابتسامتها.

قادتنا المرأة إلى الغرفة العلوية التي أيقنت أنها مخصصة للضيوف. كانت غرفة كبيرة اكتست بالغبار، في أحد أطرافها سرير وفي الجهة المقابلة له بوفيه أسود قديم خال من كل ما يمكن أن يوضع فيه إلا من بعض العلب الفارغة، استقر في وسطه تلفاز مغط بالغبار. على جانب البوفيه علّق ثوب ذهبي خاص بمناسبات الأفراح والأعراس.. وبدا وكأن ذلك الثوب لا يمت بصلة لكل موجودات الغرفة.

لفتت نظري في الغرفة صور كثيرة لأطفال تغطي جدرانها

(*) موظفة في قسم المتابعة وشؤون المعتقلين ومسؤولة ميدانية سابقة في قسم الإغاثة في مكتب اللجنة الدولية– نابلس

بالإضافة إلى صورة رجل كبير في السن تتوسط الحائط وصورة أخرى مكبرة لطفلة شقراء جميلة في حوالي الخامسة من العمر.

بدأنا بطرح الأسئلة على سيدة المنزل التي جلست على كرسي بلاستيكي. كانت امرأة تضع نظارات طبية وأسلوبها في الحديث ينم عن كونها امرأة مثقفة ومتعلمة. تساءلت في نفسي: لماذا اختفى الرجل الذي فتح لنا الباب؟ هل هو زوجها؟ كان السؤال الثالث الذي طرحته يتعلق بعدد أفراد الأسرة وأعمارهم. وهنا تغيرت ملامح السيدة وكذلك صوتها. في تلك اللحظة دخلت تلك الطفلة السمراء حافية القدمين وكانت ترتدي ثياب نوم صفراء. جلست على الأرض بجانب الكرسي الذي تجلس والدتها عليه.

أعادت المرأة النظر إلينا وقالت: «**كنا عشرة لكن وردة ماتت فصرنا تسعة**» ثم أكملت سرد القصة «**كانت وردة بنت بتجنن.. هذه صورتها على الحائط ... انظروا ما أجملها .. كان الجميع يستغربون أن تكون وردة ابنتي.. أنت سمراء وكل أولادك سمر وهذه الشقراء من أين أتيت بها! كانوا يقولون**».

التفتنا إلى حيث أشارت السيدة، إلى صورة الفتاة الشقراء الجميلة وهي ترتدي بلوزة حمراء. قامت المرأة وأحضرت صورة أخرى وقالت: «**هذه وردة .. انظروا هنا كانت في السابعة من عمرها. أما الصورة في النص فلأبيها وإخوتها.. الله يرحمها**».

عندما أمسكت الصورة رأيت **وردة** بشعرها الأشقر الطويل، ابتسامتها المطمئنة وهي بين من تحب. أكملت المرأة قصتها: «**كان هناك ثقب في قلب وردة. وفي سن الخمس سنوات أخذناها إلى رام الله حيث أجريت لها عملية ناجحة أعادت لوردة صحتها وجعلتها قادرة على اللعب مع إخوتها... فجأة وقبل شهر، استفاقت وهي تصرخ من ألم في بطنها. ارتدى والدها ثيابه واتصلنا بالإسعاف لكنه تأخر على الحاجز. كانت وردة نائمة على هذا السرير حيث لفظت النفس الأخير.. منذ ذلك اليوم والغرفة مقفلة**».

كانت الطفلة السمراء تحدق بي وتبتسم ابتسامة خجولة تجل كل ما تسرد والدتها من كلمات مؤلمة وحزينة .. يا الله لو أن الحياة تتوقف عند ابتسامة تلك الطفلة.

أكملت الأم روايتها: «**منذ ذلك اليوم وزوجي حزين. كيف ذهبت وردةمن دون أن نتمكن من إنقاذها؟! منذ ذلك اليوم لا يعمل ولا يخرج من المنزل**» عندها نادت زوجها فصعد من الأسفل وجلس على جانب السرير. «**كنت أعمل في إسرائيل ومنذ أن بدأت الانتفاضة وأنا بدون عمل. حاولت أن أشتغل في رام الله لكنني لم أجد فائدة. ولما أخذت وردة، الله يرحمها، إلى المستشفى حاول الجنود أن يحتجزوني لأنني لم أكن أحمل تصريحًا**».

تقاطعه زوجته: «**في ذلك اليوم خاطرنا بذهابنا. كان علينا مراجعة الطبيب حول حال وردة. الجنود أخذوا هويته وسألوه كيف تدخل وهويتك من نابلس؟ وحاول أن يشرح لهم أنه خرج لعلاج وردة، غير أنهم صاحوا به أن قانونًا ينبغي أن يطبق. كان يتكلم معهم بالعبري. غضبوا منه وصرخوا فيه. وردة بدأت تبكي وتقول له: بابا لا تغضبهم حتى لا يقتلوك.. لنرجع إلى المنزل**».

«**لكن وردة ماتت**». قال الزوج. فأضافت زوجته: «**الحمد لله على كل شيء. الله أعطانا إياها وهو أخذها، هي طائر من طيور الجنة الآن**». الأم كما روت لنا من مواليد الكويت. عاشت هناك عشرين سنة. «**لكن النصيب أتى بي إلى هنا.. زوجي هو ابن عمي وقد عدت إلى الضفة بعد حرب الخليج.. والله إن الحياة في الكويت كانت جنة..**» ونظرت إلى صورة الرجل العجوز المعلقة على الحائط وقالت: «**هذا أبي.. الله يسامحك يا أبي. بقيت تصر حتى جئت بي إلى هنا.. لو كان آخر يوم في حياتي أريدكم أن تأخذوني إلى الكويت، حيث تربيت ودرست.. أحمل دبلومًا في الكمبيوتر. بعد الكويت ذهبنا إلى الأردن ودرست في دير الكاثوليك فن التريكو.. أبي أحضرني إلى هنا وزوجني. زوجي أصيل لكن الظروف لم تساعدنا..واليوم أعيش معه على الحلو والمر**».

كانت ملامح تلك المرأة أقرب لملامح الأطفال قربها للمرأة. نظرت إلى طفلتها الواقفة بجانبها واحتضنتها. ذلك الحضن الذي ضم الطفلة كان يقول: «**لا أريد أن أخسرك طوال عمري..**».

خرجنا من بيت **وردة**، وأنا أنظر إلى صورتها المعلقة، كانت تلك العيون في الصورة تحدق بي وكأنها تحمّلني أمانة أو رسالة يجب أن أنقلها.. وقفنا في طريق ضيقة ننتظر الفريق الآخر، هناك رحت أفكر بقصة **وردة**، «**أمعقول لو أن سيارة الإسعاف لم تتأخر لتم إنقاذ وردة؟! لو أن وردة كانت تعيش في المدينة وتم نقلها بسرعة لما ماتت؟**» استغفرت الله فهذا قضاؤه وقدره.

مرت بقربنا سيدتان عجوزان عائدتان من السهل. كانت رائحة زهر الشمّر تفوح منهما. لقد كان الموسم موسم زيتون ومعظم أهالي القرية في أراضيهم. المنظر الذي يلف البيت أجمل من أن يرسم بريشة أي فنان. أينما نظرت حولي، رأيت أناسا يقطفون الزيتون إلا الأراضي القريبة من مستوطنة «**راحيل**»، حيث لا يستطيع الأهالي قطف ثمارهم خوفا من أذى المستوطنين.. وكالعادة قد يترك المحصول ولا يقطف هناك.

خرجنا من **يتما** وأنا أنظر إليها وشعور غريب يلفني. كم **وردة** ذبلت لأن الإسعاف لم يستطع الوصول إليها في اللحظة المناسبة بسبب الحواجز والطرق المغلقة؟ هل كانت **وردة** تدرك ما تعانيه عائلتها اليوم؟

هل كانت تدرك كيف هي الحياة في تلك البقعة من العالم التي اختارها لها الله لتعيش فوقها ؟ هل أدركت يوما ما تتحمله فلسطين من معاناة؟

مؤكد أنها لم تعرف حتى معنى تلك الكلمة.. ربما هي الآن تنظر صوبنا من المساء وتتمنى لكل زهر البستان أن ينمو.

أيقظتني **سيما** من شرودي وهي تطلب مني بطاقتي الشخصية لإبرازها على الحاجز. أعطيتها إياها وأنا أقول لنفسي: «**ربما وردة «يتما» ماتت لكن البستان لا يزال ينبت ورودا أخرى ستزهر وتتفتح**» ●

الشباب الفلسطيني:

يتألف المحيط الثقافي–الاجتماعي الذي نعيش فيه من مجموعة معقدة من السرديات الكبرى meta-narratives، ومن بين تلك السرديات يختار كل واحد منا واحدة أو أكثر لتكون سرديته الكبرى الخاصة التي تمنح قصة حياته (أي سرديته الذاتية) إطارًا يُحدد اتجاهها ومعناها وغايتها القصوى. وفيما يتعلق بالسياق الفلسطيني بالذات، فإن قصة حياة كل إنسان فلسطيني تتحدد من خلال انضوائها تحت واحدة أو أكثر من السرديات الفلسطينية الكبرى: المقاومة، التحرر، الثورة، العودة، الحق، العدالة، السلام، الرفاهية، الاستقامة الدينية، تقدم الإنسانية، وخلاص البشرية.

REUTERS

د. مصلح كناعنة*

قصص مؤثرة وبحث عن معنى الحياة

كل واحد منا هو سردية تسرد نفسها في الوقت نفسه الذي تؤلف فيه نفسها وتعيد إنتاج ذاتها، ونحن نؤلف أنفسنا ونعيد إنتاج سردياتنا الذاتية من، ومن خلال، وبالتفاعل مع ما يُسرَد علينا من السرديات الذاتية للآخرين من جهة، والسرديات الكبرى التي يتألف منها محيطنا الثقافي–الاجتماعي من جهة أخرى. وهكذا فإن حياتنا عبارة عن عملية مستمرة من هضم واستهلاك وإعادة تشكيل ما يُسرد علينا من سرديات الآخرين. وإذا نظرنا إلى أنفسنا من هذا المنظور فإننا نستطيع أن نقول أننا «**ما نحن في واقع الأمر سوى ما قيل لنا أن نكون في عالم يقطنه الآخرون**». ومن هذا المنطلق، فإن أحد المفاتيح المهمة في فهمنا لحياة الآخرين وهوياتهم وشخصياتهم وطرق تفكيرهم ومشاعرهم وسلوكهم، هو التعرف على السرديات التي يتألفون منها، أي على القصص التي يسمعونها ويقرؤونها ويشاهدونها.

في دراسة ميدانية أجريَت في الضفة الغربية المحتلة بين العامين 2004 و 2005، قمت بجمع قصص حياة 27 شابًا وفتاة تتراوح أعمارهم بين 20 و 29 عامًا. وفي القسم الأخير من كل مقابلة من المقابلات التي أجريت مع هؤلاء الشبان والفتيات، كنا نطلب منهم أن يحدثونا عن قصصهم المفضلة، أي عن القصص التي يعتقدون أنها أثرت على حياتهم وشخصياتهم بشكل أساسي. وكان هذا السؤال مقسمًا إلى ثلاثة أقسام: (1) قصص شوهدت (أفلام السينما، وأفلام الفيديو، والمسلسلات التليفزيونية، وبرامج التليفزيون، وقصص الأخبار)، (2) قصص قُرئت (في الكتب أو المجلات أو الصحف)، (3) قصص رُويت على مسامعهم من قبل أقارب أو أصدقاء أو معارف آخرين. وفي هذه المقالة سوف أعرض على القارئ نبذًا من أقوى القصص التي أثرت على حياة هذه العينة من الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية، وسأعرضها كما قيلت في المقابلات، بلغة الشخص المبحوث وبأسلوبه وتداعياته وتفسيراته وتعليقاته (مع مراعاة تحويل العامية إلى الفصحى لكي يتمكن القارئ العربي غير الفلسطيني من فهم كل المفردات)، على أمل أن يسلط هذا العرض الضوء على نظرة الشباب الفلسطيني إلى أنفسهم والعالم المحيط بهم، وعلى أسلوبهم في التفكير والتحليل، وعلى ما يشعرون به تجاه واقعهم المعاش، وواقعهم المتخيَل، وواقعهم المرغوب والمأمول، وواقعهم الممقوت والمرفوض.

×××

لعل العديد من القراء الفلسطينيين والعرب والأجانب سيصابون بخيبة الأمل (ولكن لأسباب مختلفة) حين يعرفون أن السرديات التي تؤثر على حياة الشباب الفلسطيني ليست سرديات الكفاح المسلح وروح المقاومة الوطنية، وإنما هي سرديات اللامبالاة تجاه ما يجري والاستياء الشديد من الظروف الراهنة:

«ثلاثة كتب أثرت على حياتي. إنها ثلاثية «فوضى الحواس» و«ذاكرة الجسد» و«عابر سرير» (لأحلام مستغانمي). لقد أثرت عليَّ بمضمونها وبكلماتها وأسلوب التعبير فيها. أكثر ما أثر عليَّ هي أنها تقول لنا أن كل شيء أصبح «عادي». هناك جملة تقول: «لم يعد شيء في هذه الدنيا يفاجئني، حتى إذا اقتربت مني فراشة ولسعتني كالعقرب.» فعلًا... كل شيء أصبح «عادي». (فتاة من جنين)

هذا الاستياء الشديد من الظلم والاضطهاد ومصاعب الحياة، يقترن لدى الشباب الفلسطيني بالإدانة اللاذعة لمن يعتبرونهم مسؤولين عن إنتاج هذه الظروف:

«إنها مسرحية «كاسك يا وطن!» التي تتحدث عن معاناة مواطن عادي. وهم في المسرحية يذكرون القضية الفلسطينية وكيف نسيتها الدول العربية وتنازلت عنها، وكيف تركنا العرب وحدنا عاجزين في ساحة المعركة. الوطن يُباع ويُشترى، وفي نفس الوقت يهتف الجميع «يحيا الوطن!» بطل المسرحية لا يستطيع أن يعيل أولاده، فيبدأ ببيع أطفاله. هكذا نحن أيضًا، لم يبق شيء نبيعه سوى أطفالنا. شاهدت هذه المسرحية حين كنت طفلة صغيرة، ولكني ما زلت أتذكرها جيدًا. إنها تصف وضعنا، لكنّ وضعنا في الوقت الحالي أصبح أسوأ بكثير. يمكنني أن أقول أن هذه المسرحية أعطتني نظرة تشاؤمية إلى الواقع، أو بكلمات أخرى، أعطتني نظرة واقعية إلى واقعنا... أيدينا مكبلة وأفواهنا مكممة، ولكن أعيننا مفتوحة على اتساعها وترى ما يجري، ولكننا لا نقدر أن نفعل أي شيء. (فتاة من القدس)

إلا أن العبارة «**أعيننا مفتوحة على اتساعها وترى ما يجري، ولكننا لا نقدر أن نفعل أي شيء**» لا تعبر فقط عن الاستياء الشديد من الظروف التي يخلقها الاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية، وجدار العزل العنصري، والحواجز على الطرق، وغير ذلك الكثير، وليس فقط عن الاستياء الشديد من عجز العالم العربي وانحياز المجتمع الدولي لإسرائيل، وإنما تعبر كذلك عن ازدياد الوعي بالظلم والاضطهاد الداخليين في المجتمع العربي الفلسطيني نفسه، وعن الاستياء من حالة الفوضى والتخبط التي آلت إليها الثقافة العربية الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني:

«القصة التي أثرت على حياتي هي رواية حنا مينه «الرجل الذي يكره نفسه». هذه القصة مذهلة في وصفها للصراعات والتناقضات الداخلية في نفسية الرجل العربي. جعلتني أفهم زوجي وأبي وإخوتي والرجل العربي بشكل عام، بشكل أفضل وأوضح». (فتاة من منطقة جنين)

إن الفتيات الفلسطينيات يشعرن بأنهن محاصرات ومقيدات ما بين الرجل العربي (الذي يكره نفسه) وبين أطفالهن الذين يقيدون حريتهن بفعل اعتمادهم الكلي على أمهاتهم، ذلك الاعتماد الذي تمليه قيم الثقافة العربية الفلسطينية ولم تقلل من وطأته مشاريع التحرر الوطني ولا محاولات التحديث الغربي:

«إنها قصة قيل أنها حقيقية. امرأة تزوجت، وعاشت مع زوجها في قمة السعادة في الأشهر الأولى بعد الزواج. كانا يعيشان قصة حب وسعادة في البداية، ولكن ما لبثت المشاكل والخلافات أن بدأت بالظهور بينهما. اكتشفت المرأة أن زوجها متزوج من امرأة أخرى. وحين حملت، حاول زوجها أن يرغمها على الإجهاض. ثم أحضر أمه لتعيش معهما، وكانت أمه متوحشة بكل معنى الكلمة، وجعل زوجته خادمة لأمه. وإذا لم تخدم الزوجة أمه كما يجب، كان الزوج يضربها ويضرب أطفالها بوحشية. الذي أثر عليَّ بشكل خاص في هذه القصة هو علاقة المرأة بأطفالها. دعني أقول لك؛ نقطة ضعف المرأة هي أطفالها. مهما حدث لها، ومهما ●●●

(*) أستاذ مساعد ورئيس دائرة علم الاجتماع وعلم الإنسان في جامعة بيرزيت في الضفة الغربية المحتلة.

أهانها واعتدى عليها زوجها، فالمرأة لا يمكن أن تترك أطفالها. أنا شخصيًا، إذا ضربني زوجي حتى الموت فلن أفكر ولو للحظة بأن أترك أطفالي... أطفالي هم نقطة ضعفي... إنهم مقتلي!» (فتاة من جنين)

إلا أن الشباب والفتيات على حد سواء (والذين يحاصرون بعضهم بعضًا) يشعرون بأنهم محاصرون في واقع يسيطر عليه الخوف والشك وعدم الشعور بالأمان:

«أتذكر كتاب «اعترافات ضحية» الذي يتحدث عن الأساليب التي يستعملها الإسرائيليون للإيقاع بالفلسطينيين ليصبحوا عملاء لهم. لقد تعلمت درسًا من هذا الكتاب، وكنت أشعر بالرعب من الأساليب التي يستعملونها، وأحاول دائما أن أكون حذرًا لكي لا أصبح أحد ضحاياهم. أعتقد أن هذه هي أكثر قصة أثرت عليّ في حياتي». (شاب من القدس)

هذه الظروف تجعل حياة الشباب الفلسطيني، ذكورًا وإناثًا، مليئة بالألم والخوف والشعور بالمرارة:

«أنا لا أحب القصص، بل أحب الشعر. كنت أحفظ الكثير من الأشعار في السابق. هناك بيت شعر معين يؤثر في حياتي وله معنى خاص بالنسبة لي. أحب هذا البيت كثيرا. يقول البيت: «لا تحسبنّ رقصي بينكم فرحًا – يرقص العصفور مذبوحًا من الألمِ». (فتاة من نابلس)

إذا كان المرء يرفض الحاضر، فليس أمامه سوى أحد طريقين: إما الانسحاب إلى الماضي، وإما القفز إلى المستقبل. ولكن بالنسبة لشباب الفلسطينيين الذين عاشوا طوال حياتهم في سلسلة من الآمال المحبَطة والوعود الفاشلة والخطط المستقبلية التي أجهضتها ظروف الواقع، فإن القفز إلى المستقبل يبدو شبيهًا بالمستحيل، فهو محفوف بالعقبات والسدود والمخاطر، ومحاط بمتطلبات فائقة الصعوبة يشعر المرء أمامها بالرهبة والإحجام:

«إنها قصة من الأساطير اليونانية، تتحدث عن شخص عاقبته الآلهة في ذلك الوقت بأن أمرته أن ينقل صخرة من أسفل الجبل إلى قمته، فقضى عشر سنوات في هذا العمل، لأنه كلما وصل إلى القمة تدحرجت الصخرة إلى نقطة البداية. وفي النهاية قرر أن يزيل الجبل ويقضي على المشكلة من أساسها، وهكذا فعل. صحيح أن إزالة الجبل استغرقت منه عشر سنوات أخرى، ولكنه تمكن من القضاء على الحاجة إلى حمل الصخرة. وصحيح أنه أصبح لديه عشر صخرات بدل واحدة، ولكنه على الأقل كان لديه موقف وتوجُّه؛ إنه عالج المشكلة من جذورها». (شاب من الخليل)

إذًا، عليك أن «تعالج المشكلة من جذورها» لكي تتمكن من التفكير في المستقبل، وإلا فإن قفزتك إلى المستقبل ستحط بك في الماضي، حيث تكمن جذور الحاضر والمستقبل:

«أكثر كتاب أحبه من الكتب القليلة التي قرأتها هو رواية غسان كنفاني «عائد إلى حيفا». شعرت أن هذه القصة هي تعبير صادق عن قصتنا، وأنها تعكس الترابط بين الماضي والحاضر والمستقبل». (فتاة من منطقة نابلس)

وهكذا فإن كل سرديات الشباب الفلسطيني تقريبًا تمثل تراجعًا من الحاضر الذي لا يمكن تحمله أو تحقيق الآمال فيه، إلى الماضي الذي يصبح مغريًا إلى حد مبالغ فيه:

«أحب بشكل خاص ما كانت تحكيه لنا جدتي عن الحياة التي كان الناس يعيشونها وعن المعاناة والمصاعب التي كانوا يواجهونها في حياتهم... كيف عاشت هي وجدي في القدس، بجوار المسجد الأقصى. أحيانًا أتمنى أن يعود بنا الزمن إلى تلك الأيام. في تلك الأيام كان الواحد يشعر أنه إنسان، له كرامته وحقوقه، وكانت علاقات الناس مع بعضهم متينة كأنهم عائلة واحدة. نحن نعيش الآن في عهد يفتقر فيه الواحد منا إلى الأمان، وإلى الشعور بأنه إنسان. أشعر أن العالم الذي نعيش فيه مصطنع ولا يستحق العيش. (فتاة من منطقة نابلس)

هنا أيضًا، سيصاب العديد من القراء بخيبة أمل حين يعرفون أنه حين يعود الشباب الفلسطيني إلى الماضي فإنهم لا يعودون إلى العصور الذهبية للعرب والمسلمين لاختيار قصص أبطال أسطوريين كخالد بن الوليد وصلاح الدين الأيوبي، وإنما هم يعودون إلى ماض أقرب من ذلك بكثير، ماض يؤثر في الحاضر بشكل مباشر... إنهم لا يعودون إلى أيام الانتصارات البطولية التي عفا عليها الدهر، بل إلى أيام الهزائم التي لا تزال حية في ملابسات الحاضر وظروفه:

«القصة التي أثرت عليّ أكثر من أية قصة أخرى هي قصة تهجير عائلة أمي من حيفا عام 1948. لقد رُويَت هذه القصة على مسامعي مرات لا تُحصى، ولكنها كانت في كل مرة تولد شعورًا غريبًا في داخلي، خصوصًا الحدث الأهم في القصة، كيف أن والديّ أمي أضاعا أمي في الطريق، وفي اليوم التالي عادا وعثرا عليها وأخذاها معهما. وكذلك فإن معرفتي بأن لجدي بيتًا في حيفا، يسكنه الآن يهود، تجعلني أشعر بالاضطهاد اللا نهائي والظلم المجحف الذي تعرضنا له في تاريخنا». (فتاة من جنين)

والشباب الفلسطيني يعود في بعض الأحيان إلى الماضي القريب للعثور على ومضات من المعنى والمنطق على الصمود الفلسطيني:

«كانت جدتي تحكي لنا عن حرب العام 1967، وكنت دائمًا أحس بالإعجاب الشديد بتلك القصة... كيف كان الناس يحصدون محاصيلهم في الحقول، وفجأة اندلعت الحرب. كان سن أبي تسعة أعوام في ذلك الوقت. تقول جدتي: «كنا متجهين غربًا نحو القرية، وكان الناس متجهين شرقا إلى الأردن أو ما يسمونه الضفة الشرقية. اختبأنا في مغارة لمدة أسبوع، وحين هدأت الأحوال عدنا إلى بيوتنا». تخيل كم هي جميلة هذه القصة! أنا دائمًا أستغرب كيف يكون الحال حين تندلع الحرب وفلاح يعمل في حقله، فيتركه وينزح عنه، ثم يعود بعد الحرب إلى قريته، ثم يذهب إلى الحقل ليكمل حصاده. إن الرابط بين الفلسطيني وأرضه كالرابط بين المولود وأمه، أو بين الذراع والكتف... إنه رابط قوي، ولا يمكن لأي شيء أن يقضي عليه. (شاب من منطقة نابلس)

وحين يتراجع الشباب الفلسطيني إلى «أيام العز» في الماضي، أيام الكرامة والصدق والاستقامة والتماسك الاجتماعي، فإنهم لا يتراجعون إلى الإسلام والعروبة، ولا حتى إلى الرسول وصحابته، وإنما إلى ماض أقرب وأهم من ذلك بكثير، إلى آبائهم وأجدادهم الفلاحين في «فردوس فلسطين» الذي ضاع بالأمس فقط:

«سمعت الكثير من القصص عن أجدادنا، كيف أنهم كانوا يحافظون على بعض القيم كالكرم واللطف في المعاملة. في تلك الأيام كانت الحياة بسيطة وتقليدية، وكانت فيها أفراح وأتراح في نفس الوقت، ولكن إذا احتاج أحد الناس إلى مساعدة كان الآخرون يأتون لمساعدته بشتى الطرق والوسائل. وفي نفس الوقت كان منطق الأشياء أبسط وأوضح مما هو الآن، وكان احترام الآخرين يصل إلى حد القداسة. كانت تلك أيام الناس يتمتعون فيها بقسط أكبر من الأصالة والشهامة والتضامن. أما في أيامنا هذه فقد انحط وضعنا إلى الحضيض، لأن تلك القيم السامية اختفت وحلت محلها قيم الحياة المادية والمصالح الفردية. أنا أستمتع جدًا بالإصغاء إلى قصص عن الماضي، لأنها تستثير مخيلتي وتحفزني على تصور نفسي في ذلك الوقت وبين أولئك الناس. لقد أصبح أولئك الناس وقيمهم راسخين في ذهني ومخيلتي، على العكس مما أعيش فيه الآن من الحقد والكراهية بين الناس». (شاب من منطقة رام الله)

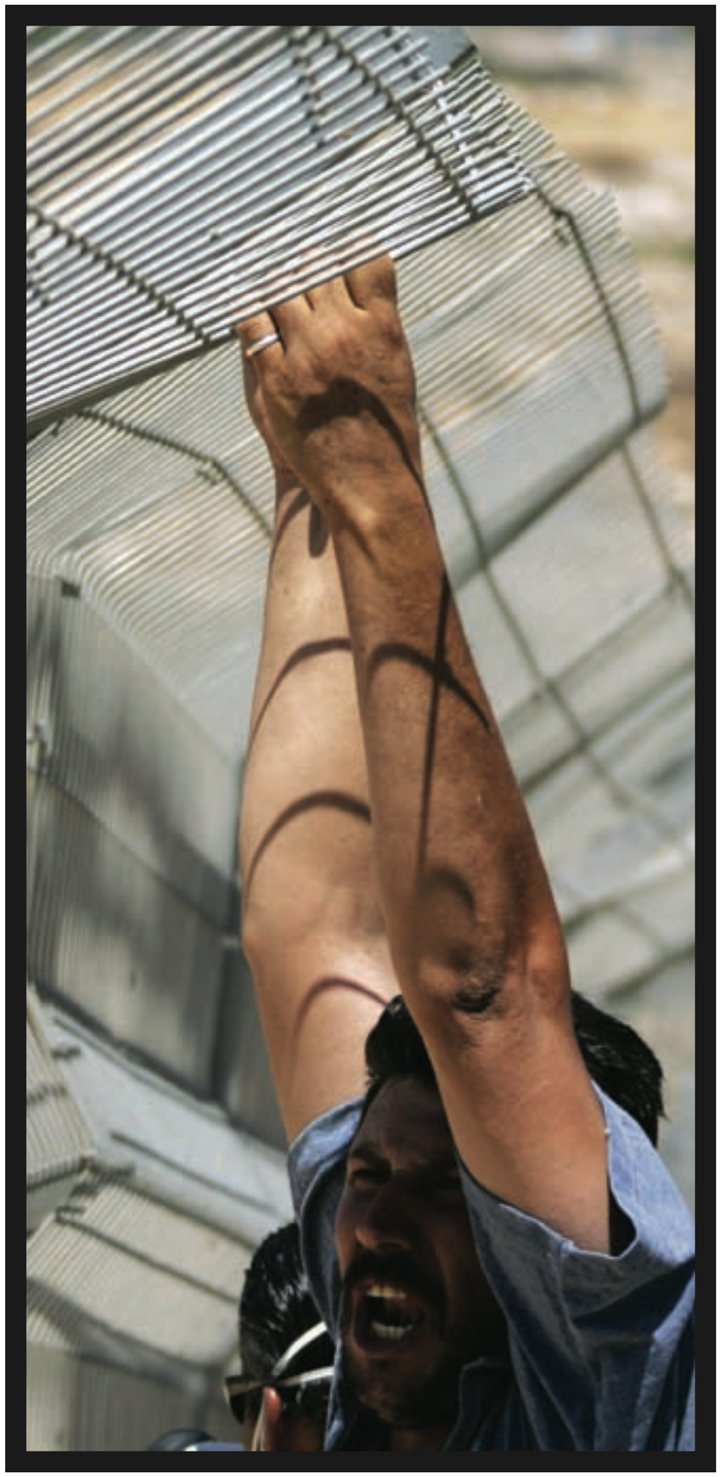

AFP

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن شبان وفتيات فلسطين في الضفة الغربية المحتلة يعيشون اليوم والغد. فالزمن يسحبهم تدريجيًا إلى المستقبل، في حين يسحبون هم أنفسهم إلى الماضي، وهكذا يتحول الحاضر إلى لحظة بغيضة يفعل فيها المرء كل ما في وسعه لإنكار وجودها المؤلم. فكيف يتمكن إذًا هؤلاء الشبان والفتيات من إضفاء المعنى على هذا النمط من الوجود، وما هي العقلية التي يطورونها من أجل الحفاظ على بقائهم؟ إنها العقلية المستمدة من حكاية «الذئب والصغار السبعة»

«إنها قصة الخراف والذئب، حين تترك الشاة أم الخراف أولادها وحدهم في البيت، فيأتي الذئب ويقرع الباب. في البداية يرفض الصغار فتح الباب، ولكن الذئب يقلد صوت أمهم فيصدقونه ويفتحون الباب، فيدخل الذئب ويأكلهم. ولكن لحسن حظهم، يأتي راعٍ فيفتح فم الذئب ويخرج الخراف أحياء. هذه القصة جميلة جدًا وتعلمنا درسًا: أنه علينا ألا نفتح لكل من يدق بابنا، وأنه علينا أن نكون قادرين على التمييز بين الأصوات الحقيقية والأصوات المزيفة التي تريد أن تخدعنا.. علينا أن نكون يقظين وواعين بشكل استثنائي، وألا نتبع كل من يتحدث إلينا بصوت جميل وكلمات رنانة. علينا أن نعرف كيف نتعامل مع الذين يخاطبوننا، وعلينا أن نعرف كيف نواجههم. علينا ألا نستجيب بالقبول ونقول «نعم» لكل من يتحدث إلينا، بل يجب في البداية أن نفهم ما الذي يعنيه، وما الذي يريده، وما هي نواياه الحقيقية، ثم نقرر بعد ذلك كيف نرد عليه». (فتاة من نابلس)

للأسف الشديد، فإن هذه العقلية، في مثل هذه الظروف التي يرزح تحتها الفلسطينيون، تقود أعدادًا متزايدة من الشباب الفلسطيني إلى تبني الموقف التالي:

القصة التي أثرت على حياتي أكثر من غيرها هي رواية باولو كويللو «فيرونكا تقرر أن تموت». هذه القصة أفادتني كثيرًا، فهي علمتني أن الحياة هي أهم شيء، وأن أهم شيء في الحياة هو أنت نفسك وليس أي أحد آخر. (فتاة من طولكرم)

وباختصار، فإن قصة حياة الشباب الفلسطيني في الوقت الحاضر عبارة عن مزيج غريب من المستقبل الذي يستحيل تحقيقه، والحاضر الذي يصعب تحمله، والماضي الذي لا يمكن الرجوع إليه. أما عقليتهم فإنها تسير باتجاه التركيبة الخيالية الخادعة التي يعقدها باولو كويللو بين الفردانية الغربية التي تستنزف المجتمع، والروحانية الشرقية التي تعبث بالواقع ●

قصيدة الأرض (مقطع)

مساء صغير على قرية مهملة
وعينان نائمتان
أعود ثلاثين عاما
وخمس حروب
وأشهد أن الزمان
يخبئ لي سنبله

يغني المغني
عن النار والغرباء
وكان المساء مساء
وكان المغني يغني

ويستجوبونه:
لماذا تغني؟
يرد عليهم:
لأني أغني
وقد فتشوا صدره
فلم يجدوا غير قلبه
وقد فتشوا قلبه
فلم يجدوا غير شعبه

وقد فتشوا صوته
فلم يجدوا غير حزنه
وقد فتشوا حزنه
فلم يجدوا غير سجنه
وقد فتشوا سجنه
فلم يجدوا غير أنفسهم في القيود

وراء التلال
يغني المغني وحيدا
وفي شهر آذار
تصعد منه الظلال.

من ديوان «أعراس».1977

لماذا تركت الحصان وحيدًا..؟

إلى أين تأخذني يا أبي؟
إلى جهة الريح يا ولدي ...
... وهما يخرجان من السهل ، حيث
أقام جنود بونابرت تلًا لرصد
الظلال على سور عكا القديم ـ
يقول أبٌ لابنه: لا تخف. لا
تخفْ من أزيز الرصاص ! التصقْ
بالتراب لتنجو! سننجو ونعلو على
جبل في الشمال ، ونرجع حينَ
يعود الجنود إلى أهلهم في البعيدِ
ـ ومن يسكن البيت من بعدنا يا أبي ؟
ـ سيبقى على حاله مثلما كان يا ولدي !
تحسس مفتاحه مثلما يتحسس
أعضاءه ، واطمأن. وقال لهُ
وهما يعبران سياجًا من الشوك:
يا ابني تذكّرْ! هنا صلب الإنجليزُ
أباك على شوك صبارة ليلتين،
ولم يعترف أبدًا. سوف تكبر يا
ابني، وتروي لمن يرثون بنادقهم
سيرة الدم فوق الحديدِ ...
ـ لماذا تركت الحصان وحيدًا؟
ـ لكي يؤنس البيت ، يا ولدي ،
فالبيوت تموت إذا غاب سكانها ...
تفتح الأبدية أبوابها من بعيدٍ ،
لسيارة الليل. تعوي ذئاب
البراري على قمر خائف. ويقول
أب لابنه: كن قويًا كجدّك!
واصعد معي تلة السنديان الأخيرة
يا ابني، تذكّر: هنا وقع الانكشاريّ
عن بغلة الحرب ، فاصمد معي لنعودَ
ـ متى يا أبي ؟
ـ غدًا. ربما بعد يومين يا ابني!
وكان غدٌ طائشٌ يمضغ الريح
خلفهما في ليالي الشتاء الطويلة
وكان جنود يهوشع بن نون يبنون
قلعتهم من حجارة بيتهما. وهما
يلهثان على درب «قانا»: هنا
مر سيدنا ذات يوم. هنا
جعل الماء خمرًا. وقال كلامًا
كثيرًا عن الحب، يا ابني تذكّر
غدًا. وتذكر قلاعًا صليبية
قضمتها حشائش نيسان بعد
رحيل الجنود ...

من ديوان «لماذا تركت الحصان وحيدا؟» . 1995

مختارات
محمود درويش
(١٩٤١ـ ٢٠٠٨)

نهر يموت من العطش

كان نهرا هنا،
وله ضفتان
وأمٌّ سماوية أرضعته السحاب المُقَطَّرَ،
نهر صغير يسير على مهله
نازلًا من أعالي الجبال
يزور القرى والخيام كضيف لطيف خفيف
ويحمل للغور أشجار دفلى ونخل
ويضحك للساهرين على ضفتيه:
«اشربوا لبَنَ الغيمِ
واسقوا الخيول
وطيروا إلى القدس والشام»
كان يغني فروسية مرةً
وهوى مَرةً...
كان نهرا له ضفتان
وأُمٌّ سماوية أرضعته السحاب المُقَطَّر
لكنهم خطفوا أمه،
فأصيب بسكتة ماء
ومات، على مهله، عطشًا!

من يوميات «أثر الفراشة».2008

غريب في مدينة بعيدة

عندما كنتُ صغيرًا
وجميلًا
كانت الوردة داري
والينابيع بحاري
صارت الوردةُ جرحًا
والينابيع ظمأ
– هل تغيَّرت كثيرًا ؟
– ما تغيَّرتُ كثيرًا
عندما نرجع كالريح
إلى منزلنا
حدِّقي في جبهتي
تجدي الورد نخيلا
والينابيع عرق
تجديني مثلما كنتُ
صغيرًا
وجميلًا..

من ديوان
«العصافير تموت في الجليل».1969

من طيف الصّورة الفوتوغرافيّة إلى فجاجة التليفزيون

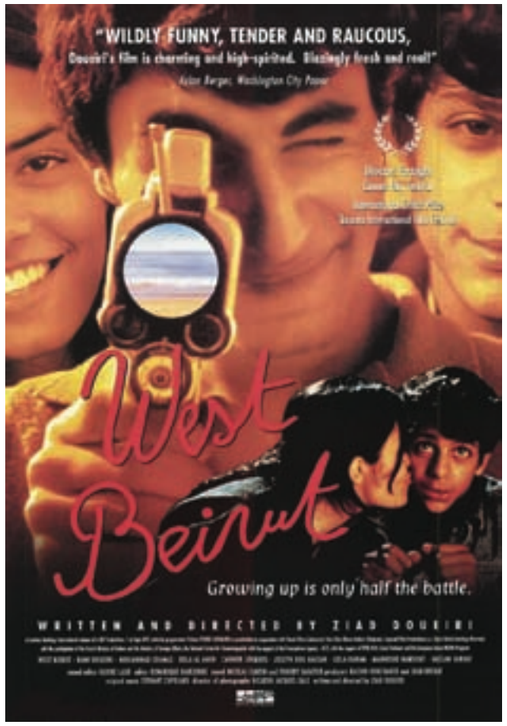

السّينما فنّ يحتضِر. الأحياء من البشر لم يعودوا قادرين –في هول الدّراما والمذابح– على الحبّ. حيَال هذه الأزمات الفنيّة والإنسانيّة الخانقة، تتوجّب العودة إلى بدايات الصّورة السّينمائيّة وتحديدا إلى تلك الأشرطة الوثائقيّة التي عَكَسَت حياة الشّعوب في أفراحها ومآسيها.

الهادي خليل*

ماذا بقي للسّينما أن تقوله وتحكيه أمام بشاعة المعاناة واندثار كلّ القيم؟ حلّت التّلفزة محلّها في متابعة الأحداث الصّاخبة واحتكار أعين المشاهدين وقرائحهم. لم يَعد بإمكان الفيلم الحديث، أي الفيلم الصّاغي لارتجاجات العالم وكوارثه، نسج صور أو التلفّظ بأفكار إلاّ وهو منحلّ ومازج في الآن نفسه تداعيات الحاضر بالماضي الحميمي، ووسمات الخيال بالواقع الملموس، مثل خليّة سرطانيّة تتآكلها السّموم من كلّ جانب.

عودة المكبوت التّسجيلي

كلّ شيء أصبح مدعاة للزّوال، زوال البلدان وزوال الفنون، ما عدا تلك البصمات الهيروغليفيّة التي رَسَمَت الخطوط الأولى لنزعة التّناحر والتّقاتل الجامحة التي استبدّت بإنسانيّة العصور الحديثة. لذا تُفرز هذه الحَفريّات الشّاقّة في طفولة السّينما بطلا من طينة خاصّة، **أوديسيا** Odysséen تائها نقيّ الذّاكرة، وفيّا لفتوحات الأجداد الفنيّة لكنّه مُنْكَسر الخاطر ومكبّل العواطف والأحاسيس ومُتَفَرِّج فيما يدور حوله من أحداث ومورّطٌ من تلقاء نفسه في ضياع لا نهاية له. عندما يعود إلى بلده الأصلي – هذا طبعا إن عاد – لن تكون في انتظاره لا زوجة ولا أولاد.

السّينما الأوروبيّة مسكونة في منعرجاتها النّاصعة، من البوسني **«إيمير كوستوريكا»** Emir Kusturica إلى الإغريقي **«تيو أنجيلوبولس»** Théo Angelopoulos، بشبح الصّورة التّوثيقيّة.

هل سنعود في الوقت الذي تُعلن فيه السّينما حتفها إلى واقعيّة جافّة ومباشرة لا تكون بمقتضاها الكاميرا إلاّ مجرّد آلة تسجيل تصوغ أوجه الأشياء الملموسة بأقلّ ما يمكن من التّعليق والتّحوير؟ في أفلام **«أنجيلوبولس»** و**«كوستوريكا»**، هنالك حنين غير معلن إلى مدرسة سينمائيّة عانق فيها فعل التّصوير حجّة الوثيقة وثّباتها وهي مدرسة الواقعيّة الجديدة الإيطاليّة التي برزت قبيل الحرب العالميّة الثّانية وبعدها. كما أنّ هنالك توقا إلى ثبوتيّة الصّورة الفوتوغرافيّة وعراقتها للتّذكير بما سُلب للأفراد والعائلات من حرّيات ومسرّات. في **«نظرة عوليس»** Le Regard d'Ulysse لأنجيلوبولس الذي صُوِّرَ سنة 1995، تَصُرُّ عائلة على تجميع كلّ أفرادها من خلال صورة تذكاريّة قبل أن يُسلّم الأب والابن والعمّ أنفسهم للبوليس السرّي الذي جاء للقبض عليهم.

تُثَبّتُ هذه الصّورة في الفيلم وتمتزج بصور الأخوين مَنّاكيس وهما رائدا السّينما الوثائقيّة في اليونان عند مطلع القرن العشرين. أضحت الفوارق المزعومة بين السّينما الرّوائيّة والسّينما الوثائقيّة كلّها واهية. وأضحت الصّور تَتَغَذّى من بعضها البعض كما يتغذّى الحاضر من شرارات الأيّام الماضية.

هذه العودة إلى وثائقيّة الصّورة السّينمائيّة هي المقاومة الدّنيا من قبل بعض المخرجين ضدّ محق الشّعوب وضدّ عناد الحكّام القياصرة في مسح كلّ أثر يدينهم. لكنّها مقاومة موجّهة أساسا ضدّ ذلك الغول الذي يبتلع الذّاكرة ويبيد أيّ أثر لها وهي التّلفزة. لذا غالبا ما نرى التّلفزة حاضرة في بعض الأفلام الأوروبّيّة الحديثة بمثابة الكائن العمومي الأليف الذي لا يطالبك بالاكتراث بوجوده أو بمشاهدة الصّور التي يَبُثُّهَا.

(*) أستاذ السينما والأدب في جامعة تونس

[أقصى اليمين]
ملصق فيلم «بيروت الغربية» للمخرج اللبناني زياد الدويري

[يمين]
«النّفق» للبوسني «إيمير كوستوريكا»

يجسّد تأثّر كثير من السّينمائيّين العرب بالتّلفزة في الكيفيّة التي يصوغون بها أعمالهم وفي الطّريقة التي يُوظّفون بها المادّة التّليفزيونيّة

في **«نظرة عوليس»**، نرى البطل خلال استراحة وجيزة في حانة الفندق، يتابع البثّ التّليفزيوني بنظرات هائمة ومتعبة ومتقطّعة دون التفوّه بأيّ كلمة أو إبداء أيّ تعليق على المادّة الإخباريّة المقدّمة. عَدَاؤُهُ للتّلفزة أكيد لكنّه عداء دفين داخلي ومشحون بحنَق عَميق تُخيّم عليه مسحة من الاستسلام للأمر المقضي.

نَعيُ السّينما مسألة واضحة في فيلم **كوستوريكا الأخير «النّفق»** Underground عن دمار الحرب العرقيّة في يوغسلافيا أو في أعمال المخرج الألماني **فيم فندارز** Wim Wenders وخاصّة في فيلميه **«الصّديق الأمريكي»** L'ami américain و**«حال الأشياء»** L'État des choses.

السّينما المُتَلْفَزَة الهجينة

لا يتجسّد تأثّر كثير من السّينمائيّين العرب بالتّلفزة في الكيفيّة التي يصوغون بها أعمالهم فحسب وإنّما كذلك في الطّريقة التي يُوظّفون بها المادّة التّليفزيونية لا سيما الإخباريّة السّياسيّة منها. نادرا ما نراهم يحاولون إرباك وساطة التّلفزة الثّقافيّة أو السّياسيّة أو محاولة التّنبيه إلى وجهات النّظر التي تتحكّم في الصّور المُبثّة. في أغلب الأفلام اللّبنانيّة التي أُنجزت أخيرا عن الحرب الأهليّة بلبنان وعن مخلّفاتها البليغة على نفسيّات الأفراد وعواطفهم، مثل **«لبنان الكابوس»** أو **«بيروت الغربية»**، يقع الاستشهاد بمقاطع تليفزيونية عدة إمّا للتّذكير بحدث سياسي صاعق طبع الذّاكرة الجماعيّة أو لتدعيم بعض الشّخوص في شهاداتهم على الانكسارات الذّاتيّة والعائليّة التي يشعرون بها من جرّاء الحرب. تُوظّف هذه الرّكائز الوثائقيّة في المتوالية السّرديّة الفيلميّة بمثابة البرهان الذي يضيء بعض الحقائق والأحداث ويكثّف معانيها ومغازيها وكأنّ بعض السّينمائيّين العرب لم يعودوا قادرين على إنتاج مادّة روائيّة مستقلّة •••

قدم المخرج زياد الدويري في فيلم «بيروت الغربية» (1998) صورة مكثفة للحياة اليومية خلال الحرب الأهلية

تستمدّ قوّتها الإقناعيّة والجماليّة من منظومتها الدّاخليّة.

تَتجسّد الهجانة التي تطبع بعض الأفلام العربيّة في الخلط السّاذج بين الشّيء وصورة الشّيء وبين الكتابة التّليفزيونية والكتابة السّينمائيّة. مَن أنجز الصّورة التّليفزيونية التي تغمُرُ أعيننا من كلّ جانب؟ من أيّ وجهة صوّرت؟ ما هي دلالات التّعليقات المرافقة لها؟ ما هي الفوارق بين واقع الحروب والصّور المتّلفزة التي تدّعي عكس هذا الواقع بكلّ حذافيره؟ هذه الأسئلة مغيَّبَة في جلّ الأفلام العربيّة التي تستعين ببعض المشاهد التّليفزيونية. نرى عكس ذلك في أعمال روائيّة عن الحرب الأهليّة بلبنان مواطنين لبنانيّين جنبا إلى جنب، أصدقاء وأزواجا، ينظرون إلى بعض الاستجوابات التّليفزيونية التي أجريت معهم مضاعفين حدّة الحديث بتعاليق لاذعة موجّهة ضدّ حكّام لبنان وضدّ المجتمع اللّبناني بأسره وخاصّة ضدّ ذواتهم. لماذا لا يحتمل العرب، كلّما كان الكلام عن خيباتهم وتناحرهم، رؤية أنفسهم إلاّ في التّلفزة وليس في السّينما وكأنّ جرأة الشّهادة التي يُدلُونَ بها وقساوتها تريحان المخرج من الانتباه إلى مخاطر ارتماء المادّة الفيلميّة في أحضان الفرجة التّليفزيونية؟ أصبح البناء الدّرامي المقنع والمخيلة الرّوائية المتماسكة شيئين نادرين في السّينما العربيّة، وحتّى نكسات العرب وفواجعهم الأخيرة لم تُلهم الممارسات السّينمائيّة في المغرب العربي أو في مشرقه ولم تُفرز نُقلات نوعيّة بما أنّ هذه الأزمات غالبا ما وقع تناولها من قبل السّينمائيّين بطريقة تلفزيّة. لم تقدّم السّينما العربيّة عن حرب الخليج الأخيرة فيلما ذا بال كان بإمكانه تقليص الضّبابيّة والذّهول اللّذين يعترياننا كلّما تذكّرنا هذه الحرب أو ذكّرونا بها. وصلتنا المعلومات عن حرب الخليج بواسطة المقالات الصّحفيّة أو التّغطيات المتّلفزة التي بثّتها المحطّات الفضائيّة الغربيّة. كان يفترض أن تقول السّينما العربيّة كلمتها في حرب أُعِدّت مثل مسرحيّة إعلاميّة طوّقتها وسائل الإعلام الغربيّة خاصّة المرئيّة منها واستحوذت على بثّ فعاليّاتها. ولعلّ أهمّ عمل سينمائي صُوّر عن هذه النّكسة الفيلم القصير للمخرج اللّبناني **برهان علويّة** الذي ورد ضمن الشّريط السّينمائي الطّويل «**حرب الخليج وبعد؟**» وقع إنجازه سنة 1991 من قبل خمسة سينمائيّين عرب من بينهم التّونسيّان **النّوري بوزيد** و**ناجية بن مبروك** والفلسطيني **إيليا سليمان**.

تَتجسّد الهجانة التي تطبع بعض الأفلام العربيّة في الخلط السّاذج بين الشّيء وصورة الشّيء وبين الكتابة التّليفزيونية والكتابة السّينمائيّة

يُؤزّم هذا الفيلم القصير بطريقة ساخرة اللّعبة الحكائيّة ويجعل منها أمرا مستعصيا ومستحيلا. نرى في شريط **علويّة** مخرجا يتّصل عبر الهاتف بكلّ معارفه قصد إيجاد فكرة سيناريو عن حرب الخليج لكن دون فائدة. كلّ المواضيع والمضامين المقترحة وقع استهلاكها حسب رأيه. تصبح بالتّالي القضيّة الأساس تصوير فيلم يروي استحالة إنجاز الفيلم نفسه. ولقد مهّد صاحب رائعة «كفر قاسم» لمثل هذه البطالة الفنيّة في فيلم أخرجه في الثّمانينيات عنوانه «بيروت اللّقاء». يتمحور هذا الشّريط حول قصّة حبّ مستحيلة بين شابّ من شمال لبنان وفتاة من جنوبه تصاغ حسب حبكة سرديّة دائريّة معادة لا نميّز بدايتها من نهايتها مثل مواعيد الحبيبين المتكرّرة التي لا جديد فيها. لعلّنا نحتاج نحن العرب إلى تجارب مثل هذه تعطّل الفعاليّة السّينمائيّة وتحثّها على إعادة النّظر في أدواتها التّعبيريّة وتختبر قدرتها على مواجهة فواجع العالم المتلاحقة ●

الخرطوم:

تعزيز مهارات الجراحين في مجال جراحة الحرب

ICRC

26 جراحًا وطبيبًا حضروا من جنوب السودان ندوة في جوبا عن جراحة الحرب. وقد نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر هذه الندوة في السابع عشر من سبتمبر/أيلول الماضي على مدى ثلاثة أيام.

ويعمل الجراحون في مستشفيات مدنية وعسكرية في مدن مختلفة من جنوب السودان ومنها جوبا، ومالاكال، وبنتيو. ويقول الدكتور «**ماكير**» المدير الطبي لمستشفى جوبا التعليمي: «**لدينا حالات عديدة من الرضوض الناتجة عن صدمات في جنوب السودان، وغالبية الجراحين ليسوا متخصصين في هذا المجال. لهذا نأمل في أن نتمكن بعد هذه الندوة من تقديم رعاية أفضل إلى المرضى المصابين بصدمات**».

وتولى إدارة الندوة الدكتور «**غونتير فيمهوفر**» وهو طبيب جراح من اللجنة الدولية عمل في أماكن مختلفة من العالم مثل أفغانستان والصومال والشيشان. وتشمل المواضيع التي تناولتها الندوة فرز المصابين، والرعاية قبل الدخول إلى المستشفى، والإدارة الأولية للجروح الناجمة عن طلقات نارية، وعمليات البتر، وعلاج إصابات الرأس، وإعادة التأهيل البدني للمريض. ويقول الدكتور «**فيمهوفر**»: «**إن جراحة الحرب خاصة جدًا. وليست مادة يمكن أن تتعلمها فقط في الكتب. ونحن نتبادل خبراتنا مع الجراحين في السودان من أجل تعزيز قدرتهم على معالجة الجرحى الذين أصيبوا بالسلاح**».

واستند تنظيم الندوة إلى ثلاثين سنة من الخبرة التي اكتسبتها اللجنة الدولية في معالجتها أكثر من مائة ألف جريح حرب وأتاحت لها وضع معايير لإدارة علاج هؤلاء الجرحى وتقديمها في قواعد عمل وخطوط توجيهية.

ولا يزال جنوب السودان يشهد درجة من العنف المستمر. وعمدت اللجنة الدولية، مرتين هذه السنة إلى نشر الفريق الجراحي الميداني المتنقل الموجود في دارفور وإرساله إلى جنوب السودان حيث أجرى عمليات جراحية لثلاثين مريضا يعانون من جروح بالأسلحة. وكان هذا الفريق السريع الانتشار قد أنشئ في العام 2005 من أجل توفير وسائل إنقاذ الحياة إلى المقاتلين والمدنيين في المناطق البعيدة التي لا يمكن الحصول فيها على العلاج الجراحي المناسب.

الجولان المحتل:

تسهيل عبور عروس إلى سوريا

ICRC

يعتبر زواج الاقارب من الظواهر التقليدية في المجتمعات العربية وغالبًا ما يشجعه الأهل ويطمئن قلبهم عند حدوثه. ولكن منذ اللحظة التي قررت فيها **عرين الصفدي** (25 عاما) الزواج من قريبها **ربيع الصفدي** (32 عامًا) انطلقت في مسيرة طويلة دامت عدة أشهر بانتظار تحديد موعد زفافها الذي، بعكس النظم المتبعة، يعتمد كليًا على قرار السلطات الإسرائيلية بفتح معبر القنيطرة الذي يفصل الجولان المحتل عن سوريا وبالتالي عرين عن ربيع.

ويشرف مندوبو اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ عدة أعوام على تسهيل عبور الدروز من الجولان المحتل إلى الأراضي السورية للمشاركة في التجمعات الدينية الدرزية السنوية أو للالتحاق بالجامعات السورية ومن حين إلى آخر على مدار السنة على عبور عروس من الجولان إلى سوريا أو العكس. وتؤدي اللجنة الدولية دور الوسيط المحايد بين الطرفين بسبب انعدام العلاقات الدبلوماسية ما بين الدولتين.

ففي يوم زفافها الموافق 25 أيلول 2008 استيقظت عرين باكرًا لتودع الأهل والأقارب والأصدقاء والجيران ومن ثم توجهت إلى معبر القنيطرة مع أسرتها متألقة في ثوبها الأبيض وبعد تخليها نهائيًا عن أوراقها الثبوتية الإسرائيلية، فتح باب المعبر لتمر ملوحة إلى أقربائها وحشد الصحفيين المتواجدين على الجانب السوري تحت إشراف موظفي اللجنة.

وتوجه **ربيع الصفدي** بدوره إلى الحدود لاستقبال عرين وأهلها والترحيب بهم وقد تم اللقاء بينهما في مكتب اللجنة الدولية على الجانب السوري من الحدود. واحتفلت العائلتان معًا لمدة ساعة ومن ثم اجتاز أهل عرين الحدود مرة أخرى عائدين إلى الجولان المحتل ومودعين ابنتهم بحرارة بينما اتجهت **عرين** يدا بيد مع **ربيع** إلى الجانب السوري للاحتفال بزفافهما لتنضم إلى 50 عروسا أخرى اجتازت الحدود في يوم زفافها منذ العام 1987.

ICRC

بيروت:

تأهيل خدمات الطوارئ والتدريب على جراحة الحروب

افتتحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في يوليو/تموز الماضي مشروعا رئيسيا للمياه في قرية كفر ملكي جنوب لبنان. ويستفيد من ويزيد المشروع من إمدادات المياه للمنطقة إلى نحو 2700 متر مكعب يوميا. ويستفيد منه نحو 30 ألف نسمة في المنطقة.

وفي مجال التعاون مع جمعية الصليب الأحمر اللبناني وكجزء من الدعم المستمر لرفع مستوى قدرات الجمعية الوطنية على الاستجابة لحالات الطوارئ، انتهت اللجنة الدولية من إعادة تأهيل المقر الرئيسي للخدمات الطبية في حالات الطوارئ والتي تقدمها جمعية الصليب الأحمر اللبناني. والمبنى المكون من طابقين افتتح في أغسطس/آب الماضي وهو جهز تجهيزا كاملا بتكلفة بلغت 300 ألف دولار أميركي.

وفي هذه الأثناء،واصلت اللجنة الدولية مشروعها لدعم خمسة مستشفيات ومدرستي تمريض تديرها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني –– فرع لبنان في أجزاء مختلفة من البلد. كذلك، عقدت حلقتين دراسيتين عن جراحة الحرب في شهري حزيران/ يونيو وتموز/يوليو، شارك فيهما نحو 64 جراحا لبنانيا من 34 مستشفى.

فضلا عن ذلك، واصلت اللجنة الدولية تنفيذ برنامجها للنشر القانون الدولي الإنساني والتعريف بنشاطاتها من خلال دوراتها العادية مع الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، بالإضافة إلى عدد من المجموعات السلفية والفلسطينية. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، شارك نحو 800 من عناصر القوات المسلحة اللبنانية، بمن فيهم جنود وضباط، ونحو 60 من رجال الشرطة في دورات النشر هذه.

القاهرة:

تدريب مدربين على القانون الدولي الإنساني وبرنامج استكشاف له في المدارس

عقدت منظمة الحق الفلسطينية لحقوق الإنسان وبالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في القاهرة دورة تدريبية لمجموعة من المدربين وناشطي حقوق الإنسان الفلسطينيين لتدريبهم على القانون الدولي الإنساني. وقد استمرت الدورة خمسة أيام وشارك فيها خبراء من اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالإضافة إلى أساتذة في القانون الدولي ناقشوا خلالها عددا من المواضيع التي تناولت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والتحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني، وآليات احترامه، والقواعد العرفية له.

إلى ذلك عقدت وزارة التربية والتعليم المصرية ومركز تطوير المناهج ورشة تدريبية بمشاركة أربعين من خبراء المناهج وموجهي اللغة العربية والدراسات الاجتماعية لمناقشة بدء انطلاق فعاليات برنامج استكشاف القانون الدولي الإنساني. وهدفت الورشة لإعداد مدربين قادرين على التدريب على نشاطات برنامج استكشاف القانون الدولي الإنساني لأقرانهم المعلمين الذين لم ينضموا بعد لفعاليات البرنامج.

الجدير بالذكر أن هدا النشاط هو باكورة النشاطات المدرجة في استراتيجية استكمال البرنامج التي تمتد لسنتين. من المتوقع أن تستلم وزارة التربية والتعليم في نهايتها مسؤولية البرنامج بشكل كامل معتمدة على كوادرها المدربين وعلى مواد تعليمية ستنجز خلال الفترة المذكورة.

عمّان:

القانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية

في إطار جهودها لتعزيز المعرفة في القانون الدولي الإنساني وتشجيع إدماجه في المناهج التعليمية لكليات الشريعة في الجامعات الفلسطينية، إضافة إلى دعم الحوار البناء ما بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر وعلماء الدين الإسلامي في فلسطين، نظمت بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة وأراضي الحكم الذاتي وبالتعاون مع بعثة اللجنة الدولية في الأردن ندوة في عمان حول القانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية في السادس من أكتوبر/ تشرين الأول 2008 على مدى يومين، شارك فيها سبعة من العلماء والأساتذة وعمداء في كليات الشريعة الفلسطينية.

تطرقت محاور الندوة إلى التعريف بالقانون الدولي الإنساني والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بما فيها اللجنة الدولية والمبادئ الأساسية لحماية ضحايا الحروب في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني وإشكالية تنفيذ القانون الدولي الإنساني واختراع مبادئه. وقد تحدث في الندوة كل من **د. عامر الزمالي**، مستشار اللجنة الدولية للعالم الإسلامي و**فاسيلي فاديبف**، منسق دائرة الإعلام والنشر في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل و**حسام الشخشير**، مسؤول ملف الجامعات في مكتب الإعلام والنشر.

جنيف:

مزاد على الإنترنت لمساعدة ضحايا الألغام في أفغانستان

نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عملية بيع بالمزاد على الإنترنت لتشكيلة مواد استثنائية مجمّعة خلال بطولة أوروبا لكرة القدم لعام 2008 التي نظمها الاتحاد الأوروبي لكرة القدم، بما فيها كرات قدم تحمل توقيع أبطال الدورة من لاعبي الفريق الأسباني.

وشكلت عملية البيع بالمزاد التي احتضنها موقع www.ebay.ch/redcross حتى 17 يوليو/تموز الماضي جزءًا من حملة جمع التبرعات التي نظمتها اللجنة الدولية لصالح برامج إعادة التأهيل البدني في أفغانستان تحت عنوان «سجّل هدفًا للصليب الأحمر».

وستتيح أيضا كرات قدم وقمصانا تحمل توقيع سفيري حملة اللجنة الدولية «سجّل هدفًا للصليب الأحمر» نجم كرة القدم البرتغالي **كريستيانو رونالدو**، ومخرج فيلم «**جيمس بوند**» الأخير **مارك فوستير** ومواد أخرى تحمل توقيع لاعبين شاركوا في دورة العام 2008 من الفريق الوطني السويسري والفريق الوطني الألماني والفريق الوطني الفرنسي.

واعتبر فريق ألمانيا في طليعة "الفرق الأكثر إنسانية» في بطولة أوروبا لعام 2008، في إطار حملة صوّت فيها الآلاف من مستخدمي الإنترنت لصالح الفرق المفضلة من خلال شراء أهداف افتراضية على الإنترنت. وتبرع الاتحاد الأوروبي لكرة القدم، فضلا عن ذلك، بمبلغ 4000 يورو مقابل كل هدف سجل أثناء الدورة التي احتضنتها سويسرا والنمسا. وقد تم حتى الآن جمع أكثر من 500 ألف يورو.

وأدت أصوات أنصار الفرق وتبرعات الاتحاد الأوروبي لكرة القدم إلى إحلال فريق ألمانيا في المرتبة الأولى بفضل 000 800 هدف افتراضي سجلت لصالحه. وجاء الفريق الفائز بالدورة في المرتبة الثانية بفضل 000 55 هدف افتراضي، متفوقًا على هولندا وتركيا.

وستُبقي اللجنة الدولية على حملة "سجّل هدفًا للصليب الأحمر" مفتوحة على موقع www.scorefortheredcross.org إلى نهاية الصيف حتى يتمكن أنصار كرة القدم من مواصلة دعم فرقهم وبالتالي مساعدة ضحايا الألغام في أفغانستان على المشي من جديد.

بعثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المنطقة

القاهرة: 31 شارع جدة، حي المهندسين، القاهرة 12411، ج.م.ع
هاتف: 37619332/33379282 (202++) فاكس: 37618487 (202++)
البريد الإلكتروني: cairo.cai@icrc.org

عمّان: دير غبار، حي الديار، شارع يوسف أبو شحوت صندوق بريد 9058 عمان 111191
هاتف: 5921472/4604300 (9626++) فاكس: 5921460 (9626++)
البريد الإلكتروني: amman.amm@icrc.org

بغداد: (بغداد) العلوية: ص.ب 3317
هاتف: 01922464 (79 964++) فاكس: 712266 763 (873++)
(عمّان): غرب أم أذينة، ش البصرة، بالقرب من فندق الفور سيزونز، بناية رقم 5 و 14
(عمّان): هاتف: 65523994 (962++) فاكس: 65523954 (962++)
البريد الإلكتروني: iraq.iqs@icrc.org

دمشق: أبو رمانة، ساحة الروضة، شارع مصر، بناء الجرد، الطابق الثالث صندوق بريد 3579
هاتف: 3310476/3339034 (96311++) فاكس: 3310441 (96311++)
البريد الإلكتروني: damas.dam@icrc.org

الأراضي الفلسطينية المحتلة: شارع النبي شعيب رقم (8) منطقة الشيخ جراح، القدس 91202، صندوق بريد 20253
هاتف: 5828441/5828845/5828802 (9722++) فاكس: 5811375 (9722++)
البريد الإلكتروني: jerusalem.jer@icrc.org

بيروت: بناية منصور، شارع السادات، الحمرا، صندوق بريد 7188–11
هاتف: 739297/739298/739299(9611++) فاكس: 740087(9611++)
البريد الإلكتروني: beyrouth.bey@icrc.org

الخرطوم: العمارات شارع رقم 33 – منزل رقم 16 – الامتداد الجديد
صندوق بريد 1831 – 11111 الخرطوم
هاتف: 65/476464 (249183) ++ (خمس خطوط) فاكس: 467709 (249183) ++
البريد الإلكتروني: khartoum.kha@icrc.org

تونس: المندوبية الإقليمية بتونس، (تغطي أنشطتها: تونس – المغرب – ليبيا – موريتانيا – الصحراء الغربية) رواق البحيرة عمارة أ، نهج بحيرة كنستنس 1053 ضفاف البحيرة
هاتف: 960179/960154/960458 (21671++) فاكس: 960156 (21671++)
البريد الإلكتروني: tunis.tun@icrc.org

الجزائر: 42 شارع المعز ابن باديس بوارسون سابقًا – الأبيار – الجزائر
صندوق بريد : 16606 الجزائر
هاتف : 03 43 92 21 / 73 40 92 21 (213++) فاكس: 18 43 92 21 (213++)
البريد الإلكتروني: alger.alg@icrc.org

صنعاء: شارع بغداد، شارع رقم 19، منزل رقم 20 صندوق بريد: 2267
هاتف: 4/467873 / 44 38 21 (9671++) فاكس: 75 46 78 (9671++)
البريد الإلكتروني: sanaa.san@icrc.org

الكويت: البعثة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي (تغطي أنشطتها: الكويت، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، سلطنة عمان) الجابرية، قطعة 5، شارع رقم 3، منزل رقم 32 صندوق بريد: 28078 – الصفاة 13141
هاتف: 25322061/25322062/25322098 (965++) فاكس: 25324598 (965++)
البريد الإلكتروني: koweit.kow@icrc.org

بعثة الصومال: Denis Pritt Road، صندوق بريد: 73226 – 00200 نيروبي، كينيا
هاتف: 5/4/3963 – 9/8/2713367 (25420++) فاكس: 13731 2027 254 ++
البريد الإلكتروني: somalia.sok@icrc.org

طهران: كميته بين المللي صليب سرخ، تهران – بلوار آفريقا – خيابان تابان شرقي – شماره 75
هاتف:4–5503 8878 21 98++ فاكس: 3370 8878 21 98++
البريد الإلكتروني: tehran.teh@icrc.org

موريتانيا: صندوق بريد: 5110، نواكشوط
هاتف: 38 447 52 222++ فاكس: 97 446 52 222++

متاهة الجندي
داخل الشاشة ... خارج الشاشة !

محمد سهيل أحمد*
الرسم : حسن فؤاد**

«ما أجمل هذا العالم.. ما أسهل تحطمه !»

« قال الراوي:

بحثت عن يوسف طويلا من دون جدوى. وقررت بعد طول بحث أن أجرب آخر المخابئ التي يمكن أن أتوقع أن أجده فيها: دار سينما غرناطة. فيما كنت أدلف لدار السينما، كدت أن أصطدم بعسكري انضباط كان يقتاد فتى من قفاه. بدا لقصر قامته أشبه بفيلم من أفلام العيد المقصقصة، مؤرجحًا جامعة يد منطبقة على رسغين شديدي النحول شادًا إياهما بعنف. اجتزت كشك التذاكر ماضيا صوب غرفة صاحب السينما. توقفت عند المدخل. كان مسؤول الدار منهمكا بتناول وجبة من الأرز بالفاصولياء المجففة من على صينية موضوعة على طرف طاولة تكومت عليها بكرات أفلام، بوسترات دعائية، مصباح يدوي ودفتر بطاقات دخول. ما إن أبصرني حتى نهض باسطا كفه نحوي مرحبا، فبادرته معلنا:

قدمت من أجل أن ألقاه .. ككل مرة..

ومن في مقدوره أن يمسك هدهدًا؟!

هل سألوا عنه؟ عنه بالذات؟ لا . أحيانا يقومون بحملات مداهمة، أو يعهدون بالمهمة للانضباط العسكري.

استغرقت في تأمل ملصقات توزعت على جدران الغرفة: الناصر صلاح الدين، جان كلود فاندام، « كلوز أب» لوجه أميتاب طبعت عليه أحرف هندية، سعاد حسني، ستيف ماكوين، بريجيت باردو في فيلم «وخلق الله المرأة»..

قام إلى خزنة من حديد متقشرة الجوانب. ارتج بابها وهو يشده إليه بقوة. ناولني مغلفا مصفرا مبقعا بلطخات حبر باهتة:

حاذر ، به كراس ورسائل حب.

يبدو أنك اطلعت عليها .. أعني الرسائل.

على بعضها، جذبتني روائح العطور. إنه فتى صغير السن لكنه يبدو ذكيا خلافًا لأقرانه.

إنه قارئ كتب نهم.

عموما فتيان الحروب يشيبون قبل الأوان!

نهضت طاويا المغلف، داسا إياه في الجيب الخلفي لبنطالي:

سأبحث عنه في الصالة.

لعلك لا تجده. هل تريدني أن أخبره بشيء؟

الواقع أنني جئت هذه المرة كي أحذره.

تعني أن اسمه مدرج في الـ ..

أحيانا القريب آخر من يعلم. لكن شعورا غامضا يخامرني، هناك مداهمات ومن واجبي أن ..

فيما هوت قدماي إلى عتمة صالة العرض استقبلتني لفحة هواء بارد لم تكن تخلو من وخامة. تلمست في الظلام طريقي للمصاطب الأمامية حيث اعتدت أن أجلس في كل مرة وحيث الاحتمال الأقرب للقياه هناك. لمحت في منتصف المسافة موشور الضوء – حبل الأحلام الملونة السري – منقذا من أقصى الخلف حيث آلة العرض إلى شاشة السينما. فيما كانت طبلتا السماعتين الرابضتين يمين الشاشة ويسارها – وهما تنقلان حوار أبطال الفيلم – تحدثان أزيزا رعديا متقطعا. شيئا فشيئا، أخذت كائنات الشاشة، داخلها وخارجها، بالاتضاح بعد أن تآلفت عيناي رويدا رويدا مع المكان، فاستأنفت بحثي. حانت فترة عرض مقدمات الأفلام التي انتظرت انتهاءها كي أتعرف عليه، إن كان موجودًا حقًا . ارتطمت قدماي بهيكل بشري منطرح على أرض الصالة فبدرت منه آهة سرعان ما تلاشت. تكدست رئتاي بروائح يبدو أنها قلصت من درجة برودة الداخل: تبغ، جوارب، حقائب يد، أفرشة، قمصان ينبعث منها عرق أجساد لم تعرف سبيلا للاغتسال منذ أمد بعيد. وطأت جرذا انفلت مزمجرا. واصلت سيري متفاديا وطء هياكل متراخية الأطراف استلقت على مصاطب متكأكئة وهي تصر بعضها على بعض، بينما تكدست هياكل أخرى في أرض الممرات، تهذي، تتثاءب، أو تتقلب على جنوبها. في تلك اللحظة أضيئت الصالة بمصابيح نيون ذابلة متخافقة تراكمت عليها أغبرة متخثرة بشكل عجائن كالحة. ارتفعت نداءات باعة المرطبات ثم تصاعدت رائحة خيار طازج أو مخلل. اندلقت من سماعتي العرض أغنية (أنساك) لأم كلثوم سرعان ما تلاشت لتحل محلها موسيقى بلا طعم ولا لون. اضطررت لرفع صوتي مناديا وأنا أطل على وجوه معتمة، مرتابة، تعبة أو خائفة:

يوسف، أأنت هنا؟

لم يأتني أي رد. أطفئت أضوية الصالة من جديد. كان الفيلم المعروض هنديًا.

غادرت الصالة متيقنا من أنه يجب على أن أبحث عنه في أي مكان إلا هنا. جربت آخر الاحتمالات : ارتقيت سلالم متكسرة إلى غرفة آلة العرض حيث عمل يوسف لحين من الزمن، فلم يجبني سوى أزيز بكرة الفيلم الهندي!

غادرت شتاء السينما إلى قيظ المدينة ثانية!

أصبحت مهمتي في البحث عن يوسف محفوفة بمخاطر شتى فهو إضافة لحالات فراره المتكرر من الجيش، أصبح لديه ملف لدى دوائر الأمن. من جهتي لم أوقف عملية البحث لكنني ازددت احتراسا وأنا أبحث عنه في غرف الفنادق الشعبية وأسطحها وتكايا الدراويش وبيوتات الشناشيل المهجور منها والمأهول والحمامات الشعبية والبارات وزوارق الصيادين ومهربي البضائع وصالات دور السينما لا سيما سينما غرناطة، دون جدوى!

هكذا إذا ابتكر متاهته الخاصة به. ما من أحد سواه يبصر ما خفي من خيوطها العنكبوتية. ما من أحد عداه على دراية بممراتها السرية، ممرا ممرا وقبوا تلو قبو يلجها أنَى رغب ويغادرها متسللًا متى ما رغب في الخروج. هي حيلة الحرباء: التضليل مقابل المصيدة! كثيرا ما راودني شعور بأنه غريب مني أو أنني قريب منه يستشعر كل منا جيشان أنفاس الآخر، غير أني شعرت، بعد طول تجوال، بنوع من اليأس والإرهاق. جعلت إثر كل جولة بحث غير مجدية ألوذ بتخت منزو بمقهى صغير من مقاهي العشار، أقتل الوقت بقراءة كراسة يوميات ابن خالي يوسف وأطلع على رسائله التي فقدت بعض أجزائها وتهرأ بعضها الآخر ●

(*) كاتب عراقي له مجموعتان قصصيتان "العين والشباك" و"الآن...أو بعد سنين" (**) فنان مصري له دور مؤثر في تحديث الصحافة والكتب والرسم الصحفي (1926–1986)

معًا من أجل الإنسانية

يتضمن هذا الكتيب قرارات مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي صدرت في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام 2007. قد أحرز مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي نتائج مثيرة للإعجاب وأعادا التأكيد على رغبتهما في العمل "معًا من أجل الإنسانية". وأعربت مكونات الحركة عن عزمها تشكيل شراكات في ما بينها وأيضا مع الدول بغية تلبية احتياجات الناس الأكثر استضعافًا. ومن أهم القرارات التي يتضمنها الكتيب قرارات حول العمل لإعادة الروابط العائلية وحول الهجرة والذخائر العنقودية واعتماد إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة على الصعيد المحلي في حالات الكوارث وغيرها.

النساء والحرب

تواجه النساء والفتيات اللواتي يعشن في البلدان الممزقة من جراء الحروب مخاطر وتهديدات وتحديات لا يمكن تصورها. وهن يعشن الحرب بطرق متعددة، إما ضحايا وإما مقاتلات وإما مناصرات من أجل السلم. وينص القانون الدولي الإنساني على تأمين حماية للنساء في أوقات الحرب وهذه الحماية ملزمة للدول والجماعات المعارضة المسلحة على حد سواء. يقدم كتيب «النساء والحرب» صورة عن المخاطر والتحديات الرئيسية التي تواجهها النساء والفتيات خلال الحروب وبعض الأنشطة التي تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر استجابة لذلك.

مجلة الصليب الأحمر والهلال الأحمر

صدر العدد الثاني من مجلة الصليب الأحمر والهلال الأحمر للعام 2008 وعلى غلافه موضوع بعنوان: «البحث عن ملجأ أبعد من الخيام» يناقش أهم التطورات التي طرأت خلال السنوات القليلة الماضية على أساليب الإيواء في حالات الطوارئ والكوارث. فالملاجئ لا تشكل فقط عنصرا مهما للنجاة وإنما أيضا تؤمن الإحساس بالأمان والحماية وتزيد من قدرة الجسم على مقاومة الأمراض كما أنها تضمن بقاء العائلة مجتمعة.

وتتنقل مواضيع العدد بين الصين وميانمار وكينيا وتشاد. كما يلقي الضوء على أزمة الغذاء التي تضرب العالم والدعم النفسي الذي يحتاجه العاملون في مجال الإنقاذ ليتمكنوا من الاستمرار في عملهم وهو أمر كثيرا ما يتم تجاهله.

الصراع في العراق

تبرز الحرب في العراق تحديات أمام كل الأطراف المشاركة فيها بما فيها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ويتضمن هذا العدد من "المجلة الدولية للصليب الأحمر" بنسخته العربية مقالات يبحث فيها عدد من الكتاب البيئة الاجتماعية والسياسية والإنسانية السائدة في العراق اليوم ويقيّمون وقع النزاع على القانون الإنساني والعمل الإنساني. وينقسم هذا العدد إلى جزءين: يضم الجزء الأول (العراق – أولا، الطبعة الصادرة في ديسمبر/ كانون الأول 2007) المقالات التي تعالج البيئة الاجتماعية السياسية والإنسانية في العراق، بينما يعرض الجزء الثاني (العراق – ثانيًا، الطبعة الصادرة في مارس/ آذار 2008) القانون الإنساني والعمل الإنساني.

كيف تجري تحويلات نقدية؟

يقدم هذا الكتاب مبادئ توجيهية لبرامج التحويلات النقدية معدة للممارسين الميدانيين من ذوي الخبرة في مجال البرامج الإنسانية، من بينهم أشخاص غير متخصصين مثل مديري البرامج أو منسقي عمليات الإغاثة، بالإضافة إلى المتخصصين في الأمن الغذائي أو الأمن الاقتصادي أو سبل كسب الرزق أو المأوى. ووضعت هذه المبادئ التوجيهية حتى تستخدمها حركةالصليب الأحمر والهلال الأحمر ككل، سواء أكانت تعمل على المستوى الوطني أو الدولي أم في المقر أو في الميدان أو في مكتب فرعي.

AL-INSANI . 44 . Autumn 2008
Russia – Georgia: What is Behind the Battle of Caucasus?

Contents

• **Russia - Georgia: What is Behind the Battle of Caucasus?** By: **Eric Hoesli**, Swiss International Expert in Caucasus Affairs
While the whole world was turning its eyes towards the opening of the Olympic Games in Beijing, war broke out in Caucasus. Is there a historical background for this war going beyond the present time?

• **Portraits from Tbilisi** By: **Jessica Barry**, ICRC
Elderly people are no doubt the most affected persons by the recent conflict in Georgia and Sth. Ossetia, particularly for such a change brought to their lives.

• **That is How the Exchange of Detainees and Human Remains Between Lebanon and Israel Took Place** By: **Samar Al Qadi**, ICRC Communication Officer, Beirut.
Once again, the ICRC maintains its role as neutral intermediate in the region. It has recently facilitated the exchange of 2 remains of Israeli soldiers, and 197 remains of Lebanese and other Arab fighters, in addition to the repatriation of five Lebanese detainees on the 16.07. 2008.

• **Shawky Amin: The Story of A Quick Return After a Long Absence** By: **Hala Shemlawi**, ICRC Communication Officer, Amman.
This is the story of an ICRC truck driver in Amman who took part in the transfer of released detainees and bodies from Israel to Lebanon. which enabled him, for the first time since the 1967, to visit the lands of his ancestors.

• **Procedural Principles and Safeguards for Internment/ Administrative Detention in Armed Conflicts and Other Situations of Violence** By: **Jelena Pejic**, ICRC Legal Advisor
This article reviews, on basis of the I H L and Human Rights Law and Standards, the minimum set of procedural principles and safeguards to be applied in all cases of deprivation from freedom for security reasons.

• **Missing in the War: What Happened to my country?** By: **Dr. Nasser Al-Samera'i**, ICRC Iraq
The Iraq-Iran conflict of 1980-1988 left behind a hard legacy for scores of thousands of families on both sides, waiting for news about their missing loved ones. The war was then followed by the 1st Gulf war of 1990, which left behind hundreds of missing, both Kuwaitis and Iraqis. There was finally the 2nd Gulf war of 2003. Today, the hard humanitarian legacy of these wars continues to weigh the three states down.

• **Thousands of Combatants are Still Unaccounted for**
A mou was signed by the governments of Iran and Iraq, as well as the ICRC on the 16.10.2008. It constituting an important step in alleviating the heavy burden borne by scores of thousands of Iraqi and Iranian families who lost their loved ones in the Iraq-Iran war.

• **The Missing in the Iraq-Iran War: A Few 'Particulars', and Big 'Titles'** By: **Ahad Kodreziany**, Iranian journalist
It may be difficult to conduct a comprehensive evaluation of the humanitarian and moral loss of the Iraq-Iran war, and to provide documented figures on the number of martyrs, wounded, disabled, POW's, and missing. Are the consequences of this war limited to numbers and statistics?

• **ICRC Role on Behalf of the Missing from the Invasion of Kuwait, and the Gulf War** By: **Jean-Michel Monod**, ICRC Regional Delegate to the GCC Countries
Seventeen years after the liberation of Kuwait by the Coalition Forces, ICRC mechanism developed to find out the missings' fate still working, a success in itself. How was this mechanism set up? And what are its results?

• **The Role of Forensic Medicine in Clarifying the Fate of the Missing**
Forensic medicine is a major means to clarify the fate of the missing during conflicts. ICRC gives great attention to this field. Here is an interview with ICRC Advisor in Forensic Medicine, Andrés Patino, on the importance of this discipline.

• **Sa'ada, a Humanitarian Tragedy Told Through the Displaced Eyes** By: **Adnan Hazzam**, ICRC Field Officer at the Communication and Publication Unit, Yemen
Humanitarian suffering grows whenever fighting renews between the "Believing Youth" and the Yemeni governmental forces in the region of Sa'ada, 243 km from Sana'a. This article reviews the history of the conflict, and the victims it left behind.

• **Armed Violence and Humanitarian Action in Urban Areas** By: **Marion Harroff-Tavel**, ICRC Political Consultant
Mogadishu, Grozny, Kabul and Baghdad have all been affected by the violence of an armed conflict. For humanitarian organizations, often working in rural areas, these places present particular challenges. This uncontrolled breeding ground of new forms of violence between armed groups, will be of concern not only to development agencies but also to humanitarian organizations...

• **The Humanitarian Challenges of Conducting Military Operations in Populated Areas** By: **Oussama Damaj**, ICRC Regional FAS
Conducting military operations in populated areas raises many challenges for the military to secure the respect for relevant international standards. The nature of these areas affects the conduct of hostilities, and limits the legal use of force.

• **Violence and "Optsimism" an Essay** by: **Dalal El-Bizry**, Lebanese Writer

• **The Rose of Yatma**, By: **Mahasen Al-Kout**, ICRC Officer at the Follow up and Detainees Affairs Unit, ICRC Office in Nablus
The story of a Palestinian Child who died because of the delay of the ambulance due to the security measures at the cross-point.

• **Palestinian Youth: Touching Stories and the Search for the Meaning of Life** By: **Dr. Mosleh Kana'ana**, Assistant Professor and Head of Sociology and Anthropology Department at Birzeit University, West Bank
In a field study conducted in the West Bank (2004-2005), the researcher collected life stories of 27 young persons. In an attempt to understand other people's lives, identities, ways of thinking, he asked them to talk about their favorite stories; the stories that touched their lives and influenced their characters.

• **Poetry: Selections from the late Mahmoud Darwish's Poetry (1941 – 2008)**

• **Documenting Events Through the Cinema: From the Fantasy of Still Photography to the Vulgarity of Television** By: **El- Hady Khalil**, Professor of Cinema and Literature, Tunis University
The writer argues that cinema is a dying art. Therefore, there should be a "return to the sources", Specifically, to those documentary tapes which reflected peoples' lives, joys and tragedies.

• **Without Retouches: The Soldier' Maze, Inside the Screen ... Outside the Screen!** By: **Mohamed Suhail Ahmed**, Iraqi Writer
Excerpts from a short story published in "Wounds in the Palm Trees"

Editorial

New crisis, old crises, humanitarian aftermath

«Crisis». In just weeks, the word became recurrent «news headline» worldwide and subject of all conversations and fears. After the «food crisis» (Insani 43) and the «energy crisis», the «financial crisis» suddenly threw down global stocks, drove financial institutions bankrupt and shook governments on their bases. Not only speculators were affected, but plain citizens, small savers and pensioners, and the crisis is affecting the «real economy», with a «global recession» looming ahead, companies laying off workers and states getting frailer over their huge bail out spending on borrowed funds, with prospects of fading fiscal resources.

The «development and humanitarian aid community» largely relies on government funds, and it starts to worry about its ability to fully pursue its programs, knowing these activities will become more needed than ever. As the turmoil is likely to affect the more vulnerable in the developing world, increased social tensions and possible violent protest actions and responses could be expected. We hope that governments will be wise enough not to cut on programs that will prove indispensable to mitigate the effects of both the past and new crises, thus upholding their commitments of global solidarity.

As autumn brought this disruption of the economy, summertime epitomized the emergence of a new international relations paradigm. Indeed, August 8th witnessed both the opening of the Beijing Olympic Games – recognition of China's «world power» status - and the events of South Ossetia & Georgia that led to Russia's military intervention. These unrelated situations reshaped our vision of the geopolitical balance across the globe, tolling the bells for the so called «unipolar world» that followed the «post-Berlin wall fall» era, and consolidating a new «multipolar order» which also includes several emerging nations of the south.

In the Middle East, the past months witnessed some positive developments, like the continuation of Gaza «truce agreement», the election of a Lebanese President, unexpected «talk rounds» between traditional foes and the exchange of prisoners and mortal remains on the Lebanon-Israel border. This subject is covered under three angles: report of the «exchange journey», testimony of a truck driver and legal considerations on IHL & detention.

Alas, the humanitarian panorama surrounding conflicts and occupation remains grim, with other countries suffering from the legacies of past confrontations. In the Palestinian territories, the hardship caused by the occupant's imposed restrictions deeply affected the social fabrics, as well as the health conditions (see articles on Gaza & West Bank).

Missing persons are also a burning issue for their families, even decades after their disappearance. The recent signing of an agreement between Iran, Iraq and the ICRC on the fate of the «war missing», the question of the disappeared during Kuwait's occupation and subsequent war (1991) and the actual role of forensics in Iraq are examples of lasting wounds.

Finally, we all witness that contemporary armed conflicts are mostly non-international, and that they often involve the use of force in urban settings, thus over-exposing civilians and non-military objectives non-discriminated targeting and collateral effects, with specific challenges for all combatants, dire humanitarian consequences for the population, and growing threats for aid organizations. Al-Insani tackles points as the need for increasing IHL respect and for adequately preparing fighters for urban combat, together with sociological approaches on the roots of urban violence. We wish you a good reading.

"Al-Insani"